

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER - Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques



جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

انعكاسات الإقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الأستاذة المشرفة:

د. إيمان مودع

إعداد الطالبة:

فالي بوحنية

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	د. يسمينة قشاري	أستاذ محاضر - أ -	رئيسا	جامعة بسكرة
2	د. إيمان مودع	أستاذ محاضر - ب -	مشرفا	جامعة بسكرة
3	أ. نجوى كساي	أستاذ مساعد - أ -	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2020/ 2019

إهداء

إلى كل من علمني حرفاً.

إلى من أروتني بحنانها وصبرها معي وعلمتني أن الحياة عطاء قبل أن تكون أخذ، إلى التي رافقتني بدعواتها أينما ذهبت، إلى من تمننت نجاحي دائماً ولكنها رحلت قبل هذا اليوم "أمي الحبيبة رحمها الله".

أسألك اللهم في كل دقيقة تمر على أمي في قبرها أن تفتح لها باباً تهب منه نسائم الجنة لا يسد أبداً وتجعل قبرها روضاً من رياض الجنة.

إلى سندي في هذه الحياة الذي علمني ذات يوم أن الحياة كفاح، إلى من أفنى عمره في سبيل راحتي وتعلمي، إلى الذي لا يكفي العمر لرد جميله "أبي الحنون أطال الله في عمره".

إلى قرّة عيني، إلى من استنشقت فيهما رائحة أمي أخواري العزيزين "عبد السلام" و "نعيم الله" حفظهما الله ورعاهما.

إلى صديقتي ورفيقة دربي "ياسمين" أدام الله محبتنا.

إلى كل صديقاتي وأخواتي في مساري التعليمي.

إلى عائلتي الكبيرة كل باسمه.

فالي بوحنية



شكر وتقدير

باسمك اللهم نستعين على أمور الدنيا الدين وبك آمنة وعليك توكلنا وإليك المصير والصلاة والسلام على من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة، نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

هي كلمة أبت إلا الحضور، هي كلمة شكر وتقدير لله - عز وجل - فالحمد لله العلي التقدير على نعمه الظاهرة والباطنة، الحمد لله الذي وفقنا على إتمام هذا العمل في أحسن الأحوال ونتمنى أن يكون سندا علميا نافعا لكل من يطلع عليه.

واعترافا بالفضل وتقديرا للجميل أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان للأستاذة المشرفة "الدكتورة إيمان مودع" على تفضلها بالإشراف على هذه المذكرة وتقديمها للإرشادات والنصائح والتوجيهات المجدية جزاها الله خيرا.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة كل باسمه على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع وعملهم على تصويب أخطائه في سبيل إثرائه جزاكم الله خيرا وزادكم علما نافعا.

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة بسكرة خاصة أساتذة قسم العلوم الاقتصادية الذين غدوا أذهانا وأناروا عقولنا ولم يبخلوا علينا بالنصيحة والتوجيه خلال مسارنا الجامعي جعلها الله في ميزان حسناتهم.

فالي بوحنية

ملخص الدراسة:

يعتبر الاقتصاد الموازي من أبرز الظواهر الاقتصادية التي تنتشر في جميع دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، إلا أن حجمه يميل إلى الارتفاع في هذه الأخيرة ومن بينها الجزائر، حيث يعاني الاقتصاد الجزائري من تعدد الأنشطة الاقتصادية الموازية نتيجة لمجموعة التعديلات الهيكلية التي قامت بها الجزائر في التسعينيات، والتي أدت إلى إحداث العديد من الاختلالات في الجانب الاقتصادي، وعلى الرغم من سعي الحكومة إلى المحافظة على إستقرار المؤشرات الاقتصادية عن طريق سياساتها الاقتصادية ومن بينها السياسة النقدية، إلا أن هذه السياسة في الجزائر تعاني من مجموعة من العراقيل نظرا لطبيعة الاقتصاد الوطني، ومن بين هذه العراقيل وجود اقتصاد موازي يعتمد أساسا في معاملاته على النقود السائلة والتي هي من أهم الركائز التي تبنى على أساسها السياسة النقدية من أجل تمكينا من تحقيق أهدافها.

ومن هذا المنطلق حاولنا في هذه الدراسة تحديد انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية المسطرة في الجزائر من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية التالية: "ما هي انعكاسات تزايد حجم الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية المسطرة في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2017)؟"، وذلك بالاعتماد المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وكذا المنهج الكمي من خلال الاختبارات الإحصائية التالية:

- **VAR**: اختبار الانحدار الذاتي.

- **ECM**: اختبار تصحيح الخطأ.

- **ARDL**: اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة.

وقد توصلت الدراسة القياسية إلى أن وجود الاقتصاد الموازي في الجزائر يعتبر من أبرز العراقيل التي تواجه السياسة النقدية، حيث كان له انعكاسات سلبية على أهم أهداف السياسة النقدية والمتمثلة في: سعر الصرف الفعلي الحقيقي، العرض النقدي **M2**، معدل التضخم، معدل البطالة، ومعدل النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: إقتصاد موازي، أهداف السياسة النقدية، الجزائر

Study Summary:

The parallel economy is considered as one of the most important economic phenomena in all world states, both developed and developing. But its volume tends to rise in the latter ones, including Algeria. The Algerian economy suffers from parallel economic activities as a result of some structural imbalances which Algeria went through in the nineties, which led to several imbalances on the economic side. And although the government seeks to stabilize the economic indicators through its economic policies, including its monetary policy which is already suffering from a set of obstacles because of the national economy, and one of these obstacles is the parallel economy that depends in its transactions on liquidity, which enables monetary policy to achieve its objectives.

And from this point, we tried in this study to determine the impacts of the parallel economy on the goal of the Algerian monetary policy, by answering the following question: "**What are the impacts of the increasing volume of the parallel economy on the objectives of monetary policy in Algeria during the period (2000-2017)?**", and that is based on the descriptive method, the analytical method, as well as the quantitative approach through the following statistical tests:

- **VAR:** Vector Autoregression Model.
- **ECM:** Error Correction Model.
- **ARDL:** Autoregressive Distributed Lag Model.

The standard study found that the parallel economy in Algeria is one of the main obstacles facing monetary policy, as it had a negative impact on the most important objectives of monetary policy, which are: The Real Effective Exchange Rate, Money Supply **M2**, Inflation Rate, Unemployment Rate, and Economic Growth Rate.

Key Words: Parallel Economy, Objectives of Monetary Policy, Algeria.

الفهارس

الصفحة	الموضوع
I	إهداء
II	شكر وتقدير
VI-III	ملخص الدراسة باللغتين العربية والأجنبية
IIVI -V	فهرس المحتويات
IX-XI	فهرس الجداول
IIIX-IIIX	فهرس الأشكال
VIX	فهرس الملاحق
أ - س	المقدمة العامة
ب	تمهيد
ث	إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية
ث	فرضيات الدراسة
ج	أهمية الدراسة
ج	أهداف الدراسة
ج	حدود الدراسة
ح	منهج الدراسة
ح	مصادر وأساليب جمع البيانات
خ	الدراسات السابقة
ر	صعوبات الدراسة
ز	هيكل الدراسة
81 - 1	الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الإقتصاد الموازي
3	المطلب الأول: تعريف الإقتصاد الموازي والمصطلحات المعبرة عنه
7	المطلب الثاني: نشأة وتطور الإقتصاد الموازي
9	المطلب الثالث: خصائص الإقتصاد الموازي
12	المطلب الرابع: الفرق بين الإقتصاد الموازي والإقتصاد الرسمي والعلاقة بينهما

15	المبحث الثاني: أسباب نمو الإقتصاد الموازي، أشكاله، مجالات نشاطه ومختلف آثاره
15	المطلب الأول: أسباب ظهور ونمو الإقتصاد الموازي
18	المطلب الثاني: أنواع الإقتصاد الموازي
20	المطلب الثالث: مجالات نشاط الإقتصاد الموازي
25	المطلب الرابع: آثار الإقتصاد الموازي
29	المبحث الثالث: حجم الإقتصاد الموازي
29	المطلب الأول: طرق تقدير حجم الإقتصاد الموازي
36	المطلب الثاني: نماذج تقدير حجم الإقتصاد الموازي
39	المطلب الثالث: حجم الإقتصاد الموازي في مختلف أقاليم العالم
42	المطلب الرابع: عوامل إختلاف حجم الإقتصاد الموازي بين دول العالم
45	المبحث الرابع: مفاهيم عامة حول السياسة النقدية
45	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وأنواعها
48	المطلب الثاني: السياسة النقدية في النظريات الاقتصادية
52	المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية
59	المطلب الرابع: أسس السياسة النقدية وشروط نجاحها
62	المبحث الخامس: أدوات السياسة النقدية وقنوات إنتقال أثرها
62	المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية
71	المطلب الثاني: قنوات إنتقال أثر السياسة النقدية
75	المطلب الثالث: تحديات السياسة النقدية وحدودها في الدول النامية
77	المطلب الرابع: العلاقة بين الإقتصاد الموازي وأهداف السياسة النقدية
81	خلاصة الفصل الأول
171 - 82	الفصل الثاني: انعكاسات الإقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)
83	تمهيد
84	المبحث الأول: تطور الإقتصاد الموازي في الجزائر وموقف الحكومة منه
84	المطلب الأول: مراحل تطور الإقتصاد الموازي في الجزائر
87	المطلب الثاني: أسباب تطور حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر
89	المطلب الثالث: موقف الحكومة الجزائرية من الإقتصاد الموازي

90	المبحث الثاني: مجالات وجود الإقتصاد الموازي في الجزائر
90	المطلب الأول: الإقتصاد الموازي في قطاع السلع والخدمات
91	المطلب الثاني: الإقتصاد الموازي في قطاع الشغل
95	المطلب الثالث: الإقتصاد الموازي في قطاع الصرف
97	المطلب الرابع: الإقتصاد الموازي في قطاعات أخرى
99	المبحث الثالث: سير السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)
99	المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للسياسة النقدية في الجزائر
105	المطلب الثاني: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)
110	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)
119	المبحث الرابع: أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)
119	المطلب الأول: الأهداف الأولية للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)
123	المطلب الثاني: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)
129	المطلب الثالث: الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)
137	المبحث الخامس: دراسة قياسية لانعكاسات الإقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)
137	المطلب الأول: عرض متغيرات الدراسة وإختبار إستقرارية السلاسل الزمنية
140	المطلب الثاني: قياس وتحليل انعكاسات الإقتصاد الموازي على الأهداف الأولية للسياسة النقدية
146	المطلب الثالث: قياس وتحليل انعكاسات الإقتصاد الموازي على الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية
156	المطلب الرابع: قياس وتحليل انعكاسات الإقتصاد الموازي على الأهداف النهائية للسياسة النقدية
171	خلاصة الفصل الثاني
180-172	الخاتمة العامة
174	نتائج الدراسة
176	إختبار صحة فرضيات الدراسة
178	مقترحات الدراسة
180	آفاق الدراسة
192-181	قائمة المراجع
198-193	قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مصطلحات مستخدمة للتعبير عن ظاهرة الإقتصاد الموازي من خلال علاقتها بالإقتصاد الرسمي	6
02	مصطلحات مستخدمة للتعبير عن ظاهرة الإقتصاد الموازي من خلال مفهوم اللانظامية	6
03	مصطلحات مستخدمة للتعبير عن ظاهرة الإقتصاد الموازي من خلال مفهوم السرية	7
04	الفرق بين الإقتصاد الموازي والإقتصاد الرسمي	12
05	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1986-1999)	85
06	حجم الإقتصاد الموازي كنسبة من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	88
07	تطور نسبة التشغيل الرسمي والتشغيل الموازي من إجمالي التشغيل في الجزائر دون قطاع الزراعة خلال الفترة (2001-2013)	92
08	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2013)	93
09	تطور الكتلة النقدية في الجزائر لنهاية المدة ومعدل تغير M2 السنوي خلال الفترة (2000-2017)	105
10	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	108
11	تطور نسبة الاحتياطي الإجباري ومعدل الفائدة الممنوحة عليه في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	111
12	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	113
13	تطور معدلات آلية استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)	115
14	تطور معدلات الفائدة لآلية التسهيلات الدائمة في الجزائر خلال الفترة (2005-2017)	117
15	تطور السيولة الممتصة بمختلف أدوات إمتصاص السيولة المطبقة من طرف بنك الجزائر خلال الفترة (2001-2014)	118
16	تطور القاعدة النقدية ومعدل نموها السنوي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	120
17	تطور حجم الاحتياطات الحرة للبنوك في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)	121
18	تطور أسعار الفائدة الرسمية على الودائع، أسعار الفائدة الرسمية على القروض وأسعار الفائدة الحقيقية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	124
19	تطور سعر الصرف الاسمي والفعلي الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (2000-2017)	126

128	تطور العرض النقدي M2 ومعدل نموه المستهدف في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)	20
130	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)	21
132	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)	22
133	تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)	23
135	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)	24
139	إختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF)	25
141	تقدير نموذج العلاقة في الأجل الطويل لانعكاسات الاقتصاد الموازي على القاعدة النقدية	26
142	تقدير نموذج VAR للعلاقة في الأجل القصير لانعكاسات الاقتصاد الموازي على القاعدة النقدية	27
144	تقدير نموذج العلاقة في الأجل الطويل لانعكاسات الاقتصاد الموازي على الاحتياطات الحرة	28
145	تقدير نموذج VAR للعلاقة في الأجل القصير لانعكاسات الاقتصاد الموازي على الاحتياطات الحرة	29
147	إختبار الحدود لنموذج ARDL المعبر عن العلاقة طويلة الأجل بين الاقتصاد الموازي وسعر الفائدة الحقيقي	30
147	تقدير نموذج العلاقة في الأجل الطويل لانعكاسات الاقتصاد الموازي على سعر الفائدة الحقيقي	31
148	تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة في الأجل القصير لانعكاسات الاقتصاد الموازي على سعر الفائدة الحقيقي	32
150	تقدير العلاقة للأجل الطويل لانعكاسات الاقتصاد الموازي على سعر الصرف الفعلي الحقيقي	33
141	إختبار إستقرارية الأخطاء العشوائية لنموذج العلاقة في الأجل الطويل بين الاقتصاد الموازي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي	34
152	تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير لانعكاسات الاقتصاد الموازي على سعر الصرف الفعلي الحقيقي	35
154	إختبار الحدود لنموذج ARDL لانعكاسات الاقتصاد الموازي على العرض النقدي M2	36
154	تقدير نموذج العلاقة في الأجل الطويل لانعكاسات الاقتصاد الموازي على العرض النقدي M2	37

155	تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة في الأجل القصير لانعكاسات الاقتصاد الموازي على العرض النقدي M2	38
157	تقدير العلاقة للأجل الطويل لانعكاسات الاقتصاد الموازي على معدل التضخم	39
157	إختبار إستقرارية الأخطاء العشوائية لنموذج العلاقة في الأجل الطويل بين الاقتصاد الموازي ومعدل التضخم	40
158	تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة في الأجل القصير لانعكاسات الاقتصاد الموازي على معدل التضخم	41
160	إختبار الحدود لنموذج ARDL لانعكاسات الاقتصاد الموازي على معدل البطالة	42
160	تقدير نموذج العلاقة في الأجل الطويل لانعكاسات الاقتصاد الموازي على معدل البطالة	43
161	تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة في الأجل القصير لانعكاسات الاقتصاد الموازي على معدل البطالة	44
162	إختبار استقلال الأخطاء العشوائية للنموذج (إختبار الارتباط الذاتي بين البواقي)	45
162	إختبار تجانس تباين الأخطاء	46
164	تقدير العلاقة للأجل الطويل لانعكاسات الاقتصاد الموازي على رصيد ميزان المدفوعات	47
165	تقدير نموذج VAR للعلاقة في الأجل القصير لانعكاسات الاقتصاد الموازي على رصيد ميزان المدفوعات	48
167	تقدير العلاقة للأجل الطويل لانعكاسات الاقتصاد الموازي على معدل النمو الاقتصادي	49
168	تقدير نموذج VAR للعلاقة في الأجل القصير لانعكاسات الاقتصاد الموازي على معدل النمو الاقتصادي	50
169	إختبار استقلال الأخطاء العشوائية للنموذج (إختبار الارتباط الذاتي بين البواقي)	51
169	إختبار تجانس تباين الأخطاء	52

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنواع أنشطة الإقتصاد الموازي	19
02	لوحة نموذج Mimic لقياس حجم الإقتصاد الموازي	37
03	أعمدة بيانية توضح تطور حجم الإقتصاد الموازي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مختلف أقاليم العالم خلال الفترة (1991-2017)	40
04	متوسط نسبة الإقتصاد الموازي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول التي تسجل أعلى المتوسطات في العالم خلال الفترة (1991-2017)	41
05	متوسط نسبة الإقتصاد الموازي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول التي تسجل أدنى المتوسطات في العالم خلال الفترة (1991-2017)	42
06	أعمدة بيانية توضح تطور حجم الإقتصاد الموازي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الدول المتقدمة، الدول الناشئة والدول منخفضة الدخل خلال الفترة (1991-2017)	44
07	المربع السحري لكالدور "The Magic Box of Kaldor"	59
08	منحنى بياني يوضح تطور حجم الإقتصاد الموازي كنسبة من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	89
09	منحنى بياني يوضح تطور معدلات البطالة والتشغيل الموازي في الجزائر خلال الفترة (2001-2013)	93
10	أهم مجالات تموقع التشغيل الموازي في الجزائر	94
11	أعمدة بيانية توضح تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	107
12	أعمدة بيانية توضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	109
13	منحنى بياني يوضح تطور نسبة الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	112
14	منحنى بياني يوضح تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	114
15	منحنى بياني يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	131
16	منحنى بياني يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	132

134	منحنى بياني يوضح تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	17
136	منحنى بياني يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	18

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
194	البيانات المستخدمة في الدراسة القياسية (معطيات الدراسة)	01
195	تحديد فترة الإبطاء لنموذج انعكاسات الاقتصاد الموازي على القاعدة النقدية	02
195	تحديد فترة الإبطاء لنموذج انعكاسات الاقتصاد الموازي على الاحتياطات الحرة	03
196	تحديد فترة الإبطاء لنموذج انعكاسات الاقتصاد الموازي على سعر الفائدة الحقيقي	04
196	تحديد فترة الإبطاء لنموذج انعكاسات الاقتصاد الموازي على العرض النقدي M2	05
197	تحديد فترة الإبطاء لنموذج انعكاسات الاقتصاد الموازي على معدل البطالة	06
197	تحديد فترة الإبطاء لنموذج انعكاسات الاقتصاد الموازي على رصيد ميزان المدفوعات	07
198	تحديد فترة الإبطاء لنموذج انعكاسات الاقتصاد الموازي على معدل النمو الاقتصادي	08

المقدمة العامة

1. تمهيد:

يعتبر الإستقرار الإقتصادي من أسمى الأهداف التي تسعى إليها مختلف الدول في الوقت الحالي نظرا لزيادة واتساع دور الوضع الاقتصادي في تحديد مدى قوة الدول، ومن بين مؤشرات الإستقرار الإقتصادي تحقق التوازن والإستقرار في المجال النقدي الذي يساهم في تحقيقه كل أطراف الجهاز المصرفي من بنوك ومؤسسات مالية وعلى رأسها البنك المركزي، حيث أن البنوك والمؤسسات المالية تعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد عن طريق توفير التمويلات اللازمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية من قروض وإعتمادات والتي غالبا ما تكون في شكل أموال أو كتلة من النقد، ويقوم على سير هذه الكتلة النقدية البنك المركزي الذي يمثل السلطة النقدية للدولة ويملك سلطة التأثير عليها عن طريق إتباعه للسياسة النقدية التي يراها تناسب الوضع النقدي خاصة والإقتصادي عامة، كل هذا من اجل بلوغ الأهداف الموضوعية للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي كعنصر مستهدف حسب الوضعية الاقتصادية، والتي تساهم في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

وتحظى السياسة النقدية باهتمام كبير من طرف المختصين في المجال الإقتصادي باعتبار أنها إحدى السياسات الاقتصادية التي يعتمد عليه في التأثير على الوضع الإقتصادي وتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية، وذلك من خلال عملها على بلوغ أهدافها تدريجيا بداية من الأهداف الأولية ثم الوسيطة وأخيرا الأهداف النهائية التي تتضمن أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في كل من التضخم، البطالة، النمو الإقتصادي ووضعية ميزان المدفوعات، ومن أهم مقومات نجاح السياسة النقدية في تحقيق أهدافها التمكن من معرفة وتحديد الأداة الأنسب لها بناء على معطيات صحيحة ودقيقة.

وبالنسبة للمجال النقدي في الجزائر فقد عرف إصلاحات اقتصادية جذرية في المجال الاقتصادي بعد إنتهاجها لإقتصاد السوق أهمها الإصلاحات المالية والنقدية بداية بصدور قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14 افريل 1990 والذي يعتبر أول إطار قانوني منظم للمجال النقدي والمالي في الجزائر، وقد أقر هذا القانون رسميا بإستقلالية البنك المركزي الذي أصبح تحت اسم "بنك الجزائر" وانه السلطة النقدية التي من إحدى مهامها وصلاحياتها إدارة السياسة النقدية، وقد عرف هذا القانون تعديل وتنمة من خلال الأمر 01/01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، لكن نظر لوجود العديد من الثغرات والنقائص في القانون 10/90 تم إلغاؤه وتعويضه بالأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 والذي تلتته العديد من التعديلات حسب الأوضاع النقدية والإقتصادية أهمها الأمر 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010، وبهذا أصبحت السياسة النقدية على رأس هيكل السياسات

الإقتصادية الكلية لدورها في التأثير على المتغيرات النقدية خاصة والإقتصادية عامة وبالتالي تحقيق الإستقرار الإقتصادي ككل.

وبما أن السياسة النقدية يجب أن تبنى على أساس معطيات صحيحة ودقيقة لكافة الجوانب النقدية والإقتصادية، فإنها غالبا ما لا تصل هذه السياسة إلى النتائج المرجوة منها خاصة في الدول النامية بسبب وجود معطيات ناقصة أو مشبوهة وغير مكتملة نظرا لوجود إقتصاد موازي يتميز بالسرية وصعوبة الحصول على المعلومات داخله فيها، والذي يعرف أيضا "بالإقتصاد الخفي" أو "الإقتصاد غير الرسمي" لإحتوائه معاملات وأنشطة إقتصادية غير رسمية ولا تخضع للأطر القانونية، كما أن هذا النوع من الإقتصاد أصبح يشهد انتشارا وتوسعا ملحوظا ومنتزعا وله آثار تهدد كافة التوازنات الإقتصادية بشكل كبير وملفت.

وتعد الجزائر من بين الدول التي تعاني من تفاقم أنشطة الإقتصادي الموازي وإنتشارها في مجالات مختلفة وذلك بالموازاة مع التقلبات التي شهدتها أسعار البترول منذ نهاية سنة 1986 حيث إنخفضت بشكل كبير لتعود للإرتفاع والانتعاش سنة 2001، إلا أنها ومنذ منتصف سنة 2014 عادت للإخفاض بسبب الأزمة العالمية للبترول والتي عرفت بصدمة نهاية 2014 ما أدى إلى حدوث العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية باعتبار أن الموارد البترولية تعتبر المصدر الرئيسي للموارد المالية للخرينة العمومية، إلا أن أكثر المجالات الإقتصادية التي تأثرت بوجود الإقتصاد الموازي منذ بداية ظهوره هو المجال النقدي والمالي وذلك بعد بداية ظهور بوادر التوجه نحو إقتصاد السوق وتبني سياسة الإفتتاح الإقتصادي سنة 1988 الذي مس مخلف الأسواق (سوق السلع والخدمات، سوق العمالة، سوق الصرف)، هذا ما اثر على السلوك الإقتصادي والإجتماعي وافرز أوجه نشاط جديدة أخذت اغلبها طابع غير رسمي بالموازاة مع عدم توسع الأنشطة الإقتصادية الرسمية المنظمة بالقدر الذي يتيح لها تبنى استقطاب هذه الأنشطة الدخيلة على الإقتصاد الوطني، كما أن سياسات التدخل الحكومي الموضوعية والمطبقة من طرف السلطات على مختلف الأسواق والتأثيرات التي مارستها على هيكل الطلب والعرض في الأسواق الرسمية أدى إلى نشوء أسواق موازية لها.

وعلى الرغم من كل الجهود الحكومية الساعية لامتصاص الأموال المشبوهة الموجودة في هذا النوع من الإقتصاد إلا أنها لم تصل إلى هذا الهدف نظرا لكبر حجمه وتزايد المعاملات فيه وأيضا لغياب البدائل الحقيقية للناشطين ضمن هذا النوع من الإقتصاد، وحسب التصريحات الرسمية لمختلف محافظي بنك الجزائر فإن حجم الكتلة النقدية الموجودة خارج القنوات الرسمية في تزايد مستمر والتي غالبا ما يكون جزء كبير منها متداول في

الأسواق الموازية، وبالتالي فإن عدم التقدير السليم لهذه المعلومات النقدية يؤدي حتما إلى انتهاج سياسة نقدية ستكون غير فعالة وغير محققة للتوازنات النقدية وهذا ما قد يؤثر على باقي التوازنات الاقتصادية.

2. إشكالية الدراسة:

وانطلاقا مما سبق تبرز معالم إشكالية الدراسة التي نوجزها في السؤال الرئيسي التالي :

" ما هي انعكاسات تزايد حجم الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية المسطرة في الجزائر خلال

الفترة (2000 - 2017) ؟"

وللإجابة على السؤال الرئيسي انبثقت مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تمثلت في:

- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للتغير في حجم الاقتصاد الموازي على سعر الفائدة الحقيقي؟
- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للتغير في حجم الاقتصاد الموازي على سعر الصرف الفعلي الحقيقي؟
- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للتغير في حجم الاقتصاد الموازي على العرض النقدي M2؟
- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للتغير في حجم الاقتصاد الموازي على معدل التضخم؟
- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية لتغير في حجم الاقتصاد الموازي على معدل البطالة؟
- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للتغير في حجم الاقتصاد الموازي على رصيد ميزان المدفوعات؟
- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للتغير في حجم الاقتصاد الموازي على معدل النمو الاقتصادي؟

3. فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة استندنا على الفرضيات التالية:

- هناك علاقة ايجابية ومعنوية إحصائيا للتغير في حجم الاقتصاد الموازي على سعر الفائدة الحقيقي.
- هناك علاقة سلبية ومعنوية إحصائيا للتغير في حجم الاقتصاد الموازي على سعر الصرف الفعلي الحقيقي.
- هناك علاقة سلبية ومعنوية إحصائيا للتغير في حجم الاقتصاد الموازي على العرض النقدي M2.
- هناك علاقة ايجابية ومعنوية إحصائيا للتغير في حجم الاقتصاد الموازي على معدل التضخم.
- هناك علاقة سلبية ومعنوية إحصائيا للتغير في حجم الاقتصاد الموازي على معدل البطالة.
- هناك علاقة سلبية ومعنوية إحصائيا للتغير في حجم الاقتصاد الموازي على رصيد ميزان المدفوعات.
- هناك علاقة سلبية ومعنوية إحصائيا للتغير في حجم الاقتصاد الموازي على معدل النمو الاقتصادي.

4. أهمية الدراسة:

يكتسب موضوع الاقتصاد الموازي أهمية بالغة نظرا للتزايد الملحوظ لأنشطته في الاقتصاديات العالمية عاملة والاقتصاد الجزائري خاصة وذلك بالموازاة مع وجود حالة من عدم الاستقرار النقدي والاقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، هذا ما دفعنا إلى التساؤل حول هل للاقتصاد الموازي علاقة بعدم استقرار الوضع النقدي الاقتصادي خاصة وان الاقتصاد الجزائري بدأ يعاني من نتائج اعتماده على الريع البترولي لفترة طويلة دون وجود تنوع في الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي من الضروري معرفة انعكاسات حجم الاقتصاد الموازي على تحقيق التوازنات النقدية أولا ومن ثم على التوازنات الاقتصادية الكلية من أجل توجيه السياسات الاقتصادية بشكل صحيح حيال الظاهرة.

5. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة للوصول إلى مجموعة من الأهداف أهمها:

- الإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في : " ما هي انعكاسات تزايد حجم الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية المسطرة في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2017) ؟"
- معرفة واقع الإقتصاد الموازي في الجزائر؛
- التعرف على أهم أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها بنك الجزائر؛
- التعرف على أبرز أهداف السياسة النقدية في الجزائر؛
- الوصول إلى بعض الاقتراحات بشأن ظاهرة الإقتصاد الموازي وسبل احتوائه بما انه قد أصبح شبه مفروض على الإقتصاد الوطني.

6. حدود الدراسة:

من أجل القيام بالدراسة تم تحديد الحدود المكانية والزمنية على النحو التالي:

- **الحدود المكانية:** تمثلت في دراسة دولة الجزائر باعتبارها من بين الدول التي يشهد فيها الإقتصاد الموازي استفحالا كبيرا خاصة في الفترة القليلة السابقة والذي احدث إشكال كبير في الإقتصاد الجزائري.
- **الحدود الزمنية:** تمثلت في الفترة (2000-2017) وذلك بسبب أن هذه الفترة قد عرف فيها الاقتصاد الجزائر تذبذبا ملحوظا في الجانب المالي، حيث بعدما عرفت أسعار البترول إرتفاعا الكبير منذ نهاية سنة 2001 مما أدى إلى انتعاش الإقتصاد الجزائري بالموارد المالية الأجنبية والتي أدت إلى ظهور فائض كبير

في السيولة لدى البنوك، عادت أسعاره للانخفاض عالميا نهاية سنة 2014 ما تسبب في إحداث أزمة إقتصادية حادة في الجزائر وعجزا معتبرا في الجانب المالي.

7. منهج الدراسة:

من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة قمنا بإتباع المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي:** من أجل تتبع المراحل التي مر بها الإقتصاد الموازي في الإقتصاد العالمي عامة والإقتصاد الجزائري خاصة وكذلك تطور السياسة النقدية في الجزائر.
- **المنهج الوصفي:** وذلك من خلال وصف الأحداث والظواهر المتعلقة بالإطار النظري لكل من الإقتصاد الموازي والسياسة النقدية.
- **المنهج التحليلي:** من خلال تحليل أسباب تنامي الأنشطة الموازية وأثارها ومختلف أشكالها، وكذا تحليل وضعية السياسة النقدية ومختلف أهدافها في الجزائر، بالإضافة إلى تحليل العلاقة بين الإقتصاد الموازي ومختلف أهداف السياسة النقدية.
- **المنهج الكمي:** من خلال دراسة انعكاسات الإقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر من خلال مجموعة من الاختبارات القياسية بناء على المعطيات المتحصل عليها بالإعتماد على السلسلة رقم 10 من برنامج Eviews.

8. مصادر جمع المعلومات والبيانات:

للقيام بهذه الدراسة قمنا باستخدام مجموعة من المراجع باللغتين العربية والأجنبية من كتب وأطروحات دكتوراه ومقالات، بالإضافة إلى بعض التقارير السنوية الصادرة عن بنك الجزائر والقوانين والأنظمة المتعلقة بالنقد والقرض الصادرة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية، كما تم الحصول على مجموعة البيانات المستخدمة في الدراسة عن طريق النشرات الديوان الوطني للإحصائيات **ONS** والنشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، بالإضافة إلى بيانات كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

9. الدراسات السابقة:

لقد أصبح الإقتصاد الموازي في الآونة الأخيرة يحتل حيزا هاما من البحوث الأكاديمية نظرا لتعدد آثاره على مختلف الجوانب سواء الإقتصادية أو الإجتماعية، وبالتالي ظهرت العديد من الدراسات التي حاولت تحديد وتحليل آثاره على الجانب الإقتصادي في الجزائر، وسنقوم بعرض البعض من الدراسات السابقة حول هذا المتغير والمتمثلة في:

- دراسة حاقه ولبزة، (2019)، أثر حجم الإقتصاد الموازي على الإيرادات العادية -دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2017)-، مقال علمي:

هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل أثر حجم الإقتصاد الموازي على الإيرادات العادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 من خلال الإجابة على الإشكالية المتمثلة في "ما مدى استجابة الإيرادات العامة لتغيرات حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017؟" بالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج الكمي من خلال نموذج التأخيرات أو الإبطاء، وتمثلت متغيرات الدراسة في كل من: حجم الإقتصاد الموازي والإيرادات العامة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين حجم الإقتصاد الموازي والإيرادات العادية نظرا توسيع الحكومة للوعاء الجبائي تدريجيا من اجل تعويض الخسائر الناجمة عن انخفاض أسعار النفط، وكذا فرض رسوم جمركية على عمليات التهرب الجمركي.

- دراسة دحمانى، سليمانى وبوزكري، (2019)، تحليل العلاقة بين متغيري البطالة والإقتصاد غير الرسمي باستخدام نموذج شعاع الإنحدار الذاتي الهيكلي SVAR -حالة الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2017)-، مقال علمي:

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين معدل البطالة وحجم الإقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1970-2017 من خلال طرح إشكالية تمثلت في " إلى أي مدى يمكن أن تساهم سياسات التشغيل المنتهجة في الجزائر في الحد من حجم الإقتصاد غير الرسمي؟" بالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج الكمي من خلال نموذج الإنحدار الذاتي الهيكلي SVAR لتوضيح مدى استجابة متغير الإقتصاد غير الرسمي للصدمات الهيكلية التي تحدث على مستوى معدلات

البطالة، وقد تمثلت متغيرات الدراسة في كل من: معدل البطالة ونسبة الإقتصاد غير الرسمي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وتوصلت الدراسة إلى أن حدوث صدمة هيكلية في معدل البطالة بوحدة واحدة يؤدي إلى حدوث أثر إيجابي في حجم الإقتصاد غير الرسمي يبلغ أقصاه %0,4 ، نظرا لتوجه الأفراد العاطلين عن العمل إلى الأنشطة غير الرسمية كحل مؤقت.

- دراسة بورعدة، (2019)، آثار الإقتصاد الموازي على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه:

هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل اثر ظاهرة الإقتصاد الموازي على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2015) من خلال الإجابة على الإشكالية المتمثلة في "كيف يمكن للإقتصاد الموازي أن يساهم في التأثير على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالشكل الذي يساهم في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية؟" بالاعتماد على كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وكذا المنهج الكمي من خلال نموذج الانحدار الذاتي الموزع بفتترات التأخير **ARDL** ، وتمثلت متغيرات الدراسة في: صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخلة إلى الجزائر كنسبة من الناتج المحلي، حجم الإقتصاد الموازي، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي، الانفتاح التجاري، معدل التضخم.

وتوصلت الدراسة إلى أن الإقتصاد الموازي يؤثر إيجابا على تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر نظرا لعدم قدرة الأسواق الرسمية على تلبية الحجم المتزايد من العمالة والتي تتوجه إلى العمالة غير الرسمية، مما يشجع الاستثمار الأجنبي الداخل على توظيفها.

- دراسة قوري يحيى، (2018)، أثر الإقتصاد الموازي على الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)، مقال علمي:

هدفت الدراسة إلى تقدير اثر الإقتصاد الموازي على الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1995-2016) من خلال الإجابة على الإشكالية المتمثلة في "ما هو اثر الإقتصاد الموازي على الناتج الداخلي الخام (GDP) في الجزائر؟" بالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج الكمي من خلال نموذج الانحدار الخطي للموزعة **ARDL**، وتمثلت متغيرات الدراسة في: حجم الإقتصاد الموازي، الناتج

الداخلي الخام بالأسعار الجارية، نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، حجم الاقتصاد الموازي بالعملة المحلية الجارية، نصيب الفرد من حجم الاقتصاد الموازي بالعملة المحلية الجارية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الموازي له اثر ايجابي على الناتج الداخلي الخام، وأن كل زيادة في الاقتصاد الموازي بنسبة مئوية واحدة %1 تؤدي إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام بنسبة قدرها %0,4 في الأجل القصير و %0,8 في الأجل الطويل.

- دراسة مسمش، (2018)، الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر (1980-2014) - ، أطروحة دكتوراه:

هدفت هذه الدراسة دور السياسات الاقتصادية في معالجة ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014) من خلال طرح إشكالية تتمحور حول "ما مدى نجاعة سياسات الاستقرار الاقتصادي في معالجة ظاهرة الاقتصاد الموازي؟" بالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج الرياضي استنادا على مجموعة من النماذج أهمها نموذج منهج المتغير الكامن من اجل قياس حجم الاقتصاد الموازي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن التهرب الضريبي والذي يعتبر من أهم مظاهر الاقتصاد الموازي له علاقة ايجابية مع الكتلة النقدية $M2$ مما يدل على عدم فعالية معدلات الفائدة المحددة من طرف بين الجزائر من جهة ومعدلات الضرائب المحددة من طرف الحكومة من جهة أخرى، كما أن زيادة حجم الاقتصاد الموازي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة فرص العمل في القطاع الموازي، إلا أن وجود اقتصاد موازي مر ومنتج له أثار ايجابية خاصة على البطالة والفقر، وبالتالي يؤثر على احد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

- دراسة بن سميحة، (2014)، انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري، مقال علمي:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع القطاع غير الرسمي في الجزائر والتعرض لأهم الانعكاسات التي يخلفها نمو هذا القطاع على الاقتصاد الوطني من خلال الإجابة على الإشكالية المتمثلة في "ما هو واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر؟ وما هي الانعكاسات التي يخلفها نشاط هذا القطاع على الاقتصاد الجزائري؟" بالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

ومن ابرز النتائج المتوصل إليها: أن الاقتصاد غير الرسمي يحتل حيزا هاما في الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال مساهمته في قوة العمل و في حجم الناتج الإجمالي الخام، إلا انه من أهم آثاره السلبية ضياع جزء كبير من إيرادات الخزنة العامة للدولة.

- Ali BENDOB & Kamel SI MOHAMMED, (2014), **L'impact du taux de change parallèle sur la demande de la monnaie Cas de l'Algérie durant 1980-2010: Etude économétrique**, Article:

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين سعر الصرف الموازي والتداول النقدي **M1** بالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وكذا المنهج الكمي من خلال نموذج ARDL، وتمثلت متغيرات الدراسة في: سعر الصرف الموازي، سعر الفائدة على الودائع، المجمع النقدي **M1**، الدخل.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة مستقرة طويلة الأمد ذات اثر سلبي بين سعر الصرف الموازي والطلب على النقود **M1** في الجزائر، حيث أن انخفاض سعر الصرف الموازي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة **M1** بنسبة 0,6% في الأجل القصير و 0,8% في الأجل الطويل.

وتختلف دراستنا عن باقي الدراسات السابقة من حيث اهتمامها بانعكاسات توسع حجم الاقتصاد الموازي على الجانب النقدي من الاقتصاد باعتبار أن المعاملات فيه يتم تسويتها من خلال النقود السائلة وبالتالي فإن أول عنصر اقتصادي سوف يتضرر من وجوده هو الجانب النقدي سواء المحلي أو الأجنبي، بالإضافة إلى قياس انعكاساته على أهم أربع مؤشرات اقتصادية كلية المتمثلة في كل من التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي ووضعية ميزان المدفوعات، كما أن تحديد بداية فترة الدراسة من سنة 2000 سوف يسمح بتحديد انعكاساته على عمل السياسة النقدية والمؤشرات الاقتصادية المهمة في ظل حالة الاستقرار المالي التي عرفها الاقتصاد الوطني.

10. صعوبات الدراسة:

من ابرز الصعوبات التي واجهت الدراسة هي غياب بعض البيانات والمعطيات المتعلقة بمختلف جوانب الاقتصاد الموازي في الجزائر ونقص البعض الآخر مثل نسبة التشغيل الموازي وسعر الصرف الموازي، كما أن نقص التقارير السنوية والنشرات الإحصائية لبنك الجزائر أدى إلى وجود صعوبة في جمع بيانات الأهداف الأولية للسياسة النقدية خاصة حجم الاحتياطات الحرة.

11. هيكل الدراسة:

من أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع جاءت الدراسة بالإضافة إلى المقدمة العامة والخاتمة العامة في فصلين الأول نظري والثاني تطبيقي كالآتي:

- **المقدمة العامة:** والتي تطرقنا فيها إلى إشكالية الدراسة ومجموعة من الأسئلة الفرعية وكذا الفرضيات التي سعينا إلى التأكد من صحتها، وبعدها أبرزنا أهمية الدراسة والأهداف منها وكذا أسباب اختيار موضوع الدراسة، بالإضافة إلى حدود الدراسة المكانية والزمنية والمناهج المستخدمة وأساليب ومصادر جمع البيانات المتعلقة بالدراسة، ثم قمنا بعرض مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وأخيرا هيكل الدراسة؛

- **الفصل الأول:** وجاء بعنوان "الإطار النظري للدراسة" حيث تناول الفصل خمسة مباحث تتضمن الإطار النظري لكل من الاقتصاد الموازي والسياسة النقدية، حيث تناول المبحث الأول تعريف الاقتصاد الموازي ونشأته وخصائصه، وكذا الفرق بينه وبين الاقتصاد الرسمي والعلاقة التي تربط بينهما، أما المبحث الثاني فتناول أسباب ظهور الاقتصاد الموازي وأنواعه وأثاره وكذا مجموعة الأسواق التي يتخللها هذا النوع من الاقتصاد، أما المبحث الثالث فخصص لحجم الاقتصاد الموازي من طرق ونماذج قياسه وكذا حجمه في بعض الأقاليم والدول، في حين أن المبحث الرابع جاء فيه مجموعة المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية من تعريفه ونظرة النظريات الاقتصادية إليها وأهدافه وأسس وشروط نجاحها، وفيما يخص المبحث الأخير فقد تضمن مختلف أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة وكذا أدواتها الحديثة، بالإضافة إلى تحدياتها ومحدداتها في الدول النامية وكذا العلاقة النظرية بين الاقتصاد الموازي وأهداف السياسة النقدية؛

- **الفصل الثاني:** خصص للدراسة التطبيقية حول انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر بعنوان "انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)" وجاء في هذا الفصل خمسة مباحث، حيث يتناول المبحث الأول واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر من نشأة وتطور وحجم وموقف الحكومة الجزائرية منه، أما المبحث الثاني فتناول أهم المجالات التي ينشط فيها الاقتصاد الموازي في الجزائر من مجال السلع والخدمات ومجال الصرف.... إلخ، في حين أن المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى سير السياسة النقدية في الجزائر من إطار قانوني وتنظيمي والكتلة النقدية ومقابلاتها وكذا أدوات السياسة النقدية خلال فترة الدراسة، أما المبحث الرابع شمل أهداف السياسة النقدية الأولية والوسيلة والنهائية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)، بالإضافة إلى

تخصيص المبحث الأخير للدراسة القياسية لانعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2017)؛

- الخاتمة العامة: والتي تضمنت النتائج المتوصل إليها من الدراسة وكذا نتائج اختبار الفرضيات، بالإضافة إلى مجموعة من المقترحات والأفاق المتعلقة بالدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

يعتبر الاقتصاد الموازي من الظواهر الاقتصادية قديمة النشأة التي فرضت نفسها في أي اقتصاد، وقد أصبحت هذه الظاهرة تشكل تهديدا كبيرا على مختلف اقتصاديات العالم سواء الدول المتقدمة أو الدول النامية لما يشهده هذا النوع من الاقتصاد من توسع كبير والتغلغل في جل النشاطات الاقتصادية، هذا ما قد يؤدي إلى إحداث إختلالات على مستوى المعطيات والإحصائيات الاقتصادية الكلية بسبب خاصية السرية التي يتميز بها.

وبما أن الوضع النقدي لأي اقتصاد يعتبر إحدى أهم المؤشرات الاقتصادية فإن السلطات النقدية تسعى دائما إلى تحقيق التوازنات النقدية عن طريق السياسة النقدية والتي يجب أن تبنى على أساس المعطيات النقدية والاقتصادية الحقيقية، إلا أن هذه السياسة غالبا ما تتعرض للفشل إذا ما بنيت على أساس معطيات ناقصة أو غير دقيقة وغير معبرة عن الواقع وهذه الحالة تنطبق على الاقتصاديات التي تعاني من كبر حجم الاقتصاد الموازي فيها لان وجوده يقلل من فرص تحقيق الأهداف المرجوة من تطبيق السياسة النقدية.

انطلاقا مما سبق فقد تم تقسيم الفصل إلى خمسة مباحث، حيث تم تخصيص الثلاثة مباحث الأولى للجوانب النظرية للاقتصاد الموازي وذلك على النحو التالي:

- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاقتصاد الموازي؛
- المبحث الثاني: أسباب نمو الاقتصاد الموازي، أشكاله، مجالات نشاطه ومختلف آثاره؛
- المبحث الثالث: حجم الاقتصاد الموازي.

أما آخر مبحثين فخصصا للجوانب النظرية للسياسة النقدية وذلك على النحو التالي:

- المبحث الرابع: مفاهيم عامة حول السياسة النقدية؛
- المبحث الخامس: أدوات السياسة النقدية وقنوات انتقال أثرها.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الإقتصاد الموازي

إن مصطلح الإقتصاد الموازي ليس بالمصطلح الحديث بل ظهر بظهور الأنشطة الإقتصادية في المجتمعات، ومهما تعددت المصطلحات المعبرة عنه إلا أن كلها تتفق على خاصية السرية التي تميزه عن الإقتصاد الرسمي، وعلى الرغم من وجود مجموعة من الفروقات بينه وبين الإقتصاد الرسمي إلا أن ذلك لا ينفي وجود علاقة بينهما.

المطلب الأول: تعريف الإقتصاد الموازي والمصطلحات المعبرة عنه

يعد مصطلح الإقتصاد الموازي من أهم المصطلحات التي شكل انشغالا كبيرا سواء لدى الكتاب أو لدى مختلف الهيئات الدولية المختصة بالمجال الإقتصادي والاجتماعي.

الفرع الأول: تعريف الإقتصاد الموازي

تعتبر ظاهرة الإقتصاد الموازي من الظواهر التي توجه نحوها اهتمام العديد من المفكرين والكتاب نظرا لأهميتها في الإقتصاد، بالإضافة إلى مجموعة من الهيئات الدولية التي عملت على تحليل الظاهرة ومعرفة حقيقتها هذا ما نتج عنه العديد من التعاريف للظاهرة والتي اختلفت باختلاف زاوية النظر إليها بينهم.

أولا: تعريف الكتاب لظاهرة الإقتصاد الموازي

اختلفت التعاريف الخاصة بمصطلح الإقتصاد الموازي بين الكتاب باختلاف وجهات النظر لكل منهم، إلا أنها في النهاية تعبر عن نفس المعنى على أنه ذلك الإقتصاد غير المصرح به، ويعد **Gutman** أول من لفت الإنتباه إلى ظاهرة الإقتصاد الموازي خلال نشره لبحثه عن الإقتصاد السفلي (**Subterranean Economy**) عام 1977 والذي عرفه على أنه "ذلك الجزء من الناتج القومي الإجمالي الذي كان يجب أن يدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي لكنه لسبب أو لآخر لم يدخل ضمن تلك الحسابات" (الموسوي، البطاط، و الموسوي، 2016، صفحة 10).

كما عرفه الشرقاوي على أنه "إنتاج السلع والخدمات القائم على أساس السوق سواء كان إنتاجا مشروعاً أو غير مشروع والذي يتجنب الكشف عنه في التقديرات الرسمية للناتج القومي الإجمالي" (الشرقاوي، 2006، صفحة 15).

ويشير محمود رمزي إلى أن مصطلح الإقتصاد الموازي يعتمد على المنظور الذي ننظر منه إلى هذا الإقتصاد، فقد ننظر له على أنه يضم كافة الأنشطة المصاحبة لعمليات التهرب الضريبي، وبالتالي تكون نقطة الإنطلاق هي النظام القانوني الذي يحدد طبيعة الدخل التي تخضع للضريبة، ومنه فإن الإقتصاد الموازي هو "كافة الأنشطة التي تولد دخلا يخضع للضريبة والتي يتم إخفاؤها عن السلطات الضريبية في البلاد بهدف التهرب من دفع الضريبة" (محمود و رمزي، 2019، صفحة 26)، أما في حال النظر إليه من منظور أثر وجوده على مدى دقة حسابات الناتج القومي في الإقتصاد ككل فيعرف على أنه "كافة الأنشطة التي يترتب عليها توليدا للدخل، سواء كانت هذه الأنشطة قانونية أو غير قانونية أو سواء كانت خاضعة أو غير خاضعة للضريبة" (محمود و رمزي، 2019، صفحة 27).

وقد عرف الإقتصاد الموازي أيضا على أنه "كافة الأنشطة الإقتصادية التي تتم خارج الأنشطة التي يتم تنظيمها ومراقبتها ومراجعتها وكذا فرض الضرائب عليها من قبل الحكومة". (svensson & larsson, 2018, p. 535)

ويرى العباسي أنه هو "ذلك الجزء من الإقتصاد الإجمالي غير الممثل في الأرقام الرسمية باعتبار أن مجموع النشاط الرسمي وغير الرسمي (الموازي) يمثل المستوى الفعلي للنشاط الإقتصادي لأي دولة" (العباسي، 2016، الصفحات 121,120).

ثانيا: تعريف الهيئات الدولية لظاهرة الإقتصاد الموازي

يرى البنك الدولي أن الإقتصاد الموازي هو "ذلك الجزء من النشاط الإقتصادي الذي لا يكون جميعه تحت نطاق أو حدود الأنشطة الإقتصادية المنظمة" (الموسوي، البطاط، و الموسوي، 2016، صفحة 10).

هذا وقد عرفه مكتب الإحصائيات الرسمية للمملكة المتحدة على أنه "مجموعة الأنشطة الإقتصادية التي يتولد عليها عناصر دخل لا يمكن قياسها من مصادر الإحصائيات الرسمية والمناطق بها عادة وضع مقاييس الدخل القومي والناتج القومي" (اندراس، 2005، صفحة 15).

أما صندوق النقد الدولي فيرى أن "الإقتصاد الموازي لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط، بل يشمل أيضا أشكال الدخل التي لا يبلغ بها والمحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة سواء من معاملات نقدية أو معاملات تتم بنظام المقايضة، وبالتالي فإن الإقتصاد الموازي يشمل جميع الأنشطة الإقتصادية التي تخضع للضريبة بشكل عام إذا ما أبلغت بها السلطات الضريبية" (شنايدر و انستي، 2002، صفحة 2)، ونلاحظ من

هذا التعريف أن صندوق النقد الدولي قد بين أصناف الأنشطة التي تتم داخل هذا النوع من الإقتصاد وذلك من جانب المشروعية.

ومن وجهة نظر المكتب الدولي للشغل والمنظمة العالمية للشغل فإن "الإقتصاد الموازي هو ظاهرة مرتبطة بكل الأنشطة الإقتصادية والتي قد تكون فردية أو مرتبطة بوحدة اقتصادية، وهي لا تدخل في إطار قانوني" (بن موسى و براغ، 2013، صفحة 199).

من خلال ما سبق يمكننا استنتاج أن الإقتصاد الموازي هو كل نشاط اقتصادي يدر دخلا داخل إقليم الدولة لكنه غير مصرح به ولا يدرج ضمن الحسابات القومية أو الأجهزة الضريبية التابعة للدولة سواء كان نشاط مشروع أو غير مشروع.

الفرع الثاني: المصطلحات المعبرة عن الإقتصاد الموازي

لقد تعددت التسميات المطلقة على هذا النوع من الإقتصاد، إلا أن اغلب الإقتصاديين المختصين في هذا المجال أجمعوا على تقسيم المصطلحات التي استخدمت لتسمية الظاهرة إلى ثلاثة مجموعات تمثلت فيما يلي:

أولاً: المجموعة الموضحة لعلاقته مع الإقتصاد الرسمي

وتشير هذه المجموعة إلى علاقة الظاهرة بالإقتصاد الرسمي باعتبارها عملية ديناميكية تؤثر في الإقتصاد الرسمي وتتأثر به، وغالبا ما يفضل المختصين استخدام احد مفاهيم هذه المجموعة باعتبار أن معظم عناصر الظاهرة هي نتيجة رد فعل للسياسات المعلنة في الإقتصاد الرسمي (بودلال، 2006-2007، صفحة 34)، والجدول رقم (01) يوضح ابرز مصطلحات هذه المجموعة.

جدول رقم (01): مصطلحات مستخدمة للتعبير عن ظاهرة الإقتصاد الموازي من خلال علاقتها بالإقتصاد

الرسمي

الانجليزية	الفرنسية	العربية
Seconde Economy	Economie Secondaire	الإقتصاد الثانوي
Parallel Economy	Economie Parallèle	الإقتصاد الموازي
Dual Economy	Economie Duale	الإقتصاد المزدوج
Shadow Economy	Economie de l'ombre	الإقتصاد الظلي
Peripheral Economy	Economie Périphérique	الإقتصاد المحيطي
Gray Economy	Economie Grise	الإقتصاد الرمادي
Alternative Economy	Economie Alternative	الإقتصاد البديل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: بورعدة حورية؛ آثار الإقتصاد الموازي على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛ أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية؛ كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة وهران 2؛ الجزائر؛ 2018-2019؛ ص10 العباسي محمد؛ ظاهرة غسيل الأموال والجهود الدولية لمكافحةها؛ مكتبة الوفاء القانونية؛ مصر؛ 2016؛ ص120

ثانيا: المجموعة المعبرة على عدم نظامية الظاهرة

وتشير إلى مفهوم اللانظامية للظاهرة على اعتبار أنها غير مسجلة بشكل نظامي أو رسمي لدى السلطات المعنية، سواء كانت نشاطات مشروعة أو غير مشروعة، والتي تشمل المصطلحات الموضحة في الجدول رقم (02).

الجدول رقم (02): مصطلحات مستخدمة للتعبير عن ظاهرة الإقتصاد الموازي من خلال مفهوم اللانظامية

الانجليزية	الفرنسية	العربية
Informal Economy	Economie Informelle	الإقتصاد غير الرسمي
Illegal Economy	Economie Illégale	الإقتصاد غير القانوني
Undeclared Economy	Economie Non Déclarée	الإقتصاد غير المعلن
Unregistred Economy	Economie Non Enregistre	الإقتصاد غير المسجل
Irregular Economy	Economie Irrégulière	الإقتصاد غير المنظم

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: بورعدة حورية؛ آثار الإقتصاد الموازي على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛ أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية؛ كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة وهران 2؛ الجزائر؛ 2018-2019؛ ص10 العباسي محمد؛ ظاهرة غسيل الأموال والجهود الدولية لمكافحةها؛ مكتبة الوفاء القانونية؛ مصر؛ 2016؛ ص120

ثالثا: المجموعة المعبرة عن سرية الظاهرة

وتعتبر هذه المجموعة عن الظاهرة من خلال مفهوم السرية لأن معطياتها غير معلومة ولا تدخل ضمن الحسابات القومية، كما أن من ابرز خصائص الظاهرة هي السرية في معاملاتها، والجدول رقم (03) يبين المصطلحات التي أطلقت عليها كدلالة على السرية:

الجدول رقم (03): مصطلحات مستخدمة للتعبير عن ظاهرة الإقتصاد الموازي من خلال مفهوم السرية

الانجليزية	الفرنسية	العربية
Underground Economy	Economie Clandestine	الإقتصاد السري
Hidden Economy	Economie Cachée	الإقتصاد الخفي
Submerged Economy	Economie Submergée	الإقتصاد المغمور
Occult Economy	Economie Occulte	الإقتصاد الغامض
Invisible Economy	Economie Invisible	الإقتصاد غير المرئي
Unnoticed Economy	Economie Non Observé	الإقتصاد غير الملاحظ

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: بورعدة حورية؛ آثار الإقتصاد الموازي على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛ أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية؛ كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة وهران 2؛ الجزائر؛ 2018-2019؛ ص10 العباسي محمد؛ ظاهرة غسيل الأموال والجهود الدولية لمكافحةها؛ مكتبة الوفاء القانونية؛ مصر؛ 2016؛ ص120

المطلب الثاني: نشأة وتطور الإقتصاد الموازي

هناك قناعة أن ظهور الإقتصاد الموازي سبق نشأة الدولة والاقتصاد الرسمي المرتبط بها، فمن الناحية التاريخية عندما كان الأفراد يعيشون في مجموعات صغيرة لا ترقى لمرتبة الدولة كانوا يقومون بأنشطة إقتصادية وتجارية من صناعة ورعي ومقايسة ولم تكن هناك حاجة للحصول على ترخيص من أي جهة للقيام بمثل هذه الأنشطة، وبالتالي يمكن القول أن هذه الأنشطة الموازية بدأت بصورة غير رسمية في ظل غياب الدولة عن النشاط الإقتصادي (الموسوي، البطاط، و الموسوي، 2016، صفحة 13).

ومع بداية ظهور الدولة وبداية وضعها للتشريعات لتنظيم تلك الأنشطة داخل إقليمها أصبحت تلك الأنشطة تخضع للقوانين والتنظيمات أو ما يعرف بالإقتصاد الرسمي، من هنا ظهرت حاجة الدولة إلى البحث عن مداخل تمكنها من تغطية تلك النفقات، وبالتالي أصبح لزاما عليها إعطاء أهمية بالغة للإقتطاعات الضريبية كحل لتمويل ميزانيتها وذلك بتوسيع القاعدة الضريبية عن طريق إخضاع كل الأفراد الذين يزولون نشاطات مريحة إلى الضريبة من خلال إلزامهم بالتصريح بالمداخيل المتأتية من النشاطات التي يمارسونها مع

فرض عقوبات قانونية على أي نشاط غير مصرح به وإعتبره نشاط غير قانوني، إلا انه بعد فرض الدولة لتلك القوانين والعراقيل التي تسببت في إنقاص ربح الأفراد، أدى ذلك إلى مخالفتهم لهذه القوانين لتجنب دفع جزء من أرباحهم كضريبة للدولة باعتبار أن الهدف الأساسي لأي نشاط هو تعظيم الأرباح (بورعدة، 2013-2014، صفحة 14).

ومما سبق يمكن القول أن ظهور النشاط الإقتصادي الموازي قد ارتبط بظهور الأنظمة الإقتصادية القائمة على وجود الضرائب، فوجود الضرائب فرق بين أنواع الإقتصاد القائم وحول النشاط الاقتصادي إلى طريقتين، الأول يصب في مصب شرعي ويدخل في حسابات الدولة، والثاني يصب في مصب غير شرعي مخفي عن أعين الدولة (نبيه، 2008، صفحة 14).

لقد طرح مفهوم الإقتصاد الموازي لأول مرة من قبل مكتب العمل الدولي في تقرير نشره حول طبيعة العمل سنة 1972 في كينيا، والذي اقر بوجود قطاع هامشي وغير منظم ينتج سلعا ويخلق وظائف ودخولا للفقراء وسمي منذ ذلك الحين بالقطاع غير الرسمي أو القطاع غير المنظم، ولكن في الحقيقة هذا المصطلح قد استخدم قبل ذلك من قبل الإقتصادي **Keith Hart** سنة 1971 خلال ندوة أقيمت في معهد دراسات التنمية بجامعة SUSSEX التي كان يدور موضوعها حول البطالة داخل المدن في إفريقيا، بالإضافة إلى مقالة أخرى كتبها سنة 1971 حول الدخل غير الرسمي في غانا ولكن لم تصدر إلا سنة 1973 في مجلة دراسات إفريقيا الحديثة **African studies The journal of modern** التي تصدرها جامعة كامبردج بعنوان مزايا الدخل غير الرسمي والعمالة الحضرية في غانا (بورعدة، 2013-2014، صفحة 15).

ولقد ازداد الاهتمام بظاهرة الإقتصاد الموازي من طرف واضعي السياسات بعد نشر مقال سنة 1977 في جريدة **Financial analysts journal** الذي حول اهتمام الصحافة الأمريكية لهذا الموضوع نتيجة الجهد الذي بذله الإقتصادي **Guttmann** في محاولة للوصول إلى حجم الإقتصاد الموازي، بحيث تعد هذه المحاولة هي الشرارة الأولى للاهتمام السياسي والأكاديمي لمناقشة موضوع هذا النوع من الإقتصاد (سي محمد، 2018-2019، صفحة 5).

وبالتالي نجد أن ظاهرة الإقتصاد الموازي ظهرت بظهور الإنسان وحاجته إلى النشاط الإقتصادي لتلبية مستلزمات حياته، إلا أن بروز الظاهرة وبداية الإهتمام بها جاء بعد تأسيس الإقتصاد الرسمي بما انه يعتبر

كمنافس له ومعيق له في نفس الوقت، هذا ما جعل المفكرين ومختلف الهيئات تسعى إلى فهم سير هذا النوع من الإقتصاد وأخذ نشاطاته بعين الاعتبار.

المطلب الثالث: خصائص الإقتصاد الموازي

يتميز الإقتصاد الموازي بمجموعة من الخصائص أو السمات التي تميزه عن الإقتصاد الرسمي، ومن أبرز هذه الخصائص ما يلي:

الفرع الأول: خصائص متعلقة بالإقتصاد الموازي عامة

يتميز الإقتصاد الموازي بكل جوانبه بمجموعة من الخصائص أهمها ما يلي:

أولاً: السرية

تتجسد خاصية السرية في الإقتصاد الموازي من خلال عدم خضوعه للرقابة الحكومية، وأن مدخلاته ومخرجاته لا تسجل في الحسابات القومية، كما انه لا يعترف بالتشريعات الصادرة من الجهات الحكومية، أي انه إقتصاد يقوم بإخفاء نشاطاته إما جزئياً بعيداً عن أعين السلطات الضريبية في حال الأنشطة الموازية المشروعة أو كلياً بعيداً عن أعين الأفراد وباقي السلطات العمومية في حال الأنشطة الموازية غير المشروعة (نبيه، 2008، الصفحات 20,30).

ثانياً: المرونة

بالإضافة إلى خاصية السرية التي يتميز بها الإقتصاد الموازي فنجد انه لقد اكتسب الإقتصاد الموازي من خلال عدم خضوعه للقوانين الرسمية سمة المرونة المتولدة من القواعد الخاصة التي تدير عليها والتي تتضح في النقاط التالية: (بورعدة، 2018-2019، صفحة 17)

- المرونة في العمل سواء من جهة أوقات العمل والإجازات التي تختلف حسب نوع النشاط وحاجاته، أو من جهة علاقات العمل التي غالباً ما تكون بين أفراد الأسرة والأقارب والأصدقاء؛
- المرونة في الأجر والذي يتحدد بحسب طبيعة النشاط الإقتصادي الذي يمارس فيه، وبحسب قيمة الحد الأدنى للأجر المعمول به في الإقتصاد الرسمي؛

- المرونة في نظام السوق حيث أن التسويق في الإقتصاد الموازي غالبا ما يعتمد على العلاقات الشخصية والعائلية والتعاقدات غير الرسمية في الإنتاج والتبادل نظرا لغياب قنوات للاتصال والتسويق على نطاق واسع، هذا ما يؤدي غالبا إلى اشتداد المنافسة بسبب غياب قواعد وضوابط رسمية تسيروها وتراقبها.

ثالثا: عدم التنظيم

يتضح من خلال التسمية أن هذا الإقتصاد يتسم بعدم الالتزام بالقيود التنظيمية من حيث تنظيم العمل، نمط الإنتاج، التسويق وتشغيل مختلف القوى العاملة بما فيها الأطفال (رمضاني، 2011، صفحة 35).

الفرع الثاني: خصائص متعلقة بالعمل في الإقتصاد الموازي

من بين أهم جوانب الإقتصاد الموازي هو الجانب المتعلق بالعمل الموازي والذي يتميز بالخصائص التالية:

أولا: سهولة الدخول إلى سوق العمل

يتسم الإقتصاد الموازي بسهولة الدخول في نشاطاته المختلفة كالتجارة الفردية والتجارة المتقلة، وبالتالي يتيح الفرصة أمام العمال في بداية حياتهم المهنية أو عند التقاعد لتحقيق مكاسب مالية نظرا لأن الدخول إلى هذا النوع من الإقتصاد لا يتطلب الكثير من الإمكانيات المالية والمهنية (الموسوي، البطاط، و الموسوي، 2016، الصفحات 20,22).

ثانيا: تفاوت حجم الدخول المتحصل عليها

يعتمد حجم الدخول التي يتحصل عليها العاملون في الإقتصاد الموازي على نوع النشاط الذي يمارسونه، فالأجور تكون متدنية في الأنشطة المشروعة كالحرف المنزلية الصغيرة والورش البسيطة، في حين تكون مرتفعة في بعض الأنشطة غير المشروعة بسبب اختلاف درجة الخطورة في هذه الأنشطة.

ثالثا: تدني المستوى العلمي ومستوى المهارة للعمال

العاملون في الإقتصاد الموازي يتصفون غالبا بتدني مستوياتهم العلمية وذلك لغياب دور الشهادات العلمية فيه بحيث أنه يضم جميع الطبقات بغض النظر عن المستوى العلمي (محمود و رمزي، 2019، صفحة 33)،

وأيضاً تدني مستوى المهارة والكفاءة في العمل والتي قد يتمكن من اكتسابها بالممارسة والتدريب داخل المنشأة التابعة لهذا الإقتصاد.

الفرع الثالث: خصائص متعلقة بوحدة الإقتصاد الموازي

تتميز الوحدات الاقتصادية الناشطة ضمن الإقتصاد الموازي ببعض الخصائص أهمها:

أولاً: استخدام التكنولوجيا

يختلف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإقتصاد الموازي بحسب طبيعة النشاط، فبعض الأنشطة المشروعة الصغيرة كالورش الصغيرة والوحدات المتناهية في الصغر تستخدم مستوى متدني من التكنولوجيا أو قد يكون معدوماً، على الرغم من ظهور أنشطة في هذا الإقتصاد تستخدم شبكات الاتصال والبرمجيات الحديثة إلا أنها لا تزال محدودة الأثر، في حين أن هناك أنشطة تستخدم مستوى متطور من التكنولوجيا خاصة الأنشطة غير المشروعة كغسيل الأموال بهدف إبقائها خارج مراقبة الحكومة.

ثانياً: صغر حجم الوحدات

يتسم العمل في الإقتصاد الموازي بصغر حجم الوحدات إن وجدت، كما أنه غالباً لا يوجد مكان محدد لممارسة النشاط الاقتصادي، أما فيما يخص عدد العمال فغالباً لا يتجاوز 10 عمال على مستوى الوحدة (معتوق، 2011-2012، صفحة 30)، فحسب الدراسة التي قامت بها منظمة العمل الدولية سنة 2003 فإن 61% من وحدات الإقتصاد الموازي تستخدم أقل من 5 عمال، و 33% تستخدم ما بين 5 و 10 عمال، و 5% منها تستخدم أكثر من 10 عمال (الموسوي، البطاط، و الموسوي، 2016، صفحة 20).

ثالثاً: إنخفاض مستوى التمويل

نظراً لانخفاض حجم الوحدات القائمة ضمن الإقتصاد الموازي من حيث حجم الانتاج او عدد العمال هذا ما جعلها لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، كما أن هذه الوحدات تتسم غالباً بقدرات مالية ضعيفة لإعتمادهما على رأس المال الخاص فقط بسبب عدم القدرة على الإقتراض (الموسوي، البطاط، و الموسوي، 2016، صفحة 20).

مما سبق نجد أن الإقتصاد الموازي يتميز بمجموعة من الخصائص التي زادت من حدة أثاره على الإقتصاد الرسمي، مما صعب من عملية التحكم فيه نظرا لأن هذه الخصائص تعتبر الميزات التي زادت من قوته وساهمت في توسع رقعته.

المطلب الرابع: الفرق بين الإقتصاد الموازي والإقتصاد الرسمي والعلاقة بينهما

يختلف الإقتصاد الموازي عن الإقتصاد الرسمي في العديد من النقاط، إلا انه يوجد إتفاق أن أنشطة الإقتصاد الموازي ليست منفصلة عن الأنشطة الرسمية، بل هناك تشابك بينهما والذي يتجسد في العلاقات التي تتم بطريقة غير مباشرة بينهما.

الفرع الأول: الفرق بين الإقتصاد الموازي والإقتصاد الرسمي

يمكن التفريق بين الإقتصاد الموازي والإقتصاد الرسمي من خلال الجدول رقم (04) التالي:

الجدول رقم (04) : الفرق بين الإقتصاد الموازي والإقتصاد الرسمي

نوع الإقتصاد	الإقتصاد الموازي	الإقتصاد الرسمي
شرعية النشاط	- غير قانوني/ مشروع - غير مشروع/ غير مشروع	- قانوني/ مشروع
الأهداف الرئيسية	- تحقيق مداخيل في السوق - مخالفة تشريعات العمل - عدم دفع الضرائب	- تحقيق اقصر ربح ممكن في السوق - تطبيق تشريعات العمل - الإلتزام بتشريعات العمل
تنظيم السوق	- غياب الحواجز عند الدخول - أسواق غير محمية - منتجات مقلدة أو قد تكون محظورة	- وجود حواجز عند الدخول - علامات مسجلة ومحمية - منتجات معيارية وأصلية
التكنولوجيا	- كثيفة العمالة - محلية - وحدات إنتاجية صغيرة ومحدودة	- كثيفة رأس المال - حصرية ومستوردة - إنتاج واسع النطاق
التمويل	- مصادر ذاتية شخصية	- بواسطة البنوك غالبا
التنظيم	- غير منظم	- منظم
الحقوق	- غير محفوظة	- محفوظة بموجب القانون

المصدر: توهامي محمد رضا؛ دراسة تحليلية للإقتصاد الخفي في الجزائر؛ أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية؛ كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير؛ جامعة المسيلة؛ الجزائر؛ 2018-2019؛ ص ص 151،25

الفرع الثاني: العلاقة بين الإقتصاد الموازي والإقتصاد الرسمي

لقد ظهرت ثلاث تيارات فكرية التي تطرقت إلى مسألة العلاقة بين الإقتصاد الموازي والإقتصاد الرسمي والمتمثلة في: (قارة، 2008-2009، صفحة 41)

أولاً: التيار الثانوي

يرى بأن الإقتصاد الموازي هو إقتصاد هامشي ليس له علاقة مباشرة مع الإقتصاد الرسمي وإعتبره مصدر رزق لشريحة الفقراء، وقد ظهر كنتيجة لعجز النمو الإقتصادي والتطور الصناعي في إمتصاص البطالة؛

ثانياً: التيار البنوي

يرى بأن الإقتصاد الموازي نابع من الإقتصاد الرسمي وأن الرأسماليون الذين لهم نفوذاً يحاولون إضعاف علاقات العمل بين القطاعين، وبالتالي جعل اليد العاملة الموازية تحت تبعيتهم من أجل تخفيض تكلفة العمل وتحسين جو المنافسة؛

ثالثاً: التيار القانوني

يعتبر هذا التيار أن العمل الموازي أو الأنشطة غير المصرح بها ليست إلا عبارة عن رد فعل عقائلي للمبالغات القانونية المفروضة من الإدارة في الإقتصاد الرسمي.

كما تتحدد العلاقة بين الإقتصاد الموازي والإقتصاد الرسمي من منظور أن الإقتصاد الموازي يتعايش جنباً لجنب مع الإقتصاد الرسمي، بالإضافة إلى انه لا يستطيع أن يقوم كقطاع لوحده وذلك لعدة اعتبارات منها: (بورعدة، 2013-2014، صفحة 25)

- يعتمد الإقتصاد الموازي على الإقتصاد الرسمي في عملية التمويل والحصول على اليد العاملة ذات المهارة مقابل محفزات مالية؛
- يقوم الإقتصاد الموازي بتوزيع منتجاته في السوق الرسمية إلى جانب منتجات الإقتصاد الرسمي؛
- يعتبر الإقتصاد الرسمي مرجعاً للإقتصاد الموازي في عملية تسعير منتجاته حيث تكون منخفضة السعر بالمقارنة مع منتجات الإقتصاد الرسمي؛
- يعتمد الإقتصاد الموازي على علامات مقلدة ذات سمعة جيدة في الإقتصاد الرسمي.

ولهذا نجد أن القائمين على إدارة الإقتصاد الموازي يسعون لإقامة علاقات بين الأنشطة التي يمارسونها والأنشطة الإقتصادية الرسمية بهدف تعظيم المكاسب والعوائد من الأنشطة الموازية وأيضاً إكساب صفة الشرعية أو القانونية لأنشطتهم في المجتمع (عبد الحميد، 2003، صفحة 240)، كما أن الإقتصاد الموازي يعمل بالعديد من الطرق على تعويض أنشطة الإقتصاد الرسمي، حيث يعتبر مصدر بديل للسلع والخدمات غير المتوفرة في الإقتصاد الرسمي أو موجودة لكن بأسعار مرتفعة نتيجة لإرتفاع التكاليف. (Bill, 2006, pp. 7,8)

أما في المجال المالي فيلاحظ بأن العلاقة بين الإقتصاديين تكون جد مهمة، ولو أننا نستطيع القول بأن الإقتصاد الرسمي يكون له النصيب الأكبر من الربح مقارنة بالقطاع الآخر لأنه يستخدم جزء كبيراً من وفرات الإقتصاد الموازي، معنى ذلك أن الإقتصاد الرسمي يستخدم مدخرات الأفراد الذين يعملون في الإقتصاد الموازي المودعة في البنوك ويوظفها في شكل قروض، في حين أن أصحاب الإقتصاد الموازي لا يستفيدون كثيراً من القروض لعدة أسباب أهمها عدم ثقة البنك فيهم نظراً لعدم توفر لديهم وثائق تثبت مهتهم وقلة أو ندرة الضمانات، فنجدهم عادة ما يعتمدون في تمويل أنشطتهم على التوفير الشخصي أو مساعدة الأقارب... الخ (قارة، 2008-2009، صفحة 42).

كما يمكن أن نلاحظ أن هناك علاقة تغذية مرتدة (عكسية) بين أنشطة الإقتصاد الموازي وأنشطة الإقتصاد الرسمي حيث أن الإقتصاد الموازي يسعى إلى تحقيق أهدافه من التعامل مع الإقتصاد الرسمي، والإقتصاد الرسمي بسياساته وآلياته والتغيرات الموجودة في نظمه وضعف نفوس بعض القائمين على إدارته، يعمل على تغذية أنشطة الإقتصاد الموازي وزيادتها في ظل غياب إستراتيجية واضحة لمواجهة (عبد الحميد، 2003، صفحة 240).

على الرغم من تعدد الفروقات بين الإقتصاد الموازي والإقتصاد الرسمي إلا أنه هناك علاقة دائماً بين الإقتصاديين، ولقد تعددت التيارات والآراء المفسرة للعلاقة بينها حسب نظرة كل جهة، هذا ما جعل كل من القائمين على الإقتصاد الموازي والإقتصاد الرسمي يسعون إلى إقامة علاقات بينهما لإستفادة كل إقتصاد من مزايا الآخر.

من خلال هذا المبحث نجد أن مصطلح الإقتصاد الموازي يشير إلى تلك الأنشطة الإقتصادية التي لا يتم التصريح بها وبمداخلها، حيث أن هذه الأنشطة ليست حديثة النشأة بل ظهرت قبل ظهور أنشطة الإقتصاد

الرسمي، وأهم خاصية يتميز بها هذا الاقتصاد عن نظيره الرسمي هو السرية التامة في أنشطته، ورغم تعدد الفروق بينهما إلا إن ذلك لا ينفي وجود علاقة بين الإقتصاديين إذ يمكن إعتبار أن كل إقتصاد مكمل للآخر.

المبحث الثاني: أسباب نمو الإقتصاد الموازي، أشكاله، مجالات نشاطه ومختلف آثاره

شهد الإقتصاد الموازي في الآونة الأخيرة تزايداً وتوسعا كبيرين في مختلف المجالات الإقتصادية وذلك بتغلغله فيها بمختلف أشكاله، ويعود هذا التوسع للعديد من الأسباب منها ما هو إقتصادي ومنها ما هو سياسي وغيرهم من الأسباب.

المطلب الأول: أسباب ظهور ونمو الإقتصاد الموازي

هناك العديد من العوامل التي أدت إلى نشوء ظاهرة الاقتصاد الموازي وساهمت بشكل أو بآخر في توسع نشاطه، والتي اختلفت بين أسباب إقتصادية وإدارية وسياسية وغيرها.

الفرع الأول: أسباب إقتصادية

من أبرز أسباب الإقتصادية التي ساهمت في بروز الإقتصاد الموازي وتوسعه: (ساعو و سيار، 2020، صفحة 69)

- عجز الإقتصاد الوطني عن خلق فرص عمل تستدعي القوى العاملة التي تدخل في سوق العمل للمرة الأولى؛
- إنخفاض مستوى أجور الأفراد وجموده لمدة طويلة مع الإرتفاع في المستوى العام للأسعار، حيث يجد الأفراد أنفسهم مضطرين للعمل في الإقتصاد الموازي للحفاظ على مستوى معيشتهم؛
- إرتفاع مستويات البطالة مما يؤدي إلى توجه أفراد للعمل في الإقتصاد الموازي والبحث عن فرص عمل أخرى إضافية فيه؛
- الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة بسبب طبيعتها التي تميل إجراء معظم معاملاتها باستخدام النقود السائلة، مما يساعد في تسهيل عملية التهرب الضريبي، كما أن أي محاولة لتطبيق نظام ضريبي محكم يترتب عليه إفلاس العديد من المشروعات الصغيرة؛

- ندرة السلع الإستهلاكية والرأسمالية التي تمتاز بكونها أساسية، للمجتمع والتي يفترض أن تكون في متناول الجميع، إلا أنها قد تتعرض للتلاعب ويعاد بيعها بصورة غير قانونية داخل الإقتصاد الموازي مما يؤدي إلى تولد دخول موازية أو غير شرعية.

الفرع الثاني: أسباب إدارية وقانونية

إن حوافز الأنشطة الموازية تزداد مع زيادة ضوابط الإقتصاد الرسمي وارتفاع الضرائب، ولعل من أهم الأسباب التي تؤدي بالأفراد إلى التوجه للإقتصاد الموازي سواء كانوا عمال أو أصحاب رؤوس أموال هي تلك الإجراءات القانونية والإدارية التي تقيد نشاطهم، ومن أهم هذه الأسباب نذكر ما يلي: (حمودة، 2018-2019، الصفحات 38-43)

- الأنظمة الضريبية غير العادلة التي تدفع الأفراد والمنشآت إلى البحث عن حيل وطرق تمكنهم من التهرب من الضرائب مثل تزوير الحسابات، وبالتالي سوف تقودهم حتما إلى التوجه نحو الإقتصاد الموازي وذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛

- إرتفاع نسب الإشتراكات الإجتماعية من الضمان والتأمينات الاجتماعية وصناديق التقاعد، التي تؤدي بأرباب العمل إلى عدم التصريح بالعمال لتفادي دفع أجر أعلى بإعتبارها من إحدى تكاليف العمالة، كما أن التهرب من هذه الإشتراكات يجعل الأجور أعلى بالنسبة للعمال لأنها غير خاضعة للضريبة؛

- تعقد الإجراءات الإدارية والتنظيمية وإرتفاع الرسوم في أسواق العمل مثل الحد الأدنى للأجور المفروض قانوني وأيضا القيود في سوق البضائع مثل ضوابط الأسعار وحصص الاستيراد، بالإضافة إلى القيود المفروضة على أسواق العملات الأجنبية المرتبطة بأسعار الصرف التي تشهد تفاوت كبير عن مستوى التوازن؛

- تفاقم ظاهرة الفساد الإداري والتي زادت العبء على الأفراد وساهمت في تفاقم مشكلات الإقتصاد بكافة أشكاله.

الفرع الثالث: أسباب اجتماعية وعقائدية

من أهم الأسباب الاجتماعية المساهمة في تفاقم ظاهرة الإقتصاد الموازي ما يلي: (نبيه، 2008، الصفحات 49،50)

- الفجوة الكبيرة بين مخرجات المؤسسات التعليمية ومدخلات سوق العمل مما يؤدي إلى إرتفاع مستويات البطالة التي تساهم في زيادة الآفات الإجتماعية كالضياع وتشتت فيجد الفرد نفسه مساهما في تكريس ظاهرة الإقتصاد الموازي خاصة الأنشطة غير المشروعة منه؛
- الفساد السلوكي والذي من أبرز مظاهره الأنانية والذاتية وتطبيق مبدأ الغاية تبرر الوسيلة؛
- الفساد الأخلاقي وانتشار الخيانة والسرقة والنصب والتدليس وجميع القيم السلبية في المجتمع؛
- الفساد العقائدي (الديني) والبعد عن القيم الإسلامية في كافة المعاملات وتزايد ظاهرة أكل أموال الناس بالباطل والتعامل في الحرام الخبيث.

الفرع الرابع: أسباب سياسية وأمنية

يعتبر الجانب السياسي والأمني سببا أساسيا في ظهور الإقتصاد الموازي ونموه، إذ أن ضعف المؤسسات الحكومية في تحقيق الاستقرار السياسي من شأنه أن يؤدي إلى إتساع حجم الإقتصاد الموازي كحال الدول التي تنامت فيها ظاهرتي الإرهاب والحروب الأهلية وما سببته من تدمير للبنى التحتية الإقتصادية وتعطيل التنمية، هذا ما يؤدي إلى ظهور أنشطة موازية عديدة سواء شرعية أو غير شرعية بسبب توجه كل اهتمام المؤسسات الحكومية للبحث عن سبل توفير الإستقرار الأمني والسياسي داخلها (بورعدة، 2013-2014، صفحة 34).

مما سبق نجد أن ظهور الإقتصاد الموازي لم يرتبط بأسباب إقتصادية فقط، بل هناك العديد من الأسباب الأمنية والإجتماعية وغيرها التي ساهمت في توسعه بشكل أكبر خاصة في ظل التطورات الامنية التي يشهدها العالم في الآونة الأخيرة، بالإضافة إلى المعوقات الإدارية والقانونية التي تتميز بها الدول المتخلفة خاصة.

المطلب الثاني: أنواع الإقتصاد الموازي

هناك أنواع مختلفة للإقتصاد الموازي والتي تحدد حسب المعيار أو التقسيم المعتمد عليه، ومن أهم تلك التقسيمات نذكر ما يلي:

الفرع الأول: حسب النطاق الجغرافي

ينقسم الإقتصاد الموازي حسب النطاق الجغرافي كالتالي: (عبد الحميد، 2013، صفحة 91)

أولاً: إقتصاد موازي محلي

ويكون على مستوى حدود دولة واحدة محددة، بمعنى انه يتضمن كل الأنشطة الموازية القائمة في هذه الدولة؛

ثانياً: إقتصاد موازي إقليمي

ويكون على مستوى مجموعة من الدول التابعة لنفس الإقليم، بمعنى كل الأنشطة الموازية القائمة في منطقة إقليمية واحدة لمجموعة من الدول؛

ثالثاً: إقتصاد موازي دولي

يكون على مستوى مجموع دول العالم ويضم هذا النوع من الإقتصاد الموازي كل الأنشطة الاقتصادية القائمة في شكل غير قانوني في العالم.

الفرع الثاني: حسب مشروعية النشاط

ينقسم الإقتصاد الموازي حسب مشروعية النشاط إلى الأنواع التالية:

أولاً: إقتصاد موازي ذو أنشطة مشروعة

وهو ذلك الإقتصاد الذي يضم أنشطة إقتصادية تنتج سلع وخدمات مشروعة يتولد عنها دخول غير واضحة للسلطات الرسمية (اندراس، 2005، صفحة 17)، ومن أمثلتها ما يلي: (الموسوي، البطاط، و الموسوي، 2016، صفحة 25)

- أنشطة الأسر المنتجة كتربية الدواجن والمزارع السمكية وتربية الحيوانات؛
- الباعة المتجولون حيث يعتبر هذا النشاط من أوسع نشاطات الإقتصاد الموازي في دول العالم؛
- المشروعات التجارية والصناعية والحرفية الصغيرة.

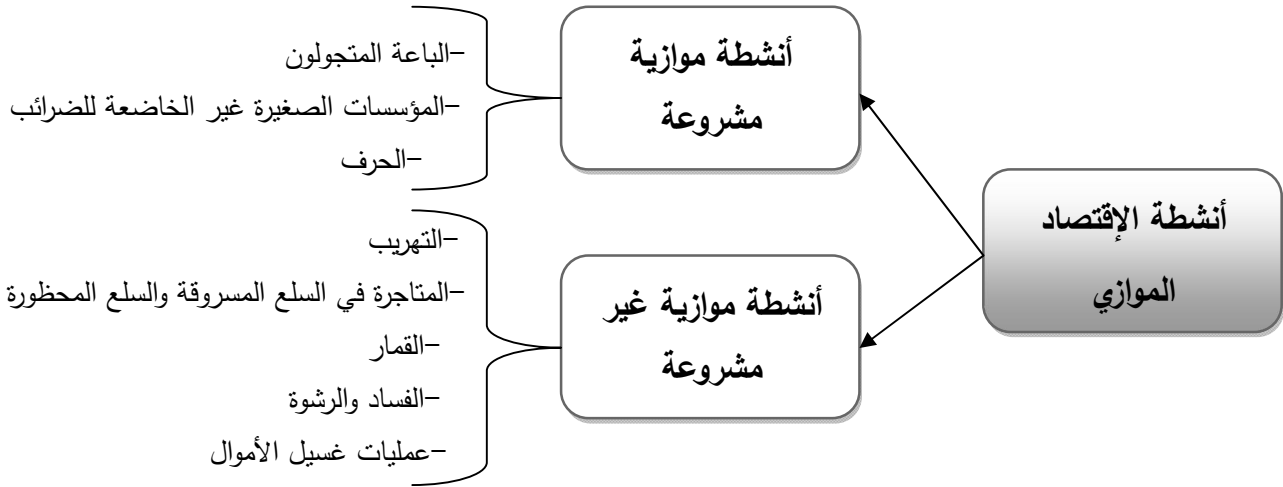
ثانياً: إقتصاد موازي ذو أنشطة غير مشروعة

وهو ذلك الإقتصاد الذي يضم أنشطة اقتصادية محظورة أو غير مشروعة، وينقسم إلى: (اندرأوس، 2005، الصفحات 17,18)

- أنشطة تنتج سلع وخدمات غير مشروع، ومن أمثلتها أنشطة الجريمة كتهريب المخدرات، الرشوة ومختلف الأنشطة التي تجرمها القوانين في معظم دول العالم؛
- أنشطة مخالفة للوائح التي تضعها الدولة إما لتنظيم المعاملات بين الأفراد والمؤسسات أو لتحقيق أهداف إقتصادية، ومن أمثلتها أنشطة الإتجار في السوق الموازية للصرف الأجنبي، تهريب البضائع المشروعة والأنشطة المخالفة لقوانين العمل والهجرة.

ويمكن توضيح أنواع الإقتصاد الموازي حسب شرعية النشاط من خلال الشكل رقم (01) كما يلي:

الشكل رقم (01): أنواع أنشطة الإقتصاد الموازي



المصدر: توهامي إبراهيم وآخرون؛ العولمة والإقتصاد غير الرسمي؛ دار الهدى؛ الجزائر؛ 2004؛ ص101

الفرع الثالث: حسب خصائص السوق

ينقسم الإقتصاد الموازي حسب خصائص السوق إلى الأنواع التالية: (اندرأوس، 2005، صفحة 18)

أولاً: إقتصاد موازي ذو أنشطة نقدية

وهي تلك النشطة التي تنتج سلع وخدمات يمكن تبادلها من خلال الأسواق، وتستخدم النقود كوسيط للتبادل سواء كانت أنشطة مشروعة أو غير مشروعة؛

ثانيا: إقتصاد موازي ذو أنشطة غير نقدية

وهي تلك الأنشطة التي ينتج عنها سلع وخدمات لكن لا يتم تبادلها من خلال الأسواق، إذ قد تستهلك ذاتيا عن طريق الوحدات المنتجة أو يتم تبادلها باستخدام نظام المقايضة.

الفرع الرابع: حسب مصدر الدخل غير المسجل

يتم تقسيم الإقتصاد الموازي انطلاقا من تقسيم الدخل غير المسجل حسب مصدره والذي يشكل جزء من إجمالي الدخل القومي لكن لم يدرج بالحسابات القومية إلى: (اندرأوس، 2005، صفحة 19)

أولا: الدخل المستمد من خلال الأنشطة الموازية المشروعة

وهو ذلك الدخل الذي ينتج من خلال أنشطة الإقتصاد الموازي المشروعة وغير مسجل بالحسابات القومية لأسباب تتعلق بطبيعة القواعد والأعراف المتعلقة بالتسجيل؛

ثانيا: الدخل المستمد من خلال الأنشطة الموازية غير المشروعة

وهو ذلك الدخل الذي ينتج من خلال أنشطة الإقتصاد الموازي غير مشروعة، وبالتالي لا يتم تسجيله بالحسابات القومية بسبب طبيعة النشاط.

ومنه يمكن تقسيم الإقتصاد الموازي بالإستناد إلى مجموعة المعايير السابقة والتي تعبر أهم الخصائص التي تميزه من نطاق ومشروعية وغيرها.

المطلب الثالث: مجالات نشاط الإقتصاد الموازي

يشهد الإقتصاد الموازي خلال السنوات الأخيرة توسعا كبيرا من خلال انتشاره في مختلف الأسواق، وتمثلت الأسواق التي يتغلغل فيها هذا الإقتصاد فيما يلي:

الفرع الأول: سوق السلع

من أكثر الأسواق التي تغطي عليها أنشطة الإقتصاد الموازي هي السوق السلعي بجميع معاملاته وذلك نتيجة لتعدد صور التدخل الحكومي فيه كتحديد حصص الاستيراد والتصدير ووضع حدود قصوى للأسعار وغيرها من التدخلات التي من شأنها إحداث قصور في العرض السلعي، ومع ضعف مرونة هيكل الإنتاج فإن

هذا القصور يتولد عنه طلب لم يتم إشباعه مع وجود عرض محدود يخضع لقيود تؤثر على ربحية المنتجين بالسالب، وهنا تلتقي رغبات كل من طالبي السلع وعارضيهما مما يؤدي إلى نشوء سوق موازية تلبي حاجات الطرفين بعيدة عن رقابة السلطات الحكومية، وكما ذكر سابقاً فإن السوق الموازية للسلع تنشأ من خلال رغبات جانبي السوق والمتمثلين في: (اندراس، 2005، الصفحات 47-51)

أولاً: جانب العرض (المنتجين)

عند وضع حد أقصى لسعر السلعة يوجه المنتجين جزء من إنتاجهم إلى السوق الموازية بهدف تحقيق أرباح أعلى، وتتوقف مقدرة المنتجين على تحقيق الأرباح في السوق الموازية بناء على حجم التكاليف والمخاطر التي قد يتحملونها عند القيام بعملية البيع في السوق الموازية بدلاً من السوق الرسمية والمتمثلة في خطر اكتشاف التعامل في السوق الموازية وتكلفة تجنب ذلك وأيضاً الغرامات والرشاوى التي قد تدفع في حال الإكتشاف، إلا أن هذه التكاليف يمكن أن تنخفض مع استمرار المنتجين بالتعامل في السوق الموازية بحيث يصبحوا يتعاملون بشكل أفضل مع تلك العقبات، كما أن تطور مؤسسات وتقنيات التسويق في السوق الموازية من شأنه أن يخفض تكاليف التشغيل بها، ويمكن إفتراض حالتين لتعامل المنتجين مع المخاطر:

- في حال ما كان المنتجون يتسمون بالحيادية تجاه الخطر، بمعنى أنهم يسعون إلى تعظيم صافي الأرباح بعد خصم التكلفة المتوقعة للعقوبات؛
- في حال ما كان المنتجون ينفرون من الخطر، فسوف يطالبون بتعويضات إضافية لضمان الأنشطة الخطرة في السوق الموازية، هذا ما يؤدي إلى إرتفاع تكلفة التشغيل في السوق الموازية؛

ثانياً: جانب الطلب (المستهلكين)

عند وضع الحكومة سعر لسلعة أقل من السعر التوازني في السوق الحرة فإن طلب المستهلكين على تلك السلعة سوف يزداد، وفي حال كان المستهلكين يتمتعون بحرية شراء السلعة بالكمية التي يرغبونها فإنهم سوف يتنافسون للوصول إليها مقابل تحمل الكثير من الجهد والوقت للبحث عن تلك السلعة، وقد يعتمدون إلى تقديم رشاوى تنافسية لأولئك الذين يتحكمون في عملية تقنين السلعة والتي تعرف بالتكاليف السرية لإتمام المعاملات.

ويجب الإشارة إلى أن وجود أسواق موازية للسلع يترتب عليه تحقيق دخول كبيرة لا تبلغ للإدارة الضريبية، هذا ما سيؤدي إلى تشويه قياس مستويات النشاط الاقتصادي.

الفرع الثاني: سوق الصرف الأجنبي

أدت سياسات التدخل الحكومي في سوق الصرف الأجنبي إلى نشوء سوق موازية له، فحينما تضع السلطات الحكومية المختصة سعرا إداريا للصرف الأجنبي وتحدد قيمة العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية سوف يتقلص عرض الصرف الأجنبي حيث يمتنع الكثير ممن في حوزتهم العملات الأجنبية عن عرضها في السوق الرسمية للصرف الأجنبي، الأمر الذي يترتب عليه نشوء فائض في الطلب على الصرف الأجنبي مما يدفع طالبي العملات الأجنبية إلى اللجوء لحائزي العملات الذين يرغبون في عرض عملاتهم عند سعر أعلى من السعر الرسمي لتلبية حاجاتهم، ويؤدي تفاعل قوى العرض وقوى الطلب في السوق الموازية للصرف الأجنبي إلى نشوء سعر أعلى بكثير من السعر الرسمي للصرف الأجنبي.

ومن أهم مصادر عرض الصرف الأجنبي في السوق الموازية للصرف الأجنبي ما يلي: (مشمش،

2017-2018، الصفحات 45-47)

- عوائد الصرف الأجنبي من بعض أنشطة التصدير، حيث يلجا بعض المصدرين إلى تقليل قيمة فواتير الصادرات بهدف الحصول على عملات أجنبية يمكن أن يبقوها المصدر بالخارج أو يبيعها في السوق الموازية المحلية للصرف الأجنبي؛
- المبالغة في تقدير قيمة الواردات مما يتيح للمستوردين الحصول على بعض العملات الأجنبية بالسعر الرسمي، وترك جزء آخر بالخارج أو بيعه في السوق الموازية؛
- تحويلات العاملين من الخارج بطرق غير رسمية؛
- السياحة.

ومما سبق نجد أنه يترتب على أنشطة الأسواق الموازية للصرف الأجنبي تحقق دخول غير معلنة، ويتوقف حجمها على الفرق بين سعر السوق الموازية وسعر السوق الرسمية، بالإضافة إلى التكاليف التي يتحملها المتعاملون في هذه السوق، وكلما إرتفعت الفرق بين سعر السوقين وإنخفضت التكاليف إرتفعت الأرباح المستمدة من أنشطة السوق الموازية للصرف الأجنبي.

الفرع الثالث: سوق الائتمان

من نتائج وضع السلطات الحكومية حداً أقصى لسعر الفائدة والذي يقل عن السعر التوازني في ظل حرية سوق الائتمان زيادة الطلب على الأموال القابلة للإقراض عند السعر المحدد لأسعار الفائدة مقابل انخفاض عرض تلك الأموال، هذا ما ترتب عليه وجود فائض في الطلب داخل السوق الرسمية للائتمان مما يؤدي إلى نشوء سوق موازية للائتمان تفرز سعر أعلى للفائدة عن ذلك السعر المحدد رسمياً، وأيضاً عن السعر السائد في السوق الحرة فيما لو لم تتدخل السلطات الحكومية في السوق.

ومن العوامل المؤدية إلى ارتفاع سعر الفائدة في السوق الموازية للائتمان نذكر ما يلي: (اندرأوس،

2005، الصفحات 65-68)

- العمل في هذه الأسواق يستند إلى قوى الطلب والعرض، الرغبة في تحقيق أقصى عائد وقوة المساومة؛
- تزايد مخاطر عدم السداد عن تلك المخاطر التي يتعرض لها المقرضون في السوق الرسمية للائتمان، إذ أن معظم طالبي الائتمان في السوق الموازية هم مؤسسات صغيرة الحجم التي لا تستطيع الحصول على الائتمان المدعوم من السوق الرسمية، وتسمى هذه الحالة بالقانون الحيادي للقيود على سعر الفائدة بحيث أنه كلما كانت الحدود العليا لسعر الفائدة التي تضعها السلطات الحكومية أكثر تعقيداً زادت حصة الائتمان الممنوحة لكبار المقترضين وقلت الحصة الممنوحة لصغار المقترضين، وتبعاً لذلك فإن صغار المقترضين سوف يبحثون عن ضالتهم في السوق الموازية للائتمان؛
- يواجه المقرضون في السوق الموازية مخاطر الكشف وفرض الغرامات وتكاليف تجنبه، وذلك في مواجهة السلطات الرسمية.

وبالتالي فإن التعاملات التي تتم في السوق الموازية للائتمان يترتب عليها أرباح ضخمة للمقرضين والتي يتوقف حجمها على الفرق بين سعر الإقراض في السوق الموازية وسعره في السوق الرسمية، بالإضافة إلى تكلفة التشغيل في السوق الموازية حيث زاد الفرق بين السعرين مع انخفاض تكلفة التشغيل في السوق الموازية زادت الأرباح داخل السوق الموازية للائتمان.

الفرع الرابع: سوق العمل

إن التدخل الحكومي في سوق العمل بشتى الصور أبرزها تحديد الحد الأدنى لمعدل الأجر والذي يفوق المعدل الذي تعكسه قوى السوق وكذا تحديد الحد الأقصى لساعات العمل بالإضافة إلى تحديد فئات معينة تستوعبها السوق الرسمية دون غيرها، أدى ذلك إلى وجود فائض في العرض في سوق العمل بسبب ارتفاع التكاليف بالنسبة لجانب الطلب خاصة ما يتعلق بالقيود المرتبطة باللوائح الحكومية في السوق الرسمية من تأميمات إجتماعية وإشترطات صحية، هذا ما أدى إلى نشوء سوق موازية للعمل مختلف الفئات العارضة للعمل ومتمثلة في: (قارة، 2008-2009، الصفحات 18,19)

- المتقاعدين أصحاب المعاشات والبطالين الذين يحاولون رفع دخولهم ومنحهم المتأتية من الأعمال غير المصرح بها؛
- الأجانب والمهاجرين الذين لا يحملون وثائق تثبت هويتهم، حيث يشكلون في العديد من البلدان النامية خاصة البلدان الإفريقية تركيبة لا يستهان بها من المجتمع النشيط فأغلبيتهم ليس لهم الخيار إلا للدخول في القطاع الموازي؛
- الأجراء الذين لديهم دخل ضعيف؛
- العامل بالمنزل الذي ينجز أعمالا يتقاضى عنها أجرا، أو غير مصرح بها كالطبيب والممرض اللذان يقومان بفحوصات للمرضى بسكناتهم، ويتقاضيان عنها أجرة مباشرة عن المرضى، أو المدرس الذي يقوم بإعطاء دروس إضافية في منزله وذلك بدون التصريح بها؛
- كل عامل مصرح به يمارس نشاطا ثانويا غير رسمي خلال ساعات إضافية خلال أوقات الراحة اليومية أو خلال أيام العطل؛
- الأشخاص المعوقون إذ انه غالبا ما ينظر إلى فئة المعوقين كفئة مهمشة في المجتمع، فبالرغم من قيام الدول بوضع سياسات مواتية تهدف إلى الإدماج الإجتماعي والمهني لهؤلاء الأشخاص، إلا أن أغلبهم يمارسون أنشطة غير رسمية كالتسول أو البيع على الأرصفة أو مهن حرفية غير مصرح بها؛
- فئة الأطفال، حيث أن ظاهرة عمل الأطفال في القطاعات الموازية كالصيد، النسيج، الفلاحة،... الخ، أصبحت شائعة في السنوات الأخيرة خاصة في البلدان النامية على الرغم من وجود قوانين تمنع عمل الأطفال؛
- ممارسة الأنشطة غير الرسمية من قبل المرأة خاصة غير المتعلمة والمرأة الريفية.

ومن أبرز الخصائص التي يتميز بها سوق العمل الموازي ما يلي: (اندرأوس، 2005، صفحة 73)

- وجود مستوى أدنى للأجور عن ذلك المستوى المحدد في السوق الرسمية للعمل بالنسبة للأنشطة المشروعة، والتي تتخفف فيها التكاليف المرتبطة بعنصر الخطر؛
- ضعف مهارات غالبية العاملين في الكثير من الأنشطة داخل السوق الموازية؛
- إرتفاع نسبة الأجانب والمهاجرين غير الشرعيين؛
- احتواء العديد من العمال الذين يعملون في السوق الرسمي لرغبتهم في العمل لجزء من الوقت إضافة لعملهم الأصلي بهدف زيادة الدخل.

على الرغم من ذلك إلا أن سوق العمل الموازي يعتبر محمودا في الجانب الذي يتعلق بالأنشطة المشروعة منه حيث أن من أهم ايجابياته استغلال الطاقات العاطلة التي لا تدخل في القطاع الرسمي، وبالتالي توفير فرص العمل للفئات المحتاجة وتفاذي توجههم إلى الطرق أخرى غير الشرعية للحصول على الأجر. ومنه فان ظاهرة الاقتصاد الموازي تجتاح كل المجالات الاقتصادية دون استثناء نظرا لمجموعة من النقائص التي يشهدها كل مجال ما جعل نشوء الأنشطة الموازية فيها ليس بالأمر الصعب.

المطلب الرابع: آثار الإقتصاد الموازي

يخلف وجود الإقتصاد الموازي في أي دولة سواء متقدمة أو نامية مجموعة من الآثار التي تختلف بين آثار سلبية والتي غالبا ما تعيق سير السياسات التي تضعها الدولة خاصة في الجانب الاقتصادي، وأخرى إيجابية باعتبار انه يحتوي على مجموعة من الأنشطة المشروعة التي قد تخفف العبء على السلطات الحكومية خاصة في الجانب الإجتماعي.

الفرع الأول: الآثار السلبية للإقتصاد الموازي

يترتب على وجود واتساع حجم الاقتصاد الموازي العديد من الآثار السلبية التي تؤدي إلى التأثير على مختلف الإحصائيات والمؤشرات، ونتيجة لذلك فإنه يؤثر في وضع السياسات الاقتصادية من خلال وجود إحصائيات خاطئة ومظلمة عن حجم النشاط الإقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن أهم الآثار السلبية للاقتصاد الموازي ما يلي:

أولاً: الأثر على الموازنة العامة للدولة

إن وجود الإقتصاد الموازي يعني أن هناك جزء من الدخل الذي يتم توليده داخل الإقتصاد لا تدفع عنه الضرائب، ويحدث ذلك عندما لا يقوم الأفراد بالكشف عن دخولهم أو طبيعة وظائفهم للسلطات الضريبية، وبذلك تضعف الحصيلة الضريبية التي كان من الممكن الحصول عليها فيما لو كانت هذه الأنشطة أو الدخول مسجلة، هذا ما يؤدي إلى فقدان خزينة الدولة لجزء معتبر من الإيرادات العامة، وهذا بدوره سيدفع بالسلطات الضريبية إلى زيادة مستويات الضريبة على الأنشطة التي تتم في الإقتصاد الرسمي، بمعنى أن معدلات الضرائب التي يتم جمعها من الأنشطة الرسمية سيكون أكثر من اللازم، وبالتالي الضغط على هذه الأنشطة، مما قد يدفعها إلى التوجه نحو الغش الضريبي أو التهرب الضريبي والذي ينتج عنه انخفاض في الإيرادات العامة وتفاقم عجز الموازنة العامة للدولة أكثر (توهامي، 2018-2019، صفحة 54).

ثانياً: الأثر على السياسة النقدية

يعتمد الإقتصاد الموازي في أنشطته على النقود السائلة، وفي ظل غياب الإحصائيات الرسمية عن حجم النقود السائلة المتداولة في الإقتصاد الموازي، فإن تأثير السياسة النقدية سوف ينحصر في الإحتياجات البنكية والنقود السائلة المتداولة في الإقتصاد الرسمي، وبالتالي تتوقف فعالية السياسة النقدية على حجم التعاملات النقدية في الإقتصاد الموازي، هذا ما يؤثر سلباً على أهداف السياسة النقدية (قوري يحيى، 2018، صفحة 40).

ثالثاً: الأثر على القياس الاقتصادي

تهدف السياسات الإقتصادية إلى تحقيق النمو والتنمية والحفاظ على الإستقرار الإقتصادي، ويعتمد واضعو هذه السياسات على مؤشرات وبيانات ومعلومات إحصائية يتم الحصول عليها غالباً من خلال الهيئات والمؤسسات الرسمية (الموسوي، البطاط، و الموسوي، 2016، الصفحات 32,33)، إلا أن وجود الإقتصاد الموازي سوف يؤدي إلى إخفاء بعض المعاملات من الإحصائيات الإقتصادية الرسمية، وبالتالي فهو يؤثر على دقة تقدير قيمة المعاملات والمؤشرات المستخدمة لوضع مقاييس النشاط الإقتصادي الحقيقي، هذا ما يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير فعالة ولا ترقى إلى المستوى المطلوب حول السياسات الإقتصادية المنتهجة (Andrews, sanchez, & Johansson, 2011, p. 7).

رابعاً: الأثر على معدلات التضخم

في ظل وجود الإقتصاد الموازي فإن معدل التضخم سيكون مغالياً فيه، إذ ستميل الأسعار في الإقتصاد الموازي إلى التزايد بمعدلات أقل عن تلك السائدة في الإقتصاد الرسمي، خاصة إذا كان الإقتصاد الموازي منافساً للإقتصاد الرسمي في تقديم نفس السلع والخدمات، إذ أنه من المتوقع أن تكون الأسعار في الإقتصاد الموازي أقل من الأسعار في الإقتصاد الرسمي لغياب التكاليف الضريبية والإجرائية فيه، أما في حال كانت السلع في الإقتصاد الرسمي مدعمة أو تخضع للتسعير الجبري أو تكون الخدمات محددة مع وجود فائض كبير في الطلب عليها، في هذه الحالة يحدث تمييز في بيانات التضخم، لأن السلع التي يحسب على أساسها الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لا تتعامل مع الإقتصاد الموازي كحقيقة واقعة، وبالتالي قد نواجه حالة من الاثنين إما المغالاة في معدلات التضخم أو أن تظهر معدلات التضخم بأقل من الواقع (بن موسى و براغ، 2013، صفحة 207).

خامساً: الأثر الاجتماعي

تظهر الآثار الاجتماعية السلبية للإقتصاد الموازي من خلال ما يلي: (بجياوي، 2016، صفحة 295)

- غياب الحماية الاجتماعية وما ينتج عن ذلك من أخطار على العمال؛
- إنتشار الجريمة وانحراف الشباب لممارسة الأنشطة غير المشروعة؛
- عدم المساواة بين عمال الإقتصاد الموازي وعمال الإقتصاد الرسمي خاصة في توزيع العبء الضريبي؛
- إستغلال الأطفال والنساء بالعمل داخل محيط تتعدم فيه أدنى حقوق العمل، مما يؤثر سلباً على مستويات التعليم ويؤدي إلى إنتشار الجهل والامية في المجتمع.

الفرع الثاني: الآثار الإيجابية للإقتصاد الموازي

على الرغم من إحتواء الإقتصاد الموازي للعديد من الآثار السلبية، إلا انه يحمل مجموعة من الآثار الإيجابية خاصة في جانب الأنشطة المشروعة منه، والتي من أهمها: (محمود و رمزي، 2019، صفحة 35)

أولاً: الأثر على التشغيل

إن وجود الإقتصاد الموازي يساعد على حل أزمة البطالة، ويرفع من معدلات التشغيل باعتبار أنه لا يحتاج إلى موافقات رسمية أو مستوى علمي معين ولا لأعمار محددة، وبالتالي توفير فرص العمل لمختلف الفئات؛

ثانياً: الأثر على ميزان المدفوعات

يساعد الإقتصاد الموازي على تخفيف نسبة الواردات من خلال إنتاجه للسلع التي لا تستوردها الدولة نتيجة غيابها في الإقتصاد الرسمي، وبالتالي يقلل من عجز ميزان المدفوعات للدول؛

ثالثاً: الأثر على الإنتاج والعرض السلعي

يخفف الإقتصاد الموازي الأعباء الإجتماعية للعديد من الطبقات التي تطبق مبدأ الإكتفاء الذاتي، وأيضاً يساهم في زيادة حجم المعروض السلعي؛

رابعاً: الأثر على الإستثمار

يساهم الإقتصاد الموازي في الرفع من عدد الإستثمارات من خلال إستثمار الأموال غير المشروعة في مشروعات إستثمارية تفيد المجتمع؛

خامساً: الأثر على الدخل القومي

حيث أن زيادة حجم المعاملات في الإقتصاد الموازي يولد دخولا إضافية خفية للأفراد، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي للدول.

وبالتالي على الرغم من تعدد الآثار السلبية للإقتصاد الموازي خاصة على الجانب الإقتصادي من خلال تأثيره على المؤشرات الكلية للإقتصاد، بالإضافة إلى تأثيره على إيرادات الدولة، إلا أن ذلك لا ينفي وجود مجموعة من الآثار الإيجابية له خاصة في الجانب الإجتماعي، والتي من أهمها المساهمة في توفير فرص عمل للبطالين مما يحقق الاستقرار الإجتماعي والأمني للبلد.

مما سبق نجد أن للإقتصاد الموازي أشكال متعددة نظرا لوجود العديد من الأسباب التي ساهمت في نمو، هذا ما أدى إلى إختراقه لكل المجالات الاقتصادية من سوق عمل وسوق سلع وغيرها من الأسواق، مما زاد من حدة آثاره السلبية على الإقتصاديات، إلا انه على الرغم من ذلك لا يمكن إهمال بعض جوانبه الإيجابية على وضعية البلد، حيث أنه يعتبر من بين أهم الجهات الموفرة لفرص العمل خاصة في الإقتصادية النامية، وبالتالي من الواجب على السلطات المختصة التعامل بحذر مع هذا النوع من الإقتصاد.

المبحث الثالث: حجم الإقتصاد الموازي

يشهد حجم الإقتصاد الموازي إرتفاعا محسوسا في أغلب دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، وذلك راجع للعديد من الأسباب سواء اقتصادية أو سياسة أو غيرها، هذا ما أدى إلى ضرورة الإهتمام بهذا النوع من الإقتصاد من طرف مختلف الهيئات والمختصين في المجال الإقتصادي وخاصة من ناحية الحجم، ذلك كمشاهدة لتقييمه ومعرفة طبيعته بهدف التقليل من آثاره السلبية على الإقتصاد الرسمي خاصة والدولة عامة، وعلى الرغم من صعوبة الوصول إلى الحجم الحقيقي للإقتصاد الموازي إلا انه لاقى إهتماما وسعيا كبيرين للإقترب من تقديره بهدف دراسته ومحاولة التحكم في آثاره.

المطلب الأول: طرق تقدير حجم الإقتصاد الموازي

نظرا لأهمية ظاهرة الإقتصاد الموازي وتعدد الآثار الناتجة عنه، ظهرت العديد من المحاولات من طرف المختصين لتقدير حجم هذا الإقتصاد وفق طرق مختلفة بين طرق مباشرة وأخرى غير مباشرة من أجل الإقترب إلى التقدير الحقيقي لحجم الإقتصاد الموازي.

الفرع الأول: الطرق المباشرة لتقدير حجم الإقتصاد الموازي

من إحدى أساليب تقدير حجم الإقتصاد الموازي هي الطرق المباشرة، والتي تقوم على أساس تقدير الأنشطة التي تتم فيه وتجميعها للحصول على تقدير للمعاملات التي تتم في هذا الإقتصاد (نبيه، 2008، صفحة 56)، من أبرز هذه الطرق نذكر ما يلي:

أولاً: طريقة المسح بالعينات (الاستبيانات)

يتم تقدير حجم الإقتصاد الموازي وفق هذه الطريقة من خلال واقع بيانات المسح باستخدام عينات مختارة ومصممة بشكل جيد، التي تقوم بالإجابة على الأسئلة المطروحة في الإستبيانات بشكل تطوعي، ومعالجة تلك الإستبيانات ودراستها ومن ثم تعميم النتائج المتوصل إليها، والتي من خلالها يتم تقدير حجم الإقتصاد الموازي (سي محمد، 2018-2019، صفحة 21)، وتتم هذه الطريقة عادة إما عن طريق: (قارة، 2008-2009، الصفحات 46,45)

- المسح لدى الأسر: عن طريق الحصول على المعلومات مباشرة من الأفراد، والتي تكون في شكل تحقيقات حول اليد العاملة لمعرفة حجم اليد العاملة غير المسجلة، أو في شكل تحقيقات خاصة بالاستهلاك لتقدير نفقات الإستهلاك والدخول لدى الأسر، مع الأخذ بعين الإعتبار طبيعة العمل؛
- المسح لدى المؤسسات: تشمل التحقيقات التي تخص أساساً إنتاج السلع والخدمات، كما تقدم عرضاً حول وضعية اليد العاملة في كل قطاع.

وتتوقف دقة هذه النتائج على أسلوب صياغة الأسئلة في الإستبيانات، ومدى رغبة أفراد العينة للتعاون في إطار الدراسة المزمع القيام بها، ولهذا فإنه من أهم عوامل نجاح هذه الطريقة في تحقيق أهداف الدراسة، وجود وعي لدى الأفراد بأهمية المسح ودقة الإجابات.

وأهم ما يميز هذه الطريقة هو إمكانية الحصول على المعلومات حول ما إذا كان هؤلاء الأفراد مشاركين في الإقتصاد الموازي كبائعين أو كمشتريين، لكن ما قد يعاب عليها أنه من الصعب على المشتريين التمييز بين الأسواق الرسمية والموازية، وقد تتأثر العينة المختارة بالتحيز الشخصي للقائم عليها، كما أنها تحتاج إلى مجهود ووقت لتطبيقه، وقد لا تحظى هذه الاستبيانات بالقبول من المتعاملين في الأنشطة غير المشروعة مما يؤدي إلى الابتعاد عن التقدير الحقيقي لحجم الإقتصاد الموازي (توهامي، 2018-2019، صفحة 93).

ثانياً: المراجعة الضريبية

يتم الحصول على المعلومات حول الإقتصاد الموازي وفق هذه الطريقة على أساس الجهود المبذولة من طرف الإدارات الضريبية لكشف الحجم الدخول التي لا يتم الإفصاح، عنها وذلك من خلال المراجعة الضريبية المكثفة لعينة من المكلفين الذين يقدمون إقراراتهم الضريبية للتأكد من صحة هذه الإقرارات، ويفترض في هذه الحالة أن يقوم المكلف بموجب القانون بالكشف عن كافة مصادر دخله، ويقوم هذا الأسلوب على أساس اختيار عينة عشوائية من دافعي الضرائب في المجتمع وإخضاع أعمالها للفحص الدقيق والمراجعة كمحاولة لإكتشاف نسبة التهرب الضريبي، ثم تعميم تلك النتائج على المستوى القومي (دحمانى و زايد، 2019، الصفحات 19,20).

وتتميز هذه الطريقة في أنها تعطي تقريبا دقيقا لكمية الدخل التي يتم إخفاؤها من قبل الأفراد، لكن ما يعاب عليها أنه هناك أشكال من الدخل يصعب قياسها أو اكتشافها مثل أنشطة التهريب السلمي وتهريب المخدرات وغيرها، وبالتالي فهي لا تسمح بتقدير الحجم الكامل للدخول غير المعلنة بالنسبة لبعض القطاعات أو المجموعات التي ترتفع فيها درجة التهريب الضريبي، كما أن تقديرات الإقتصاد الموازي يمكن أن تتأثر بسهولة بالتغيرات الحادثة في أساليب كشف التهريب الضريبي وكذا التشريعات الضريبية (نبيه، 2008، الصفحات 60-62).

الفرع الثاني: الطرق غير المباشرة لتقدير حجم الإقتصاد الموازي

هذه الطرق تسمى أيضا بمناهج المؤشرات لأنها تقوم على استخدام مؤشرات اقتصادية عديدة عن تطور الإقتصاد الموازي، ومن أهمها:

أولاً: طريقة النسبة الثابتة

يعد **Gutman** أول من تطرق لطريقة النسبة الثابتة لتقدير حجم الإقتصاد الموازي، إذ استخدمها لقياس حجم الدخل غير المعلن في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1976، وتفترض طريقة النسبة الثابتة أن هناك نسبة نقدية، مثل نسبة العملة إلى الطلب على الودائع كانت ستظل ثابتة مع الزمن لولا وجود الإقتصاد الموازي، وأنه كانت هناك فترة ذهبية في الماضي لم يكن فيها إقتصاد موازي، ولتطبيق هذه الطريقة ينبغي إختيار الفترة الذهبية وتقدير نسبتها النقدية ومقارنتها بالنسبة في الفترة المدروسة، فإذا كانت النسبة أعلى في هذه الفترة الأخيرة، فإن هذه النقود الزائدة هي نتيجة نشاط الإقتصاد الموازي، وما يعيب على هذه الطريقة أنه ليس ثمة

سبب واضح لبقاء النسبة النقدية ثابتة على مدى فترات طويلة، ولأن النتائج تتأثر باختيار الفترة الأولى، كما يعتمد هذا الشكل على إفتراضات غير واقعية، هي أن سرعة تداول النقود في الإقتصاد الموازي هي ذاتها في الإقتصاد الرسمي، وأن العملة تدور بنفس معدل الطلب على الودائع كما أن افتراض وجود الفترة الذهبية الخالية من الإقتصاد الموازي تعد شبه مستحيلة (بوعافية و يدو، 2017، صفحة 25).

ثانياً: طريقة الطلب على العملة

تستند الطريقة على أن أي زيادة في حجم الإقتصاد الموازي ستؤدي مباشرة إلى الزيادة في الطلب على العملة، وحتى يتم عزل الإفراط في الطلب الناجمة من جهة الإقتصاد الموازي لا بد من التقدير القياسي لمعادلة الطلب على العملة من خلال إدراج كل العوامل المحتملة مثل نمو الدخل و معدلات الفائدة، وكذا تراجع أحجام الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة والتشريعات الحكومية وتنظيم ومرونة النظام الضريبي، وعليه فإن أي زيادة في الطلب على العملة التي لم تفسر من خلال العوامل العادية، تعود للعوامل النشطة في الاقتصاد الموازي (بن سميعة، 2014، صفحة 409)، وتكون معادلة التقدير بالشكل التالي: (الموسوي، البطاط، و الموسوي، 2016، صفحة 115)

$$\ln(c/m2) = b0 + b1\ln(1 + Tw)t + b2\ln(ws/y)t + b3\ln Rt + b4\ln(Y/N)t + Ut$$

$$b1 > 0, b2 > 0, b3 > 0, b4 > 0$$

حيث: **C/M2** معدل النقود المدخرة للعملة والحسابات المعوضة؛

Tw المتوسط المرجح لمعدل الضريبة؛

Ws/y نسبة الأجور والرواتب في الدخل القومي؛

R الفائدة المدفوعة على الإدخارات المسحوبة وكلفة الفرصة البديلة للنقود المدخرة؛

Y/N الدخل الشخصي للفرد.

وبذلك فإن أي زيادة في الطلب على العملة تعزى إلى إرتفاع التهرب الضريبي وباقي الأسباب التي تدفع الأفراد إلى العمل في الإقتصاد الموازي، ويحسب حجم الإقتصاد الموازي في الخطوة الأولى من خلال مقارنة الاختلاف بين التطور في العملة عندما تكون فيه التهرب الضريبي المباشر وغير المباشر وباقي العوامل منخفضة، والتطور في العملة مع إرتفاع قيم التهرب الضريبي المباشر وغير المباشر وباقي العوامل، بإفتراض

أن الخطوة الثانية ثبات سرعة دوران العملة المستخدمة في الإقتصاد الموازي، ومن أبرز الإنتقادات الموجهة لهذه الطريقة ما يلي: (الموسوي، البطاط، و الموسوي، 2016، الصفحات 116,115)

- ليس كل المدفوعات في الإقتصاد الموازي تدفع نقدا، بل هناك خدمات وأعمال تسوى عن طريق المقايضة أو تكون بدون مقابل؛
- تفترض أن سرعة دوران النقد في كل أنواع الإقتصاديات ثابتة، هذا ما يعتبر صعبا للغاية تحديده في الإقتصاد الموازي، وبدون معرفة سرعة دوران النقد في الإقتصاد الموازي يجعل الإفتراض غير مقبول؛
- تفترض هذه الطريقة مثل الطريقة السابقة وجود سنة بدون إقتصاد موازي.

ثالثا: طريقة الفئات النقدية ذات القيم المرتفعة

تفترض هذه الطريقة أن الإقتصاد الموازي يرتبط أساسا باستخدام أوراق نقدية من فئة معينة عادة ما تكون الأوراق النقدية ذات القيم المرتفعة، ويستند تقدير حجم الإقتصاد الموازي إلى التغيير في عدد هذه الأوراق، ولقد تعرضت هذه الطريقة للإنتقاد لسببين، السبب الأول أنه مع النمو الحقيقي والتضخم المرتفع نسبيا لا تبدو الأوراق الكبيرة كما كانت من قبل، ويمكن توقع إزدياد إستخدامها دون أن يعني هذا زيادة في الإقتصاد الموازي، أما السبب الثاني أن بعض أوراق العملات الصعبة، كالأورو والدولار مثلا، تستخدم في المعاملات وفي تخزين القيم للبلدان الأجنبية، ومن ثم فإن زيادة عددها في التداول يمكن أن يعزى كذلك إلى زيادة الحيازات الأجنبية لا إلى الإقتصاد الموازي (بوعافية و يدو، 2017، صفحة 25).

رابعا: طريقة التناقض بين قوة العمل الرسمية والفعلية

يمكن تقدير حجم الإقتصاد الموازي على أساس إنخفاض مشاركة القوة العاملة في الإقتصاد الرسمي بإفتراض ثبات مشاركتها في القطاع الرسمي عموما، فإن إنخفاض المعدل الرسمي لمشاركة القوة العاملة في القطاع الرسمي يمكن إعتباره مؤشرا على إرتفاع حجم النشاطات الموازية، بالتالي فإن الفرق بين معدلات المشاركة الحقيقية والمعدلات المسجلة رسميا يمكن من تقدير حجم العمالة الموازية وبالتالي حجم الإقتصاد الموازي، وتقوم هذه الطريقة على أساس إستخدام المسوحات التي تتم على مشاركة قوة العمل والتي تكشف بأن الكثير من الأفراد يشاركون في الأنشطة الاقتصادية أكثر مما يتم نشره عن طريقة الإحصاءات الرسمية، ومن خلال مقارنة معدلات المشاركة في بداية الفترة وفترة المقارنة يمكن إستنتاج الحجم النسبي لقوة العمل الموازية

إعتمادا على فرضيات حول إنتاجية العامل في كل من الإقتصاد الرسمي والإقتصاد الموازي، ومن أهم عيوب هذه الطريقة ما يلي: (مشمش، 2017-2018، الصفحات 76,77)

- لجوء بعض المشتغلين في الإقتصاد الموازي إلى العمل بساعات إضافية بعد ساعات العمل الرسمية بل وأحيانا خلال ساعات العمل الرسمية بينما هناك من لا يشغلون إلا في الإقتصاد الموازي وصعوبة معرفة المدة التي يقضيها العمال في العمل الموازي؛
- اشتقاق حجم الإقتصاد الموازي من هذه التقديرات يعتمد على مدى صحة الفرضيات الموضوعية حول إنتاجية العامل في كل من القطاع الرسمي والموازي؛
- من المحتمل الوصول إلى إجابات متحيزة أو مزيفة بين جانبي العرض والطلب لأن عملية شراء خدمات العمل الموازي أقل خطورة وأقل احتمالا للتعرض للعقاب القانوني مقارنة بعرض خدمات العمل الموازي.

خامسا: طريقة التناقض بين الإنفاق القومي وإحصائيات الدخل

تستند هذه الطريقة على التناقض بين الدخل والإنفاق كمؤشر لوجود الإقتصاد الموازي، والطريقة المعتمدة لقياس الدخل القومي هي مجموع دخول عناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في النشاط الإنتاجي لمدة سنة، فإذا ما تبين أن الإنفاق القومي لا يساوي الدخل القومي، بمعنى أن الدخل المعلن أقل من إنفاق، دل ذلك على أن الأفراد لا يعلنون عن جانب من دخولهم والذي يدخل ضمن الإقتصاد الموازي، وبالتالي فإن الفرق يمثل حجم الدخل غير المعلن هذا ما يعطي معلومات حول حجم الإقتصاد الموازي، لكن ما يعاب على هذه الطريقة أن حالات الإغفال أو الأخطاء في الحسابات القومية ستؤثر في تقدير حجم الإقتصاد الموازي، كما أنها تقتصر إلى الدقة (زعلاني، 2011، الصفحات 200,201).

سادسا: طريقة الصفقات والمبادلات (المعاملات)

يعتبر **Fiege** أول من استعمل طريقة الصفقات والمبادلات سنة 1979 ، وتتطلب هذه الطريقة من

$$MV = PT$$

معادلة فيشر الكمية التالية:

حيث: **M** كمية النقود

V سرعة دوران النقد

P المستوى العام للأسعار

T حجم المعاملات

وتقوم الطريقة على مجموعة الافتراضات التالية: (نبيه، 2008، الصفحات 71,70)

- وجود علاقة ثابتة بين حجم الصفقات والنتائج القومي؛
- المبادلات التي تتم في كل من الإقتصاد الموازي والإقتصاد الرسمي تسوى باستخدام النقود وليس هناك مجال لعمليات المقايضة؛
- العلاقة بين النقود والمبادلات علاقة ثابتة؛
- افتراض سنة أساس لا يوجد فيها إقتصاد موازي.

وبافتراض أنه يمكن قياس حجم النقود الكلي (سواء النقود السائلة أو الودائع تحت الطلب)، فإن كمية النقود **M** تكون معلومة، وبالتالي يمكننا حساب القيمة النقدية للمعاملات **PT**، ومنه تكون نسبة القيمة النقدية للمعاملات **PT** إلى القيمة الإسمية للنتائج القومي معلومة، فإنه بإفتراض ثبات هذه النسبة فإنه يمكن تقدير مستوى النتائج القومي الإجمالي في أي سنة، وفي ظل غياب الإقتصاد الموازي فإن القيمة الاسمية للنتائج القومي الإجمالي التي يتم تقديرها لابد وأن تساوي القيمة الإسمية للنتائج القومي الإجمالي التي يتم حسابها بالإعتماد على بيانات الحسابات القومية.

وبافتراض أنه توجد سنة أساس خالية من الإقتصاد الموازي في الدولة، وأن نسبة القيمة النقدية للمعاملات **PT** إلى القيمة الإسمية للنتائج القومي الإجمالي خلال هذه السنة ثابتة، فإنه يمكن إيجاد قيمة النتائج القومي الإجمالي، أما الفرق بين القيمة المقدرة للنتائج القومي الإجمالي والقيمة المسجلة في الحسابات القومية للنتائج القومي الإجمالي، تكون متولد من أنشطة الإقتصاد الموازي، وبالتالي هذا الفرق يمثل تقديرا لحجم الإقتصاد الموازي (نبيه، 2008، صفحة 71).

إلا أن ما يعاب على هذه الطريقة هو افتراض وجود سنة دون إقتصاد موازي وهو الأمر الصعب نوعا ما، كما أن هناك العديد من الصفقات في الإقتصاد الموازي تتم عن طريق المقايضة، هذا ما يعطي صورة غير حقيقية عن حجم الإقتصاد الموازي (الموسوي، البطاط، و الموسوي، 2016، صفحة 114).

المطلب الثاني: نماذج تقدير حجم الإقتصاد الموازي

بالإضافة إلى الطرق التقليدية المباشرة وغير المباشرة المعتمدة لقياس حجم الإقتصاد الموازي، ظهرت العديد من النماذج الرياضية الحديثة لقياس حجم الإقتصاد الموازي أهمها ما يلي:

الفرع الأول: النموذج متعدد المؤشرات ومتعدد الأسباب Mimic

هو نوع من نماذج المعادلات الهيكلية التي يمكن تطبيقها لتقدير حجم الإقتصاد الموازي، وما يجعل هذا النموذج منجها جذابا لمختلف الجهات المهتمة بقياس حجم الإقتصاد الموازي هو احتوائه على ميزتان أساسيتان هما: (Elgin, Kose, & Othnsorgee, 2019, p. 6)

- إعتماده على التفاعل بين الأسباب التي تحفز الأفراد على التعامل في الإقتصاد الموازي، مع المؤشرات المتعلقة بالإقتصاد الموازي؛
- يمكنه تقدير حجم الإقتصاد الموازي عبر البلدان مع مرور الوقت، من خلال إعداد لوحة يمكن تحديثها سنويا، كما أنه يعتمد إلى حد كبير على بيانات الإقتصاد الكلي.

ولقد تمثلت أهم افتراضات النموذج في: (مشمش، 2017-2018، الصفحات 98,97)

- حجم الإقتصاد الموازي متغير تابع، يتأثر بالمتغيرات التالية: العبء الضريبي، العقوبة المتوقعة، التضخم، الدخل الحقيقي للأفراد، عبء القواعد التنظيمية الحكومية؛
- نمو الإقتصاد الموازي متغير متنقل يؤثر على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية مثل: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، زيادة الطلب على العملة البطالة، ساعات العمل الأسبوعية.

ويتكون النموذج من نوعين من المعادلات:

أ. المعادلة الهيكلية:

$$H = A1 X1 + A2 X2 + + An X n + \Sigma$$

حيث: H المتغير المستقل (الإقتصاد الموازي)

Xn المتغيرات المستقلة (أسباب الإقتصاد الموازي)

An معاملات الارتباط المقدر

\Sigma الخطأ العشوائي

ب. معادلات القياس:

$$Y_1 = s_1 + B_1H + \Sigma_1$$

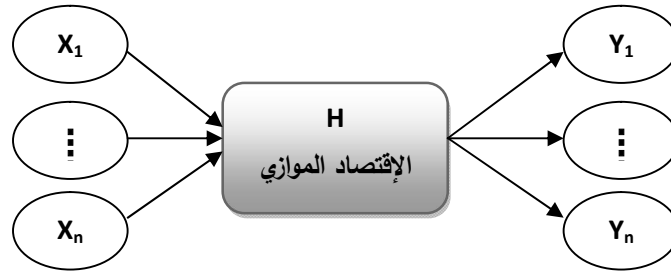
$$Y_2 = s_2 + B_2H + \Sigma_2$$

$$Y_3 = s_3 + B_3H + \Sigma_3$$

حيث : Y المؤشرات الاقتصادية التابعة
 B, S معاملات الانحدار لمتغير الاقتصاد الموازي
 Σ الخطأ العشوائي

والشكل التالي رقم (02) يبسط كيفية بناء نموذج Mimic :

الشكل رقم (02): لوحة نموذج Mimic لقياس حجم الإقتصاد الموازي



المصدر: قوري يحيى عبد الله؛ تقدير حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج MIMIC للفترة 1970-2016؛ مجلة الأبعاد الاقتصادية؛ العدد 8؛ جامعة بومرداس؛ الجزائر؛ جويلية 2018؛ ص42

وفقا لنموذج Mimic يتم تقدير حجم الإقتصاد الموازي H كدالة لمتغيرات المشاهدة (الأسباب) X ، وفي الوقت ذاته يعامل الإقتصاد الموازي H على أنه متغير مستقل يؤثر على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التابعة له Y (قوري يحيى، 2018، صفحة 42).

وتتمثل حدود أو قيود النموذج فيما يلي:(Elgin, Kose, & Othnsorgee, 2019, p. 7)

- استخدام الناتج المحلي الإجمالي؛
 - إعماله على تقديرات سنة الأساس لدراسة سابقة لتحديد حجم الإقتصاد الموازي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛
 - الإعتماد على عدد كبير من المتغيرات، بحيث يؤدي نقصها أو تغييرها إلى إختلاف نتائج التقدير.
- هذا ما قد يعيب على النموذج لأنه قد يؤدي إلى تقديرات غير دقيقة ومعرضة للتلاعب والتظليل.

الفرع الثاني: النموذج المعدل لنسبة النقدية إلى الودائع

يهدف النموذج إلى إمكانية إدراج النقدية المستخدمة لتسوية الأنشطة النقدية الموازية، والتي تنشأ نتيجة لأسباب أخرى غير الضغوط الضريبية، إضافة إلى اختبار المعقولة ورفع مستوى الشفافية، ويقوم النموذج على الفرضيات التالية: (مشمش، 2017-2018، صفحة 92)

- العملة المتداولة في سنة الأساس تساوي العملة المستخدمة في الإقتصاد الرسمي؛
- القيمة الاسمية للعملة المتداولة خارج البنوك في نهاية سنة أو فترة الأساس تمثل كمية العملة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها لإجراء المعاملات القانونية خلال كل فترة لاحقة.

وقد تم صياغة المعادلة التالية:

$$\frac{INFt - INPiCt}{INPiCot - Dt} = \frac{Yut}{Ylt}$$

حيث: **Dt** الودائع تحت الطلب المحتفظ بها لدى المؤسسات المحلية غير المصرفية في نهاية السنة.

INFt الحجم المتوقع للعملة المتداولة خارج البنوك.

INPiCt الرصيد الحقيقي (إحتساب معدل التضخم) من العملة المحتفظ بها لإجراء المعاملات القانونية خلال الفترات محل الدراسة.

INPiCot مقدار العملة خارج البنوك والمعدلة بمؤشر التضخم ومؤشر السكان في نهاية سنة الأساس

Yut الدخل المتداول في الإقتصاد الرسمي.

Ylt الدخل المتداول في الإقتصاد الموازي.

$\frac{Yut}{Ylt}$ الحجم النسبي للنقدية المستخدمة في الإقتصاد الموازي .

ولقد أثبت التطبيق العملي لهذا النموذج أنه على درجة معقولة من التمثيل الإحصائي والمصادقية، حيث تم التوصل أنه يمكن مواجهة ظاهرة زيادة معدل نمو النقدية المستخدمة في الإقتصاد الموازي في استخدام السياسات الكلية المحفزة للنمو ولزيادة درجة التنافسية، وإجراء إصلاحات جذرية في سوق العمل، وتخفيض الضغوط الضريبية، بالإضافة لمحاربة الأنشطة الإجرامية وخاصة التي تتعلق بالمخدرات.

ومن أهم التعديلات السابقة لهذا النموذج تضمنين ظاهرة اكتناز العملة وأثرها في تقدير الإقتصاد الموازي،

حيث تقوم المؤسسات والأفراد بالاحتفاظ بالعملة، من أجل المعاملات إضافة إلى إكتنازها أيضا وهذا نتيجة

ضعف الثقة في النظام المصرفي وفي إجراءات الأمان الأخرى، كالخوف من فقدان بطاقات الائتمان أو بطاقات السحب الآلي على عكس الإقتصاد الموازي فأهم دافع للاكتناز هو عملية غسل الأموال (مشمش، 2017-2018، صفحة 93).

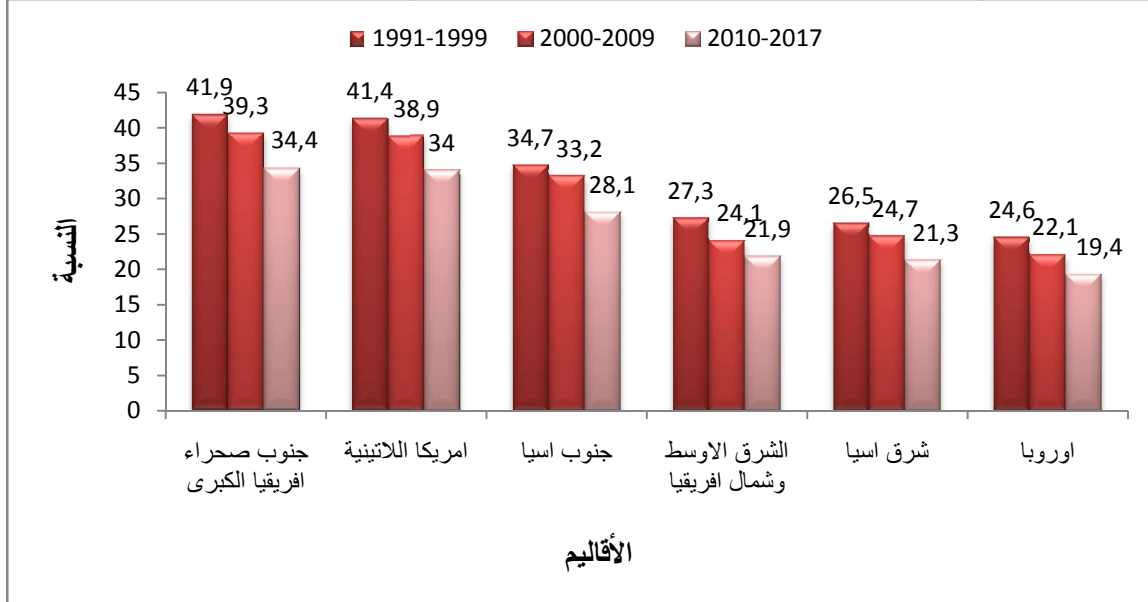
وبالتالي فإن تعدد طرق تقدير حجم الإقتصاد الموازي واهتمام الاقتصاديين يدل على أهمية مكانته في الإقتصاد ومدى تأثيره عليه، حيث أن الوصول إلى تقدير حجمه بالشكل الصحيح سوف يساهم في الوصول إلى وضع الإجراءات المناسبة للتعامل معه والحد من نموه وتعدد أثاره.

المطلب الثالث : حجم الإقتصاد الموازي في مختلف أقاليم العالم

تعتبر ظاهرة الإقتصاد الموازي نقطة الاشتراك بين مختلف اقتصاديات العالم، حيث أننا نجده في كل دول العالم سواء المتقدمة أو النامية لكن بنسب متفاوتة، وأيضا اختلاف أثاره من اقتصاد لآخر وذلك حسب طبيعة ومرونة الإقتصاد في التعامل معه، سواء من خلال محاربهه أو من محاولة احتوائه نظرا للجوانب الإيجابية التي يحققها.

والشكل رقم (03) يوضح حجم الإقتصاد الموازي في العالم وتطوره منذ سنة 1991 إلى غاية 2017 حسب الدراسة التي قام بها كل من **Friedrich Schneider** و **Leandro Medina** سنة 2019 .

الشكل رقم (03): أعمدة بيانية توضح تطور حجم الإقتصاد الموازي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مختلف أقاليم العالم خلال الفترة (1991-2017)



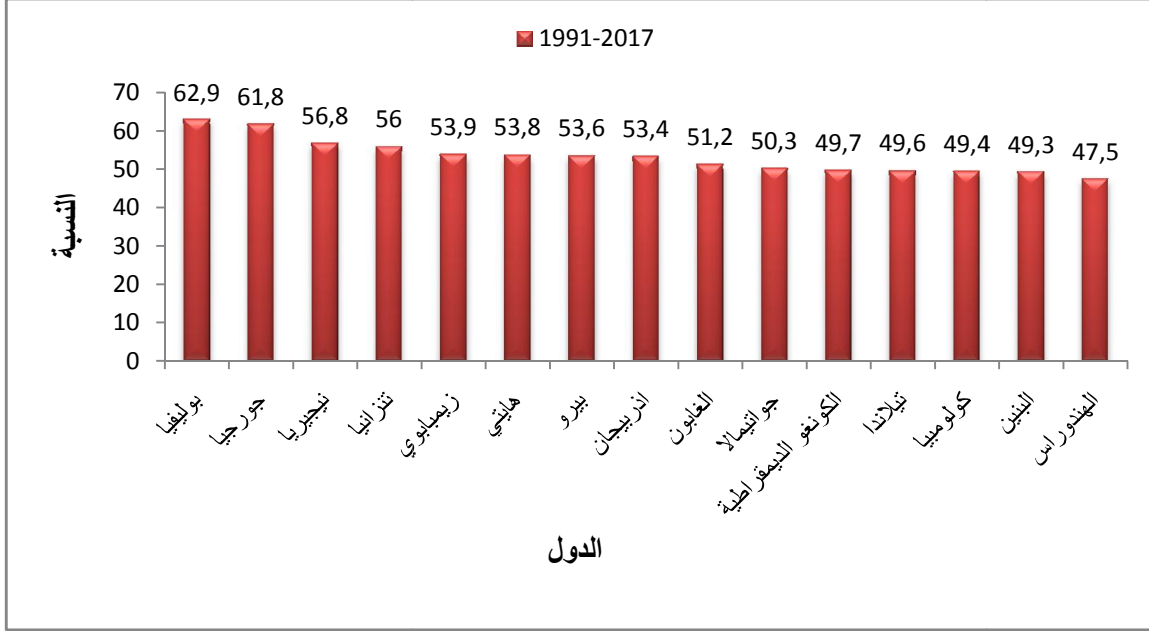
Source: Friedrich Schneider, Leandro Medina; **Shedding Light on the Shadow Economy: A Global Database and the Interaction with the Official One**; CESifo Working Paper; Center for Economic Studies and ifo Institute (CESifo); No 7981; December, 2019; P36

من خلال الشكل السابق نلاحظ إحتلال إقليمي أمريكا اللاتينية وجنوب صحراء إفريقيا الكبرى الصدارة من حيث إرتفاع حجم الإقتصاد الموازي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فيهما خلال العقود الثلاثة المدروسة، نظرا لمعدل التخلف المرتفع وضعف الهيكل الاقتصادي في دول الإقليمين، على عكس إقليمي أوروبا وشرق أسيا حيث يسجل حجم الإقتصاد الموازي فيهما نسب منخفضة إلى حد ما نتيجة لتطور دولهما وصلابة الهياكل الإقتصادية في هذه الدول.

وبشكل عام شهد حجم الإقتصاد الموازي في العالم خلال الفترة المدروسة انخفاضا ولو بنسب متواضعة، إلا أنه يعتبر كمؤشر لبداية تحكم الحكومات في هذا النوع من الاقتصاد من خلال تطوير آليات الرقابة على الأنشطة الاقتصادية، وأيضا لاهتمام مختلف الباحثين والهيئات الدولية بهذه الظاهرة وتوسع نطاق البحث فيها للحد من أثارها السلبية على الاقتصاديات خصوصا والمجتمعات.

والشكل رقم (04) يوضح متوسط معدل الإقتصاد الموازي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول التي تسجل أعلى نسبة للإقتصاد الموازي خلال الفترة (1991-2017).

الشكل رقم (04): متوسط نسبة الإقتصاد الموازي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول التي تسجل أعلى المتوسطات في العالم خلال الفترة (1991-2017)

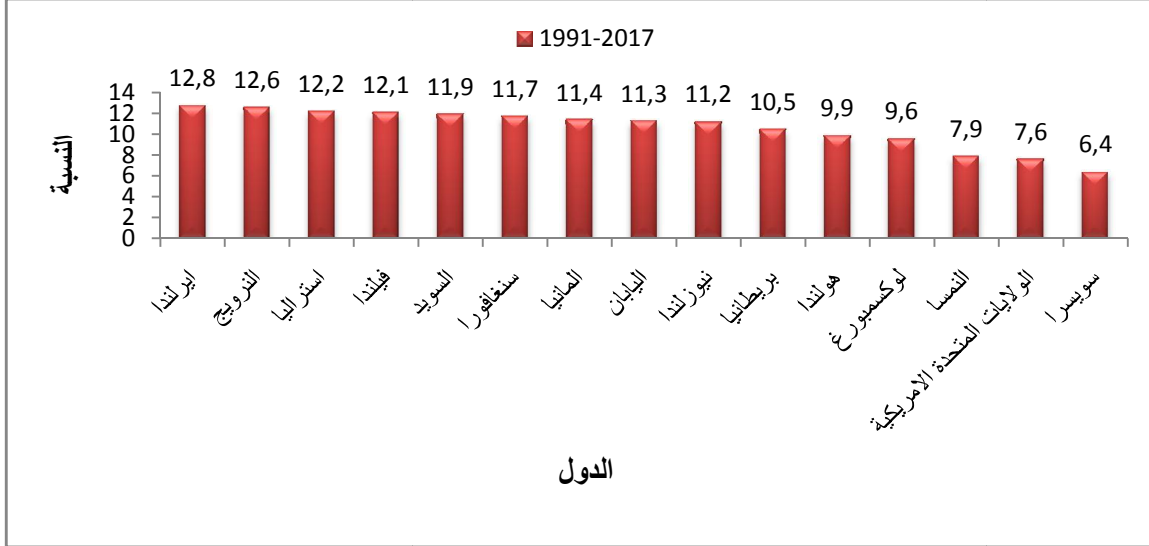


Source: : Friedrich Schneider, Leandro Medina; **Shedding Light on the Shadow Economy: A Global Database and the Interaction with the Official One**; CESifo Working Paper; Center for Economic Studies and ifo Institute (CESifo); No 7981; December,2019; P35

من الشكل السابق وكما ذكرنا سابقا، نلاحظ أن اغلب الدول التي تسجل على المعدلات هي دول قارتي إفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث تعتبر هذه الدول الأشد تخلفا عن غيرها من الدول، وتتميز بانتشار الجريمة والأنشطة الموازية غير المشروعة كتجارة المخدرات والتجارة غير الأخلاقية، وأيضا عدم الاستقرار الأمني والسياسي، هذا ما تسبب في إرتفاع حجم الإقتصاد الموازي فيها.

أما الدول التي تتميز بالتطور في مختلف المجالات سواء الإقتصادية أو الإجتماعية وخاصة الاستقرار الأمني والسياسي فنجدها تسجل معدلات أقل خاصة دول أوروبا وشرق آسيا، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (05):

الشكل رقم (05): متوسط نسبة الإقتصاد الموازي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول التي تسجل أدنى المتوسطات في العالم خلال الفترة (1991-2017)



Source: : Friedrich Schneider, Leandro Medina; **Shedding Light on the Shadow Economy: A Global Database and the Interaction with the Official One**; CESifo Working Paper; Center for Economic Studies and ifo Institute (CESifo); No 7981; December,2019; P35

المطلب الرابع: عوامل إختلاف حجم الإقتصاد الموازي بين دول العالم

يعود سبب إختلاف حجم الإقتصاد الموازي بين دول العالم إلى العديد من العوامل منها ما يتعلق بنوع الإقتصاد في حد ذاته وطبيعته ومنها ما يتعلق بجوانب أخرى سواء سياسية أو إدارية أو غيرها.

الفرع الأول: عوامل إقتصادية

من أهم العوامل الإقتصادية التي تفسر إختلاف حجم الإقتصاد الموازي بين دول العالم ما يلي:

(الموسوي، البطاط، و الموسوي، 2016، الصفحات 106-111)

أولاً: تفاوت مستويات الدخل

إن أغلب الدول التي تعاني من إنخفاض مستوى الدخل يزداد فيها توسع حجم الإقتصاد الموازي، لأنه كلما إنخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل، كلما إتجه إلى الأنشطة الموازية لتحصيل دخل إضافي، عكس الدول التي تتميز بإرتفاع مستوى الدخل؛

ثانيا: تفاوت معدلات البطالة

كلما ارتفعت معدلات البطالة دل ذلك على عجز الإقتصاد الرسمي عن توفير مناصب العمل، مما يؤدي بالأفراد إلى البحث عن مناصب عمل في الإقتصاد الموازي كإحدى سبل الحصول على الدخل؛

ثالثا: درجة التطور الإقتصادي للدولة

إذ وجد أن نسبة الإقتصاد الموازي تكون منخفضة في الدول المتقدمة، بينما تكون مرتفعة في الدول الأخرى الأقل تطورا، ويبدو ذلك واضحا في دول قارتي أفريقيا وأمريكا اللاتينية، إذ تعاني اغلب دول هذين القارتين من ضعف الإقتصاديات المحلية وانخفاض المستوى المعيشي إرتفاع الضرائب، هذا ما يؤدي إلى توسع الإقتصاد الموازي؛

رابعا: الإستقرار الإقتصادي

إن أغلب الدول التي سجلت نسبة عالية من الإقتصاد الموازي، وجد أنها تعاني من إضطرابات إقتصادية عديدة من إرتفاع معدلات الفقر ومعدلات التضخم وغيرها.

الفرع الثاني: عوامل أخرى

بالإضافة إلى العوامل الإقتصادية التي تسببت في اختلاف حجم الإقتصاد الموازي بين دول العالم، هناك مجموعة أخرى من العوامل أهمها ما يلي: (الموسوي، البطاط، و الموسوي، 2016، الصفحات 108-111)

أولا: التعقيدات الإدارية

إن التعقيدات الإدارية تعد واحدة من أهم المعوقات التي تقف في وجه ضم الإقتصاد الموازي إلى الإقتصاد الرسمي، فقد وجد أن الدول التي تسجل نسبة مرتفعة من الإقتصاد الموازي تعاني جملة من التعقيدات الإداري وإرتفاع حجم التكاليف ومن أهمها الضرائب، إجراءات تسجيل الملكية وإجراءات الحصول على الترخيص؛

ثانيا: الفساد الإداري

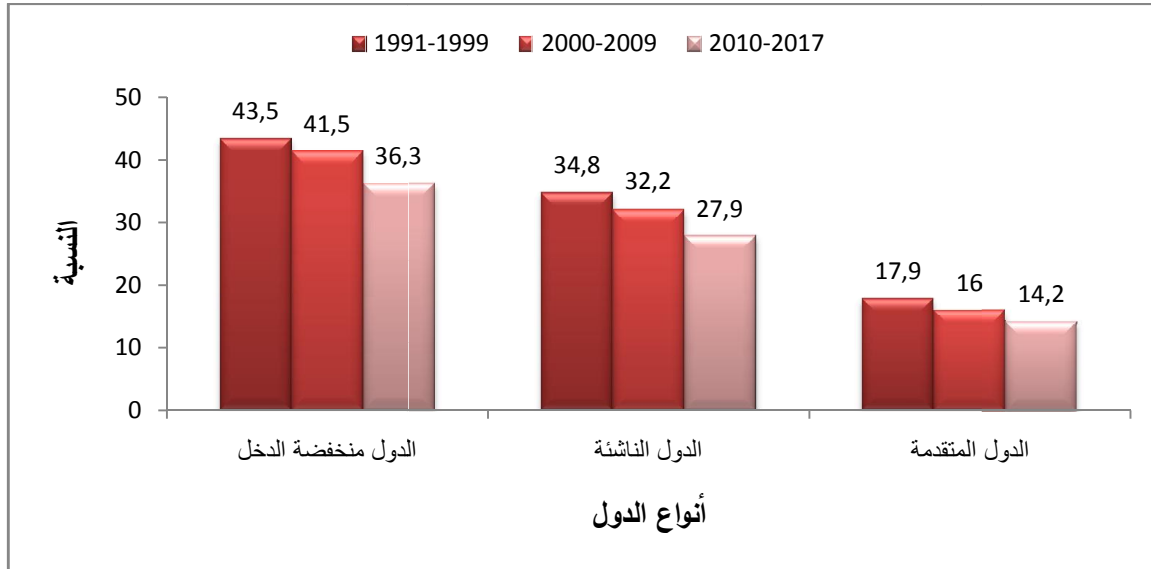
يرتبط الفساد الإداري ارتباطا وثيقا بالإقتصاد الموازي، فقد أظهرت العديد التقارير الدولية أن الدول التي تسجل نسبة عالية من الإقتصاد الموازي هي الدول الأكثر فسادا؛

ثالثاً: الإستقرار السياسي والأمني

يعتبر غياب الإستقرار السياسي والأمني من أهم أسباب نشوء وتوسع الإقتصاد الموازي خاصة في الفترة الحالية، إذ أن اغلب الدول التي تعاني من الإضطرابات السياسية والأمنية نتيجة الإستعمار أو الحروب الأهلية يرتفع فيها حجم الإقتصاد الموازي، عكس الدول التي تتمتع بالإستقرار السياسي والأمني.

والشكل رقم (06) يوضح تفاوت نسبة الإقتصاد الموازي إلى الناتج المحلي الإجمالي بين الدول المتقدمة والدول الناشئة والدول التي تعاني من إنخفاض مستويات الدخل، حسب الدراسة التي قام بها كل من **Friedrich Schneider** و **Leandro Medina** سنة 2019 ، وذلك خلال الفترة من 1991 إلى غاية 2017

الشكل رقم (06): أعمدة بيانية توضح تطور حجم الإقتصاد الموازي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الدول المتقدمة، الدول الناشئة والدول منخفضة الدخل خلال الفترة (1991-2017)



Source: : Friedrich Schneider, Leandro Medina; **Shedding Light on the Shadow Economy: A Global Database and the Interaction with the Official One**; CESifo Working Paper; Center for Economic Studies and ifo Institute (CESifo); No 7981; December,2019; P36

نلاحظ من خلال الشكل أنه من بين أسباب انتشار وتوسع ظاهرة الإقتصاد الموازي هو إنخفاض مستويات الدخل، حيث أن الدول التي تعاني من إنخفاض مستوى الدخل فيها تسجل أعلى نسبة من الإقتصاد الموازي، على عكس الدول المتقدمة التي تعرف إنخفاض معتبر في نسبة الإقتصاد الموازي نتيجة إرتفاع مستوى الدخل فيها، وأيضاً درجة تطورها والإستقرار الإقتصادي والسياسي فيها.

وتعاني أيضا الدول الناشئة من ظاهرة الإقتصاد الموازي بنسب مرتفعة نوعا ما، هذا بسبب عدم صلابة هيكلها الإقتصادي باعتبار إن لها إقتصاديات حديثة نوعا ما، وبالتالي فإنها معرضة لمجموعة من العوامل التي تتسبب في نشوء ظاهرة الإقتصاد الموازي فيها نظرا لطبيعتها وحدائتها.

المبحث الرابع: مفاهيم عامة حول السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية أحد أهم عناصر منظومة السياسات الإقتصادية التي تمكن من تحقيق الأهداف الإقتصادية للدول عن طريق إستهدافها لمجموعة من المؤشرات التي تؤثر على مستوى الأداء الإقتصادي، هذا ما جعلها تحظى بإهتمام واسع من قبل المفكرين الإقتصاديين، ويعتبر البنك المركزي هو المسؤول عن إدارة وتطبيق هذه السياسة من خلال أساليب معينة للوصول إلى تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الكلية للدولة.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وأنواعها

تعتبر السياسة النقدية عن جملة الإجراءات والتدابير التي تنتهجها السلطات النقدية من أجل التأثير على الوضع الإقتصادي، وذلك عن طريق تطبيق نوع السياسة النقدية المناسب له.

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية

توجد في الأدبيات الإقتصادية العديد من التعاريف المتنوعة للسياسة النقدية، والتي تعكس بشكل أو بآخر الرؤى التي تحملها السياسة النقدية من حيث الأهداف والمضمون.

نعني بالسياسة النقدية "مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد، قصد بلوغ هدف إقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل" (شاهين، 2018، صفحة 148).

وتعرف السياسة النقدية بأنها "مجموع التدابير والإجراءات التي يتخذها البنك المركزي أو السلطات النقدية من أجل إحداث أثر على الإقتصاد، ومن أجل ضمان استقرار الأسعار والصراف" (لطرش، 2013، صفحة 138).

ويقصد بالسياسة النقدية أيضا "تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية، والمتمثلة في التنمية الإقتصادية، القضاء على البطالة، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والمحافظة على الإستقرار في المستوى العام للأسعار" (بوفاسة، 2018، صفحة 134).

كما تعرف السياسة النقدية على أنها "مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة وأجهزتها المختلفة في إدارة النقود والإئتمان وتنظيم السيولة، بمعنى التأثير في الرصيد النقدي بهدف التأثير على النشاط الإقتصادي" (بن علي، 2004، صفحة 112).

وكتعريف آخر للسياسة النقدية فتعرف أنها "ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي، سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية" (العلواني، 2014، صفحة 113).

إلا أن اشمع تعريف للسياسة النقدية هو الذي يشير إلى أنها " تلك الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي، والتي تضمن السير الأمثل للمعروض النقدي المتداول في الإقتصاد من خلال استخدام عدة وسائل وأدوات تضمن نقل أثر السياسة النقدية عبر قنوات إبلاغ أو المسارات إلى كافة القطاعات الاقتصادية، سواء تعلق الأمر بمعالجة الاختلالات الظرفية أو تحسين الظروف والأوضاع والمؤشرات التي تدل على مستوى رفاهية الإقتصاد، ومحاولة الحفاظ على هذه المستويات عند حدودها الطبيعية بما يعرف بالاستقرار الإقتصادي" (شاهين، 2018، صفحة 149).

ويعتقد أن أي تعريف ملم ودقيق للسياسة النقدية، ينبغي أن يتضمن الإشارة إلى أربعة عناصر أساسية تشكل بناءها التنظيمي والإجرائي، ويتعلق الأمر بالنقاط التالية: (لطرش، 2013، الصفحات 139-141)

- التدابير والإجراءات التي تشير إلى مجمل القرارات التي يتم إتخاذها من طرف السلطات النقدية المخولة للتأثير على الوضع النقدي العام، والتي يتم إتخاذها بناء على حالة الوضع القائم وعلى القراءة العميقة لهيكل الإقتصاد، وآليات استجابته وعمله؛
- السلطات النقدية والمتمثلة في المؤسسات المكلفة برسم السياسة الإقتصادية وتنفيذها في البلد، وتحديد المهام المخولة لها وطبيعة علاقتها مع الهيئات والمؤسسات العمومية الأخرى، وعادة ما تتمثل هذه السلطات في البنك المركزي حيث يعتبر الهيئة المفضلة لممارسة مهام السلطة النقدية التي تخوله مسؤولية رسم وتنفيذ السياسة النقدية؛
- أهداف السياسة النقدية وتعتبر أهم عنصر في إدارة السياسة النقدية، حيث تعمل على تحديد سلوك الأعوان الإقتصاديين غير الماليين، وهو ما يؤثر بشكل عميق على مجمل التوازنات الإقتصادية الوطنية؛

- موضوع التدخل ويتمثل في إختيار العناصر التي يؤدي التأثير عليها إلى تحقيق أهداف السياسة النقدية.

وبالتالي يمكن إستنتاج أن السياسة النقدية هي تلك الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية على رأسها البنك المركزي، لمراقبة العرض النقدي من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال مجموعة من الأدوات والوسائل التي تضمن نقل أثرها إلى كافة القطاعات الاقتصادية المستهدفة.

الفرع الثاني: أنواع السياسة النقدية

تنقسم السياسة النقدية حسب الحالة الاقتصادية التي تريد التأثير عليها، سواء كانت حالة ركود إقتصادي أو رواج إقتصادي إلى: (الغزو، 2017، صفحة 159)

أولاً: السياسة النقدية التوسعية

تتمثل السياسة النقدية التوسعية في تلك السياسة المنتهجة في حالة الركود الإقتصادي بغرض زيادة العرض النقدي والسيولة بهدف خلق دخول إضافية، وبالتالي تحفيز الطلب الكلي وإخراج الإقتصاد من حالة الركود والبطالة؛

ثانياً: السياسة النقدية الانكماشية

تتمثل السياسة النقدية الانكماشية في تلك السياسة المنتهجة في حالة الرواج الإقتصادي، وذلك بغرض خفض العرض النقدي وإمتصاص السيولة والحد منها وبالتالي الحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على السلع والخدمات مما يؤدي إلى التحكم في المستوى العام للأسعار والتقليل من حدة التضخم.

ومنه فإن السلطات النقدية تسعى دائماً إلى تكيف سياستها المنتهجة وأدواتها المستخدمة حسب الحالة التي يمر بها الإقتصاد، نظراً لأهمية هذه السياسة في التحسين من الحالة الاقتصادية لأي بلد.

المطلب الثاني: السياسة النقدية في النظريات الاقتصادية

لقد كانت دراسة وتقييم فعالية السياسة النقدية في التأثير على الوضع الاقتصادي محل نقاش لدى الاقتصاديين وفي مختلف النظريات الاقتصادية، وقد اختلفت المدارس فيما بينها كل حسب الافتراضات التي تقوم عليها في الدور الذي تلعبه النقود والسياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي، وآلية انتقال أثرها بين التأثير المباشر والتأثير غير المباشر لها.

الفرع الأول: السياسة النقدية في النظرية التقليدية (النظرية الكمية للنقود)

يقصد بالنظرية الكمية للنقود تلك النظرية التي ظهرت نتيجة تطور كل من النظرية الكلاسيكية وبعدها النظرية النيوكلاسيكية حيث ركزت النظرية على تفسير العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار سواء من التأثير المباشر أو غير المباشر.

وفي ظل الفكر الكلاسيكي كان الهدف الأساسي الذي تسعى إليه السلطة النقدية هو المحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار، واعتبر أن السياسة النقدية تؤثر فقط على المستوى العام للأسعار دون أن يكون لها أي تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي باعتبار أن الاقتصاد يتوازن تلقائياً وأنه دائماً في حالة التشغيل التام وذلك وفق عمل آلية السوق (قانون ساي)، بالإضافة إلى أن النقود لا تطلب لذاتها وإنما هي ليست إلا وسيط للتبادل (ناصر، 2008، صفحة 105).

وفي ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في زيادة الإنتاج كونه عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية فإن تغيير في كمية النقود سوف ينعكس على المستوى العام للأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه وذلك بناء على معادلة التبادل لفيشر التالية:

$$MV=PT$$

حيث أن: **M** كمية النقد

V سرعة دوران النقد

P المستوى العام للأسعار

T حجم المعاملات (المبادلات)

وتقوم هذه المعادلة على أساس ثبات كل من **V** و **T** في المدى القصير، وبالتالي فإن أي تغيير في كمية النقود المعروضة سوف يؤدي إلى حدوث تغيير في المستوى العام للأسعار في نفس الاتجاه وبنفس النسبة، ولا

يمكن للبنك المركزي أن يؤثر على معدل النمو من خلال عرض النقد في المدى القصير لان كل عناصر الإنتاج مشغلة والاقتصاد في حالة توازن دائما، أي أن السياسة النقدية هي سياسة محايدة لان ليس لها اثر على النشاط الاقتصادي باستثناء معدلات التضخم (خليل، 2014، الصفحات 231,230).

ومنه نستنتج انه وفقا للتحليل الكلاسيكي فإن فعالية السياسة النقدية منعدمة في التأثير على مستوى النمو الإقتصادي والعمالة وإنما يقتصر تأثيرها على مستويات الأسعار فقط وهو ما يعرف بالتأثير المباشر للسياسة النقدية لدى الكلاسيك، وبالتالي فان تدخل الدولة من خلال هذه السياسة لن يكون له أي تأثير على المتغيرات الحقيقية في النشاط الاقتصادي.

وبعد تعرض النظرية الكلاسيكية لمجموعة من الانتقادات خاصة من حيث حيادية النقود، جاء النيوكلاسيك أو الكلاسيكيون الجدد أمثال ألفريد مارشال والذين اقرؤا بالدور الثاني للنقود كمخزن للقيمة، حيث يرى النيوكلاسيك أن الأفراد عندما يستلمون دخولهم النقدية لا يقومون بإنفاقها آنيا وإنما يقومون باستهلاك جزء وادخار الجزء الآخر إلى حين استلام الدخل التالي وذلك بغرض الاحتياط في صورة أرصدة نقدية حاضرة، وتعتبر نسبة الرصيد النقدي المحتفظ به ثابتة خلال المدى القصير وتعرف هذه النسبة بنسبة التفضيل النقدي، وقد قاموا ببناء صيغة كامبردج على أساس صيغة فيشر والتي تأخذ الشكل التالي:

$$M=KPY$$

حيث أن: M كمية النقد

P المستوى العام للأسعار

Y الدخل الحقيقي (مستوى الإنتاج)

K نسبة التفضيل النقدي

وتقوم المعادلة على أساس وجود علاقة عكسية بين K و v ، كما أنها تتبنى فرضية ثبات كل من Y و k في المدى القصير (ناصر، 2008، الصفحات 92,93)، وبالتالي نجد أنهم توصلوا إلى نفس النتيجة التي توصل إليها الكلاسيك المتمثلة في وجود علاقة تناسبية بين كمية النقد والمستوى العام للأسعار في المدى القصير، بمعنى أن السياسة النقدية لا تؤثر على المتغيرات الحقيقية وإنما تؤثر على المستوى العام للأسعار فقط.

ومنه فإن السياسة النقدية لدى أنصار المدرسة التقليدية هي سياسة محايدة وليس لها اثر على النشاط الاقتصادي حيث يقتصر دورها في خلق النقود لتسوية المعاملات، وان علاقة النقود موجودة فقط على المستوى العام للأسعار.

الفرع الثاني: السياسة النقدية في النظرية الكينزية

يرى الكينزيون بأن السياسة النقدية ليست محايدة كما هو الحال عند التقليديين ولها اثر على النشاط الاقتصادي، رغم أنهم صنفوها في مرتبة ثانية بعد السياسة المالية من حيث الفعالية، ويعتقد الكينزيون بأن زيادة كمية النقود سوف تؤثر على القطاع الحقيقي للنشاط الاقتصادي بطريقة غير مباشرة، بحيث أن التغير في كمية النقود تؤدي إلى حدوث تغير في عكس الاتجاه لسعر الفائدة والذي يعتبر حلقة وصل بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي.

بعد عدم قدرة السياسة النقدية في معالجة أزمة الكساد سنة 1929 وذلك بسبب مصيدة السيولة التي تمنع الانخفاض في سعر الفائدة أكثر من حد معين مهما زادت كمية النقود المعروضة وبالتالي لن يزيد حجم الاستثمار، توصل كينز إلى أن السياسة المالية هي الوسيلة الأكثر نجاعة في التأثير على الوضع الاقتصادي، وذلك من خلال زيادة الدولة في نفقاتها بهدف زيادة الطلب الفعال، وتخفيضها في حالة التضخم للتخفيض من المستوى العام للأسعار (بوفاسة، 2018، الصفحات 158,159)، وعلى الرغم من أن النموذج الكينزي لا يتضمن بيانات عن القطاع النقدي، إلا انه من الممكن استخدام هذا النموذج في شرح كيفية تأثير السياسة النقدية المتبعة على الاقتصاد القومي وذلك على النحو التالي: (عامر، 2010، صفحة 235)

- في حال دخول البنك المركزي مشتريا في السوق المفتوحة، فهذا يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي في المجتمع وكذا زيادة الاحتياطات النقدية لدى البنوك المركزية مما يؤدي بدوره إلى زيادة قدرة البنوك على الإقراض؛
- لكي يجذب البنك منشآت الأعمال وغيرها للحصول على الائتمان فسوف يقوم بتخفيض سعر الفائدة، مما يؤدي إلى خلق حافز لدى تلك المنشآت على الاقتراض للقيام باستثمارات جديدة أو التوسع في الاستثمارات القائمة؛
- خفض سعر الفائدة على النحو السابق يؤدي إلى خفض الأفراد لمدخراتهم وزيادة إنفاقهم الاستهلاكي خاصة على السلع المعمرة؛
- الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي ستؤدي إلى زيادة مضاعفة في صافي الناتج القومي بفعل المضاعف.

حيث أن الرفع من حجم الكتلة النقدية يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة والتي تؤدي إلى ارتفاع الاستثمار بفعل المضاعف، وهذا ما يؤدي إلى زياد الطلب الكلي وبالتالي زيادة الإنتاج والدخل الوطني، وبالتالي ليس بالضرورة أن ترتفع الأسعار مثلما قال التقليديين، وإن ارتفعت فهي أقل من الارتفاع في الإنتاج طالما أن الاقتصاد ليس في حالة التشغيل الكامل (بوفاسة، 2018، الصفحات 156,157).

إلا أن إتمام هذه العملية يتطلب وقتاً حتى يمارس المضاعف آثاره، حيث أن المضاعف لا يبدأ أثره بشكل أني بل قد يتطلب شهور قبل أن تمارس السياسة النقدية أثرها بشكل ملموس، ومع ذلك فإن الأثر التوجيهي للسياسة النقدية التوسعية لدى كينز هو اثر مباشر، ومنه فإن السياسة النقدية التوسعية توفر أداة إضافية لمخططي السياسة الكلية يمكن استخدامها لزيادة الطلب الكلي إلى مستوى يحقق التشغيل الكامل (جوارتيني و استروب، 1988، صفحة 390).

وعليه فإن السياسة النقدية ليست محايدة حسب كينز وإنما لها اثر على النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على سعر الفائدة الذي له اثر مباشر على حجم الاستثمارات في الاقتصاد، وبالتالي فإنها تساهم في التأثير على الوضع الاقتصادي إلى جانب السياسة المالية.

الفرع الثالث: السياسة النقدية في النظرية الكمية المعاصرة (التحليل النقدي)

يرى النقديون أن التغير في عرض النقود في الأجل الطويل يؤثر على مستوى الأسعار ولا يؤثر على توازن الدخل الكلي، أما في الأجل القصير فيؤثر التغير في النقود على الإنفاق وعلى الدخل الكلي فزيادة كمية النقود المعروضة تؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية عند الأفراد والمشروعات أكبر من المستوى المرغوب فيه، وبالتالي سيحاول الحائزون على هذه الأرصدة التكيف مع الوضع الجديد وإيجاد توازن جديد في ثروتهم بواسطة إنفاق مبالغ إضافية، مقابل الحصول على السلع والخدمات أو الحصول على أصول مالية، وهذا ينتج عنه زيادة مباشرة في الطلب الكلي، وبالتالي زيادة الإنتاج والتشغيل، أما في حالة انخفاض كمية النقود فينتج عنها انخفاض في الأرصدة النقدية دون المستوى المرغوب فيه، مما يجعل الافراد والمشروعات يتجهون إلى تخفيض الإنفاق، حفاظاً على الأرصدة النقدية المرغوب فيها، وينتج عن انخفاض الإنفاق أو الطلب انخفاض الناتج الكلي وبالتالي سوف نكون أما عملية تعديل في الأرصدة النقدية والأصول الأخرى بإعادتها إلى مستواها المرغوب فيه من جديد (بلوفاي، 2012، صفحة 481).

أما بخصوص أهمية معدل الفائدة فيرى أنصار المدرسة النقدية أن دوره ضئيل ومؤقت، فإتباع سياسة نقدية توسعية سواء كان من خلال آثار معدل الفائدة على الاستثمار أو كان من خلال آثار الإنفاق المباشر، ففي الحالتين يؤدي إلى ارتفاع الدخل والإنفاق.

وينظر النقديون إلى ضعف فعالية السياسة المالية عندما لا تصاحب بتغيرات في عرض النقود، فارتفاع الإنفاق الحكومي ينبغي أن يتم بواسطة الإصدار النقدي حتى يكون هناك توسعا في الإنفاق الكلي، أما إذا كان تمويل الإنفاق الحكومي يتم بواسطة إصدار السندات، فالنتيجة هي انخفاض قيمة السندات وارتفاع أسعار الفائدة، ومنه يقل الاستثمار الخاص، بمعنى آخر تتسبب الزيادة في الإنفاق الحكومي في خفض الإنفاق الخاص وهنا تظهر محدودية فعالية السياسة المالية في التأثير على الطلب الكلي.

أما نظرهم إلى النمو الاقتصادي في الأمد الطويل فيعتقد أنه غير مرتبط بالتغير في عرض النقود، بل يرتبط النمو حسبهم بعوامل النمو الأساسية الممثلة في النمو السكاني، والتقدم التكنولوجي وتوفر الموارد الطبيعية في البلد واستغلال الطاقة الإنتاجية، وبالتالي فإن التأثير الذي يحدثه التغيير في المعروض النقدي يكون على المستوى العام للأسعار فقط وليس في ارتفاع معدل النمو (ابدجمان، 1999، الصفحات 332-337).

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تمس مختلف الجوانب، والتي ترسم على ضوء السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وتنقسم أهداف السياسة النقدية إلى ثلاثة مجموعات آخرها الأهداف النهائية، ومن أجل الوصول إلى الأهداف النهائية يجب التأثير أولاً على الأهداف الأولية أو التشغيلية التي تختارها، ومن ثم التأثير على الأهداف الوسيطة، نهاية بالوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية.

الفرع الأول: الأهداف الأولية (التشغيلية) للسياسة النقدية

تعتبر الأهداف الأولية للسياسة النقدية حلقة بداية تنفيذ السلطات النقدية لإستراتيجيتها، وتتمثل في تأثير البنك المركزي في بعض المتغيرات من أجل تسهيل نقل أثر الأدوات لتحقيق الأهداف الوسيطة، وبالتالي ما هي إلا صلة الربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة، وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات وهي كالتالي:

أولاً: مجتمعات الاحتياطات النقدية

والتي تتكون من العناصر التالية: (عبد العال، 2013، صفحة 98)

- القاعدة النقدية والمتمثلة في النقود المتداولة لدى الجمهور والإحتياطات المصرفية، حيث أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، والإحتياطات المصرفية التي تشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي المتمثلة في الإحتياطات الإلزامية والإحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك؛
- الإحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة والتي تضم تمثل الإحتياطات الإجمالية مطروحاً منها الإحتياطات الإلزامية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى؛
- الإحتياطات غير المقرضة وهي الفرق بين الإحتياطات الإجمالية والإحتياطات التي اقترضتها البنوك من البنك المركزي.

ثانياً: ظروف سوق النقد

تكون هذه المجموعة من: (الحلاق و العجلوني، 2011، صفحة 181)

- الإحتياطات الحرة التي تمثل الفرق بين إحتياطات البنوك لدى البنك المركزي والإحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك منه من خلال ما يعرف بالتسهيلات الإئتمانية؛
- معدل الأرصدة وأسعار الفائدة الأخرى التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية مثل الأرصدة البنكية والأوراق التجارية وأذونات الخزينة.

ونعني بظروف السوق النقد عموماً قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الإئتمان ومدى إرتفاع أو انخفاض كل من أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى (مفتاح، 2005، صفحة 124).

وعند قيام السلطات النقدية بتحديد الأهداف الأولية، لا بد أن تراعي مجموعة من العوامل التي تساهم في دعم أركان قاعدة إختيار هذه الأهداف، ومن أهم هذه العوامل ما يلي: (عبد العال، 2013، الصفحات 100,99)

أولاً: الأهداف الأولية الواضحة بشكل صريح أو ضمني

حيث تتجه العديد من السلطات النقدية إلى الإعلان الصريح عن الهدف الأولي الذي تتبناه مثل إعلان أن معدلات الفائدة قصيرة الأجل هي هدف أولي للسياسة النقدية، إلا أن هناك سلطات نقدية لا تعلن عن الهدف الأولي المختار لاعتقادهم أن مجرد الالتزام بتحقيق هدف أولي معين، فإن ذلك يعني ضمناً معرفة الجمهور بالهدف المختار وموقف السياسة النقدية دون الإعلان عنه صراحة؛

ثانياً: الأهداف الأولية القابلة للقياس الكمي

حيث يقدم المتغير الأولي الذي يمكن قياسه كمياً مجموعة من المعلومات والإيضاحات المحددة بدقة عن ما يجب أن يكون عليه الهدف الأولي في الفترات الزمنية اللاحقة لاجتماعات لجنة إدارة السياسة النقدية، وتظهر ضرورة قياس الهدف الأولي كمياً نظراً للحاجة الملحة لدى السلطات النقدية لمتابعة تطورات أوضاع السياسة النقدية بشكل أكثر دقة، غير أن هذا القياس الكمي لا يعد شرطاً ضرورياً لإعلام الجمهور بتطورات الهدف الأولي، ويرى الاقتصادي فريدمان أن اصطلاح الأهداف الأولية لا يطلق إلا على هدف أولي صريح مختار ومعلن من قبل السلطات النقدية، وفي نفس الوقت قابل للقياس الكمي؛

ثالثاً: هدف أولي واحد أو مجموعة من الأهداف الأولية

حيث يتم الاختيار بين وضع هدف أولي واحد أو مجموعة من الأهداف الأولية على أساس الأهداف الوسيطة التي تسعى السلطات النقدية للتأثير عليها، ومن ثم الأهداف النهائية، ففي العديد من البنوك المركزية يتم تحديد هدف أولي واحد والذي يعتبر المؤشر الكفاء الذي يمكنه التعبير عن موقف السياسة النقدية، إلا أن هناك بعض البنوك المركزية الأخرى التي تستهدف عدد من المؤشرات كأهداف أولية للسياسة النقدية.

الفرع الثاني: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

يعد تحديد الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية أمراً مهماً في رسمها وتنفيذه، وتتواجد هذه الأهداف في الحقل النقدي والمتمثلة في: (لطرش، 2013، الصفحات 146-149)

أولاً: معدل الفائدة

يعتبر معدل الفائدة متغيراً سلوكياً حاسماً في الإقتصاد، وتتحدد على أساسه الكثير من التصرفات والقرارات الإقتصادية مثل قرارات لجوء المؤسسات إلى القرض الذي يعتبر تكلفة بالنسبة لها، ويأخذ معدل الفائدة أهمية كبيرة بالنسبة للسياسة النقدية، بحيث يستعمل من طرف السلطات النقدية كمتغير لمراقبة تطور حجم القرض في الإقتصاد، وتعمل هذه السلطات على رفع أو خفض معدل الفائدة حسب تقديرها لحالة الوضع النقدي فيما إذا كان يتميز بحالة فائض في السيولة أو حالة نقص فيها، وتستعمل السلطات النقدية وسائل عديدة لبلوغ معدل الفائدة المستهدف مثل إعادة الخصم أو حجم السيولة التي تود ضخها في السوق النقدية التي تؤثر على معدلات الفائدة في هذه السوق، وبالتالي تؤثر على تكلفة الاقتراض؛

إلا أن الوصول إلى هذا الهدف بإستعمال مؤشر سعر الفائدة لا يكون فعال دائماً نتيجة إرتباطه بمجموعة من المتغيرات المستقلة عن أدوات السياسة النقدية مثل مستوى الأسعار والتوقعات التضخمية وحجم الدخل الحقيقي، حيث قد يكون معدل الفائدة محدود الفعالية إذا كان بإمكان المؤسسات الاعتماد على مصادر أخرى للتمويل غير القروض البنكية، حيث أن الاقتراض من البنوك يصبح في هذه الحالة عديم المرونة بالنسبة لأسعار الفائدة، كما أن سعر الفائدة يصبح دوره محدوداً في حالة التضخم المرتفع حيث تكون معدلات الفائدة الحقيقية سالبة، وهو ما يعني أن المؤسسات تستطيع تحميل الإرتفاع في التكاليف إلى الأسعار النهائية دون مخاطر كبيرة تتعلق بفقدان جزء من حصصها في السوق، طالما أن الإرتفاع في الأسعار عام ويمس جميع القطاعات والأعوان بما في ذلك المنافسين؛

ثانياً: سعر الصرف

يشكل سعر الصرف متغيراً هاماً في الإقتصاد لأنه يعمل على تحديد أمور كثيرة مثل تنافسية السلع الوطنية مقابل السلع الأجنبية وبالتالي تحديد وضعية ميزان المدفوعات، وتعمل السلطات النقدية على ضمان إستقرار هذا المعدل عند مستواه التوازني، وتختلف طريقة تحديد مستوى معدل الصرف التوازني من نظام لآخر؛

في نظام الصرف الثابت يتحدد سعر صرف العملة بطريقة إدارية يربطه بعملة أجنبية قوية أو بوحدة حقوق السحب الخاصة أو بسلة من العملات، وفي ظل هذا النظام إذا إتبعَت السلطات النقدية سياسة نقدية توسعية لإتاحة مزيد من القروض للإقتصاد، فإنه من المرجح أن ينعكس ذلك على المستوى العام للأسعار الذي يتجه نحو الإرتفاع، مما يؤثر على القدرة التنافسية الخارجية للسلع والخدمات المحلية بسبب تدهور الميزان

التجاري نتيجة زيادة الواردات وإنخفاض الصادرات، الأمر الذي يولد ضغوطا على العملة الوطنية حيث يراهن المضاربون على تخفيض محتمل لقيمتها من طرف السلطات، مما يدفعهم إلى الشراء المكثف للعملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية بشكل يعمق فعليا الضغوط عليها، ويتطلب ذلك تدخل البنك المركزي في سوق الصرف لدعم العملة ضد هجمات المضاربة وحمايتها من التدهور مستعملا إحتياطات الصرف التي تتوفر لديه، ويؤدي التدخل المستمر للبنك المركزي في هذه الحالة إلى التآكل التدريجي لإحتياطات الصرف مما ينذر بحدوث أزمة شاملة على مستوى المدفوعات الخارجية للبلد؛

أما في حال نظام الصرف المعوم أو الحر الذي تتكفل فيه قواعد السوق بتحديد معدل الصرف، الذي يعكس مدى كثافة التبادل الخارجي للسلع والخدمات للبلد المعني، وكذلك مدى كثافة حركة رؤوس الأموال من وإلى هذا البلد، ويتميز هذا النظام بعدم تدخل البنوك المركزية لدعم العملة إلا في حالة الأزمات الخطيرة حتى وإن حدث تدهور في المدفوعات الخارجية، لأن عمل سوق الصرف الحر كفيل بالانتقال بمعدل الصرف إلى مستواه التوازني دون الحاجة إلى تدخل البنك المركزي، ويلاحظ انه في الدول المعتمدة لنظام الصرف الحر إرتفاع درجة استقلالية السياسة النقدية، وهو ما يسمح للسلطات النقدية بتطبيق السياسة النقدية التي تراها مناسبة داخليا لتحقيق الأهداف الداخلية.

ثالثا: المجمعات النقدية

وهي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة والتي تعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق، فحسب النقديين فانه يجب أن تكون كمية النقود هي المعيار الأساسي للتوازن الاقتصادي، وذلك بسبب: (حاجي، 2015-2016، الصفحات 58,59)

- أن المجمعات النقدية هي محور اهتمام البنوك المركزية، وهذه الأخيرة عليها تصور تلك المجمعات وتحديدتها وإحتسابها ونشرها، كما يمكن ضبط تغيراتها؛
- سهولة استيعاب هذه المجمعات من طرف الجمهور كونها تمثل النقود المتداولة التي يستطيع الجميع التعرف عليها وتقديرها؛

وهناك مبررات لإستخدام المجمع النقدي الواسع **M3** والمجمع النقدي الضيق **M2** ، فالمجمع الضيق يسمح بالتركيز على وظيفة النقد وقد بينت التجارب الاقتصادية أنه لم يكن بعيدا عن الابتكارات المالية الحديثة لأن المجمع الضيق الذي يضم **M1** والتوظيفات في الحسابات على الدفتر يتأثر بشدة اجتذاب أجهزة التوظيفات

الجماعية بالقيم المنقولة للمدخرين اللذين كانوا يقومون بعملية الإيداع في الحسابات على الدفتر لدى البنوك، وكذلك المجمع النقدي **M1** يتأثر هو الآخر بالابتكارات المالية عندما يكون يحتوي على مبالغ مالية كبيرة غير مستثمرة، فيستطيع أصحابها تحويلها بسهولة إلى أشكال أخرى تخرج عن المجمع **M1** لكونه يدر عوائد اكبر، أما المجمع الموسع فانه يسمح بالاقتراب من تحديد كل التوظيفات المالية، لكنه لا يصبح دقيقا ولا يمكن ضبطه بسبب إعادة تركيب جديد لمحفظه الأوراق المالية مثل انتقال أصحاب الاستثمار من السندات إلى شهادات الإيداع نتيجة التنبؤات حول معدل الفائدة.

وكخلاصة يمكن ملاحظة أن ضبط المجمع النقدي الموسع **M3** هو الذي أصبح يجذب اهتمام البنوك المركزية في معظم الدول المتقدمة والنامية (حاجي، 2015-2016، صفحة 59).

وعند اختيار الأهداف الوسيطة يجب الأخذ بعين الاعتبار ثلاثة معايير لها علاقة بالأهداف الأولية، ولها آثار على الأهداف النهائية والتمثلة في: (حرشوش، 2014-2015، صفحة 31)

- قابلية قياس المتغير الوسيط، لأنه يعتبر كمؤشر على ما إذا كانت السياسة النقدية تسير في الاتجاه الصحيح الذي يحقق الهدف النهائي منها أم هي خارجة عن مسارها؛
- القدرة على التحكم في الأهداف الوسيطة والسيطرة عليها من طرف البنك المركزي، بمعنى القدرة على إعادة المتغير الوسيط المستخدم إلى الطريق المرسوم له لتحقيق الهدف النهائي؛
- إمكانية التنبؤ بأثر تحقيق الهدف الوسيط على الهدف النهائي.

الفرع الثالث: الأهداف النهائية للسياسة النقدية

تتمثل الأهداف النهائية للسياسة النقدية في تلك المؤشرات التي تسعى الدولة إلى تحقيقها في إطار الأهداف الإقتصادية الكلية، بمعنى أنها تلك الأهداف الرئيسية للسياسة الإقتصادية العامة والتمثلة في:

أولاً: تحقيق استقرار الأسعار (معدل التضخم)

تعتبر المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الإقتصادي والمؤشرات الإقتصادية الرئيسية، وتتحصر هذه الغاية في العمل على إزالة الثغرات المستمرة والعنيفة في مستوى الأسعار نظراً لأن أي تغيرات كبيرة في مستويات الأسعار من شأنها التي تؤثر سلبي على قيمة النقود، وبالتالي توليد آثار ضارة على مستوى الدخل والثروات وتخصيص الموارد الإقتصادية بين الفروع الإنتاجية، وبالتالي على الأداء

الإقتصادي، كما أن الأجور في مثل هذه الأوقات تتخلف عن مسايرة إرتفاعات الأسعار مما، يقود إلى خفض الدخل الحقيقي لأصحاب الدخل الثابتة، وإلى زيادة أرباح رجال الأعمال، فالإستقرار في مستوى الأسعار يعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية حيث تسعى كل دولة إلى تفادي التضخم ومكافحة، وفي نفس الوقت علاج إحتمال حدوث الكساد والركود إن وجدوا، وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها (الدوري و السامرائي، 2013، صفحة 157).

ثانيا: تحقيق التشغيل الكامل (معدلات البطالة)

للسياسة النقدية دور هام في تحقيق التشغيل الكامل وتخفيض معدلات البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي تنخفض أسعار الفائدة فيقبل رجال الأعمال على الإستثمار فتتخفض البطالة، وبالتالي زيادة الإستهلاك ثم زيادة الدخل (مفتاح، 2005، صفحة 137).

ثالثا: تحسين وضعية ميزان المدفوعات

إن السياسة النقدية يمكن أن تعدل حالة الاختلال في ميزان المدفوعات، ففي حالة العجز يمكن للبنك المركزي أن يرفع سعر إعادة الخصم مما يشجع رؤوس الأموال قصيرة الأجل بالتدفق نحو الداخل مؤدية إلى موازنة ميزان المدفوعات أو حتى نقله إلى حالة الفائض، وكذلك فإن الطريق الآخر يأتي من تغيير الأسعار الداخلية التي ستخفض، وبالتالي يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الصادرات الذي يؤدي بدوره إلى نفس النتيجة السابقة، أو قد يجمع الاثنين معاً لإزالة العجز في ميزان المدفوعات (القطابري، 2011، صفحة 24).

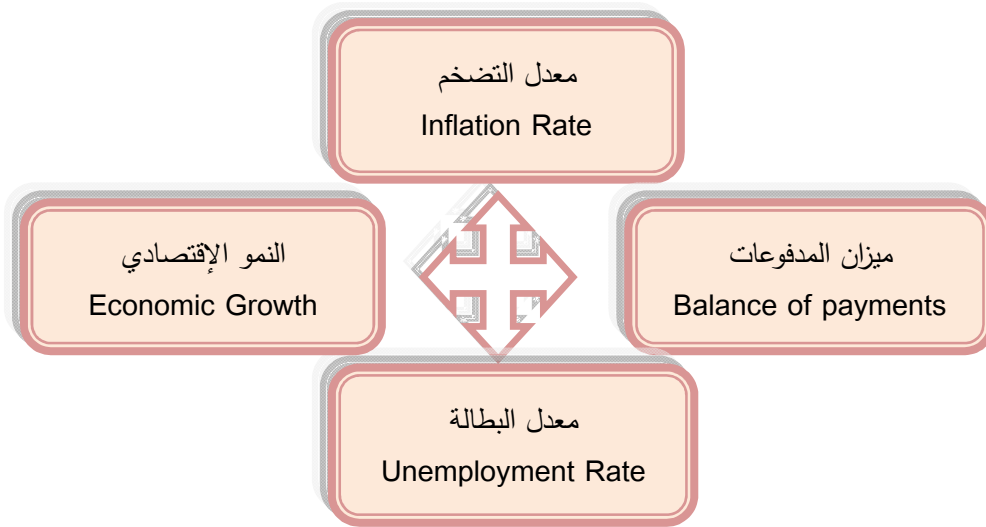
رابعا: تحقيق معدلات مناسبة للنمو الإقتصادي

يتمثل النمو الإقتصادي في الزيادة المستمرة والسريعة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد خلال فترة من الزمن، حيث يتم الوصول إلى متوسط نصيب الفرد بقسمة الدخل القومي الحقيقي على عدد السكان خلال نفس العام (نجا، السريتي، الفيل، و الشامي، 2019، صفحة 374)، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ النمو الإقتصادي يشغل بال المفكرين ومن ثم بدأ الاهتمام بدور السياسة النقدية في النمو الإقتصادي، وفي الخمسينيات أصبح النمو الإقتصادي من أهداف السياسة الاقتصادية بصفة عاملة والسياسة النقدية بصفة خاصة، ولكن إذا نظرنا إلى دور السياسة النقدية في تحقيق معدل مناسب لنمو الإقتصاد الوطني، نجد أنها بإستطاعتها أن تعمل على تحقيق ذلك وتساعد في المحافظة عليه مع توفر

عوامل أخرى غير نقدية كتوافر الموارد الطبيعية والقوى العاملة والظروف السياسية والاجتماعية الملائمة، ومنه فإن دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل (شاويش، 2011، الصفحات 182,181).

هذه الأهداف النهائية الأربعة تعرف بأهداف المربع السحري للإقتصادي الانجليزي نيكولا كالدور والموضح في الشكل رقم (07) كما يلي:

الشكل رقم (07): المربع السحري لكالدور " The Magic Box of Kaldor "



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على (شاهين محمد؛ السياسات الإقتصادية وأثرها على التوازن والنمو الإقتصادي؛ دار الفجر للنشر والتوزيع؛ مصر؛ 2018؛ ص150)

وبالتالي يجب على السلطات النقدية القيام التحديد الجيد للأهداف النهائية، والعمل على التنسيق بين الأهداف الأولية والوسيلة ومعرفة الميكانيزمات النقدية اللازمة للوصول إلى هذه الأهداف من خلال مختلف أدوات السياسة النقدية.

المطلب الرابع: أسس السياسة النقدية وشروط نجاحها

تعد السياسة النقدية من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار والتوازن الإقتصادي العام، ومن أجل نجاحها في تحقيق ذلك يجب أن تتوفر على مجموعة من الأسس والشروط المتعلقة بها، والتي تضمن عملية إنتقال أثرها إلى مختلف الجهات التي تستهدفها.

الفرع الأول: أسس السياسة النقدية

تختلف أسس السياسة النقدية باختلاف مستويات لتقدم وتطور النظم الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات، ففي الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تتركز هذه السياسة في المقام الأول على المحافظة على التشغيل الكامل للاقتصاد في إطار الاستقرار النقدي الداخلي، وفي مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة، وتتبع هذه الدول في هذا الصدد بعض السياسات النقدية الكمية كآلية السوق المفتوحة أو تعديل سعر الفائدة وغيرها من الآليات، إلا أن السياسة النقدية لا تعد كافية في تحقيق هذه الأهداف مما قلل من أهميتها ويزيد من الاعتماد على السياسة المالية لأن حدودها لا تتجاوز الدولة في مجال خفض أسعار الفائدة وزيادة عرض النقود وغيرها من الوسائل.

أما الدول السائرة في طريق النمو فإن أسس السياسة النقدية فيها تكمن في الأهداف الأساسية لسياساتها الاقتصادية، ومنها السياسة النقدية التي تنحصر في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها، وما يحد من دور السياسة النقدية في توفير الموارد اللازمة هو إختلال الهيكل الإنتاجي لتلك الدول خصوصا عنصر العمل الفني وتخلف النظام المصرفي القائم وقلة تأثيره ونطاقه، فضلا عن قلة المؤسسات المالية غير المصرفية وضيق الأسواق (بن علي، 2004، الصفحات 112، 113).

الفرع الثاني: شروط نجاح السياسة النقدية

إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي أي نظام اقتصادي يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط أهمها:

أولاً: نظام معلوماتي فعال

والذي يتضمن وضع الميزانية (عجز أو فائض)، نوعية وطبيعة الإختلال، تحديد معدل حقيقي للنمو الاقتصادي، نوعية البطالة، القدرات الاقتصادية ووضع ميزان المدفوعات (العلواني، 2014، صفحة 120).

ثانياً: هيكل النشاط الاقتصادي

ويشمل مكانة القطاع العام والخاص، سياسة الحكومة إتجاه المؤسسات الإنتاجية، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية (حرية التجارة الخارجية ومرونة الأسعار)؛

ثالثا: مرونة الجهاز الإنتاجي

والتي تتمثل في مدى استجابة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الإقتصادية لاسيما النقدية منها؛

رابعا: نظام سعر الصرف

وجوب تحديد نوع نظام سعر الصرف المعتمد في الإقتصاد، حيث تحقق السياسة النقدية فعاليتها في الإقتصاد ذو سعر الصرف المرن أكثر من الإقتصاد ذو سعر الصرف الثابت؛

خامسا: درجة الوعي الإدخاري والمصرفي

من أهم شروط السياسة النقدية معرفة درجة الوعي الادخاري والمصرفي لمختلف الأعوان الإقتصاديين، ومدى ثقتهم وتعاملهم مع مؤسسات الجهاز المصرفي لمعرفة كيفية التأثير على الكتلة النقدية التي بحوزتهم.

سادسا: تحديد أهداف السياسة النقدية

إن جوهر السياسة النقدية يكمن في الأهداف المرجوة من تطبيقها، لذا من الواجب تحديد هذه الأهداف بدقة والأخذ بعين الاعتبار تعارضها مع أهداف باقي السياسات الإقتصادية (بن علي، 2004، صفحة 133)؛

سابعا: السياسة الإستثمارية

والتي تضم مناخ الإستثمار، تدفق رؤوس الأموال، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب ومدى حساسية الاستثمار لسعر الفائدة، من أجل بناء سياسة نقدية لن تؤثر سلبيا على مستويات الإستثمار؛

ثامنا: توافر أسواق مالية ونقدية منظمة ومتطورة ومدى أهمية السوق الموازية

حيث تعتبر الأسواق المالية والنقدية من أهم قنوات نقل آثار السياسة النقدية، وكما أن إرتفاع درجة تطورها وتنظيمها يزيد من فعاليتها، إلا أن ما يعيق إنتقال الأثر هو وجود السوق الموازية ودرجة توسعها؛

تاسعا: مدى إستقلالية البنك المركزي عن الحكومة

يعتبر البنك المركزي المسؤول عن تنفيذ وإدارة السياسة النقدية، وكلما إرتفعت درجة إستقلالية قراراته عن الحكومة، أدى ذلك إلى ضمان الوصول للأهداف الموضوعية.

وبالتالي فإن نجاح السياسة النقدية في تحقيق الأهداف المرجوة منها يتطلب الإلتزام بمجموعة من الأسس والشروط خلال تطبيقها، والتي توضع على أساس طبيعة الإقتصاد والعوامل المؤثرة عليه نظرا للإختلاف بين إقتصاديات الدول.

المبحث الخامس: أدوات السياسة النقدية وقنوات إنتقال أثرها

إن الأدوات المستخدمة في السياسة النقدية من أهم مقومات نجاحها لأنها الوسيلة المؤدية إلى الوصول إلى الأهداف المرجوة منها، ويظهر اثر هذه الأدوات على أهداف السياسة النقدية من خلال مجموعة من القنوات التي تساهم في انتقال هذه الأثر إلى الجهة المستهدفة، وبالتالي لابد من معرفة الأداة الواجب إستعمالها ومعرفة القناة المناسبة لنقل أثرها بطريقة موضوعية ومدروسة.

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية

تعد أدوات السياسة النقدية نقطة البداية داخل آلية انتقال اثر السياسة النقدية بالنسبة للسلطات النقدية، وهي تلك الأدوات المتاحة التي يمكن للسلطات النقدية إستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية والوسيلة بهدف الوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية لها.

الفرع الأول: الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية

يتمثل الهدف الأساسي من إستخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية في التأثير على حجم عمليات الإقراض والإقتراض حسب حالة النشاط الإقتصادي، سواء بطريقة توسعية أو انكماشية، وتتمثل هذه الأدوات في:

أولاً: نسبة الاحتياطي الإجمالي (القانوني)

وهي تلك النسبة من إجمالي ودائع البنوك التجارية التي يفرض البنك المركزي الإحتفاظ بها لديه، ويؤثر البنك المركزي على البنوك التجارية بإستخدام هذه الأداة حسب حالة النشاط الإقتصادي، ففي حالات الركود الإقتصادي يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الإحتياطي الإجمالي لدعم سيولة الجهاز المصرفي وتعزيز قدرته على خلق النقود الإئتمانية، وبالتالي زيادة قدرة البنوك على منح القروض للمشاريع مما يؤدي إلى تحقيق الإئتعاش الإقتصادي (عبد الله، 2013-2014، الصفحات 26،27)، أما في حالات ارتفاع معدلات التضخم فيقوم البنك المركزي برفع هذه النسبة، مما يؤدي إلى تجميد جزء كبير من احتياطات البنوك التجارية وبالتالي

التقليل من قدرتها على خلق النقود الائتمانية، هذا ما يتولد عنه انخفاض في حجم المبادلات نتيجة انخفاض حجم الكتلة النقدية المتداولة وبالتالي انخفاض الطلب الكلي الذي ينتج عنه انخفاض الأسعار والتقليل من حدة التضخم، وتعتبر هذه الأداة ذات تأثير سريع المفعول على إحتياطات البنوك التجارية مقارنة بباقي الأدوات لأن تأثيرها يشمل كل البنوك سواء الصغيرة أو الكبيرة باعتبار أنها تخضع كلها لهذه النسبة المحددة من طرف البنك المركزي مهما كان حجم ودائعها (العلواني، 2014، الصفحات 116,117).

ثانياً: سعر إعادة الخصم

وهو ذلك السعر الذي يأخذه البنك المركزي من البنوك التجارية عند إعادة خصمهم لورقة تجارية لديه والتي قاموا بخصمها من عملائهم وذلك بغرض الحصول على السيولة، فإذا أراد البنك المركزي انتهاج سياسة توسعية قام بخفض سعر إعادة الخصم، مما يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية لدي البنوك التجارية بعد إعادة خصمها لتلك الأوراق، هذا ما يزيد من قدرتها على الإقراض، فتقوم البنوك التجارية بتسهيل شروط الإقراض منها تيسير الضمانات وخفض أسعار الفائدة، مما يزيد من الاستثمار فتزداد القوة الشرائية ويزداد الإنفاق وينشط الاستثمار، أما إذا كان البنك المركزي يريد انتهاج سياسة انكماشية ليعالج التضخم، فإنه يرفع سعر إعادة الخصم فيزيد عبء إعادة خصم الأوراق التجارية على البنوك التجارية لدى البنك المركزي، ومن ثم ترتفع أسعار الفائدة لقلّة عرض النقود ويقل الإقتراض كما تقل رغبة البنوك في الإقراض، مما يقلل من القدرة الشرائية والإنفاق وبالتالي تقليل الاستثمار (خبابة، 2013، صفحة 196).

إلا أن فعالية هذه الأداة لا يمكن أن تظهر إلا في حال غياب مصادر أخرى للسيولة والائتمان غير البنك المركزي، ففي حال وجود احتياطات نقدية لدى المشاريع (تمويل ذاتي) أو أنها تحصلت على قروض أجنبية، فالرفع من سعر إعادة الخصم لا يكون له تأثير على مقدرة السوق النقدية في منح القروض نظراً لوجود المعروض النقدي، كما أن الرفع من سعر إعادة الخصم لا يمكن أن يؤثر على التوسع في منح الائتمان من طرف البنوك التجارية مادام أن أصحاب المشروعات مستعدون للاقتراض والبنك التجاري يدرك بأنهم هم الذين يتحملون الزيادة المفروضة في سعر الخصم، واستمرارهم في الطلب على الائتمان على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة يعود إلى إمكانية تعويض ذلك من خلال رفع الإنتاجية أو رفع أسعار السلع (عبد الله، 2013-2014، صفحة 24).

ثالثا: عمليات السوق المفتوحة

وهي احدي أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على المعروض النقدي من خلال التأثير على كمية الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، وبالتالي التأثير على مقدار الائتمان الممنوح من طرف هذه البنوك، ففي حال انتهاج البنك المركزي لسياسة توسعية يدخل إلى السوق كمشتري للأوراق المالية ليضخ نقودا في السوق، وبالتالي ارتفاع القاعدة النقدية، أما في حال انتهاجه لسياسة انكماشية فإنه يدخل كبائع للأوراق المالية ليمتص السيولة الزائدة، ومما يؤدي إلى انخفاض القاعدة النقدية (Abdelli & Bekkouche, 2018, p. 127).

إن مدى نجاح هذه الأداة يتوقف على عوامل عدة نذكر منها: (بوفاسة، 2018، الصفحات 143,144)

- مدى تطور واتساع سوق الأوراق المالية؛
- حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك وعلاقتها بالنسبة القانونية للاحتياطي النقدي؛
- درجة الوعي المصرفي لدى الأفراد واعتمادهم على الشيكات؛
- مستوى التفضيل النقدي لدى الأفراد الذي يتوقف على سعر الفائدة؛
- حجم المعاملات من بيع وشراء الأوراق المالية؛
- توقعات الأفراد اتجاه تغيرات أسعار الأوراق المالية، فإذا توقعوا أنها ستستمر في الانخفاض فأنهم لن يقبلوا على شرائها في الوقت الذي ينتهج فيه البنك سياسة انكماشية مما يؤدي إلى فشلها.

إلا أن فعالية هذه الأداة تكون محدودة في الحالات التالية: (علي و العيسي، 2004، صفحة 363)

- إذ توفرت لدى البنوك التجارية احتياطات نقدية فائضة كبيرة؛
- إذا كان غرض البنك المركزي من هذه العمليات مساعدة الخزينة على بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية، فإن مثل هذه العمليات إذ ما جرت بشكل واسع، قد تؤدي إلى تقلبات كبيرة في أسعار هذه الأوراق، وبالتالي في أسعار الفائدة السائدة.

تعتبر الأدوات الكمية أو غير المباشرة ذات أهمية بالغة في التأثير على الوضع النقدي للاقتصاد وضبطه، والذي بدوره يؤدي إلى التأثير على جزء من الوضع الاقتصادي الكلي نظرا لأهميته في التأثير على العرض النقدي بشكل مباشر من خلال تحديد وتغيير معدلاتها حسب السياسة المنتهجة.

الفرع الثاني: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية

تتمثل الأدوات المباشرة للسياسة النقدية في الأدوات التي تهدف إلى التأثير على الكيفية التي يستخدم بها الائتمان، وذلك عن طريق توجيهه إلى المجالات ذات الحيوية والأولوية حسب كل دولة المرغوبة وحجبه عن مجالات أخرى، حيث تعتمد السلطات النقدية بناءً على هذه الأدوات إلى إقناع المتعاملين الاقتصاديين بضرورة المساهمة في رفع الدخل الوطني (محمد، 2018، صفحة 191)، وهذه الأدوات هي:

أولاً: تأطير القروض

تقوم هذه الأداة على إعطاء البنك المركزي توجيهات وإرشادات للبنوك تتعلق بمقادير القروض وطريقة منحها، ونوعية القطاعات التي يجب توجي القروض لها أو منعها عنها (خبابة، 2013، صفحة 200)، وتهدف إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني وهو القروض الموزعة من طرف البنوك المؤسسات المالية، تسمى أيضاً تخصيص الائتمان وتكون هذه الأداة كبيرة الفعالية إذا كان الاقتصاد هو اقتصاد الاستدانة، فهي لم تشمل فقط تحديد المبلغ المتاح لكل طلب للقرض بل إضافة للشروط التي يطلبها فيما يتعلق بالأوراق التجارية القابلة لإعادة الخصم، أي كأداة للسيطرة على الائتمان، ويقوم البنك المركزي باستخدام هذه الأداة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية، ففي أوقات التضخم مثلاً يقيد الائتمان للقطاعات التي هي السبب في ذلك والعكس على القطاعات الأخرى كما يمكن أن تتعلق بمعيار اجل القرض، أما في حالات التضخم الجامح يكون تطبيق أداة تأطير القروض إجباري من خلال تحديد البنك المركزي الحد الأقصى للقروض الممنوحة أو تحديد معدل نمو القروض (اكن، 2010-2011، صفحة 57)، إلا أن هناك عوامل تؤدي إلى فشل هذه الأداة نذكر منها: (وسام، 2000، صفحة 256)

- غياب تأثير البنك المركزي على القروض الموجهة للخزينة؛
- رغبة البنك المركزي بعدم إجراء تقييد كبير لتمويل الاقتصاد؛
- لجوء المشروعات إلى الاقتراض فيما بينها أو إلى إصدار سندات أو حتى الاقتراض بالنقد الأجنبي وكذلك لم يعد فقط ضابطاً كمياً بل نوعياً.

ثانياً: النسب الدنيا للسيولة

يتم استخدام هذه الأداة من طرف البنك المركزي من خلال إرغام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة دنيا من السيولة يتم تحديدها من خلال بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، أي تجميد بعض الأصول

في محافظ البنوك التجارية بهدف تجنب الإفراط في عملية الإقراض من طرف البنوك لما تمتلكه من أصول مرتفعة السيولة، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي وذلك في حال انتهاج البنك المركزي لسياسة انكماشية، أما في حال أراد البنك المركزي التوسع فإنه يقوم بخفض هذه النسبة من أجل زيادة قدرة البنوك التجارية على إقراض القطاع الاقتصادي (بن سمينه، 2012-2013، صفحة 134).

ثالثاً: السقوف التمويلية

تعمل السقوف التمويلية على الحد من التوسع في التمويل الإجمالي وجعله عند المستوى المأمول للتوسع النقدي والتمويلي الذي يحدد في الخطة الموضوعية من طرف البنك المركزي، وأي بنك يتجاوز هذا السقف فهو ملزم بإيداع مبلغاً معادلاً للقيمة المتجاوزة لدى البنك المركزي أو تفرض عليه غرامة مناسبة حسب تقدير السلطة المسؤولة في البنك المركزي، وتعتبر هذه الأداة فعالة في تحقيق التنوع في توزيع الاستثمار داخل القطاع الاقتصادي حسب الوضع الاقتصادي للدولة (العلواني، 2014، صفحة 118).

رابعاً: تنظيم الائتمان الاستهلاكي

تستخدم هذه الأداة عن طريق وضع قواعد معينة لتنظيم البيع بالتقسيط للسلع الاستهلاكية المعمرة من طرف البنوك وتخفيض مدة السداد، مما يؤدي إلى الحد من الضغوط التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني وإحداث التوازن بين الإنفاق على السلع والخدمات والمعروض منها، والعكس في حال إلتحاق البنك المركزي بسياسة نقدية توسعية (مزارشي، 2017-2018، صفحة 39)، ومن بين أهم القواعد التي يفرضها البنك المركزي من خلال هذه الأداة ما يلي: (القريشي، 2016، صفحة 65)

- قيام البنك المركزي بتحديد المبلغ الواجب دفعه مقدماً كجزء من قيمة السلعة المشتراة، ففي حال رفع

البنك المركزي الدفعة النقدية الأولى اللازمة لشراء هذه السلع فسيؤدي ذلك إلى خفض طلب الائتمان

لهذا الغرض؛

- تحديد مدة سداد الائتمان الاستهلاكي من خلال قيام البنك المركزي بتقصير مدة السداد مما يؤدي

إلى زيادة قيمة القسط الشهري الواجب دفعه، وهذا من شأنه أن يحد من طلب الائتمان من قبل

المستهلكين.

خامسا: الإقناع الأدبي

هو عبارة عن قبول البنوك التجارية بتعليمات وإرشادات البنك المركزي أدبيا بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة، يستخدمها البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية كي تسير في الاتجاه الذي يرغبه، وذلك عن طريق البنك المركزي بمناشدة البنوك التجارية بزيادة أو خفض حجم الائتمان في مجال معين بوسائل منها الاقتراحات والتحذيرات الشفهية أو الكتابية، وتسمى أيضا بسياسة المصارحة وتتمتع البنوك المركزية الرائدة والعريقة بهيبة كبيرة في النظام المصرفي لدولة ما، مما يؤهلها إلى أن تقوم بالتأثير على البنوك التجارية من خلال المقالات في الصحف والمجلات والخطب لتغيير اتجاه هذه المؤسسات وفق الخطة والإستراتيجية المسطرة من قبل البنك المركزي، وقد تزداد فعالية هذه السياسة إذا ما اقترنت ببعض السياسات النقدية الأخرى أو بشيء من التحذير والوعي (اكن، 2010-2011، صفحة 60)، ويأخذ هذا الإقناع أشكال مختلفة منها: (بن سمينة، 2012-2013، صفحة 135)

- إرسال مذكرات إلى البنوك بمنع قبول أوراق معينة؛
- الإقراض لمشروعات معينة؛
- التحذير بعدم قبول خصم بعض الأوراق التجارية؛
- عدم تقديم أموال كثيرة مطلوبة.

سادسا: الإعلام

يقوم البنك المركزي بنشر بيانات صحيحة عن حالة الاقتصاد الوطني وما يناسبه من سياسة معينة للائتمان ووضعها أمام الجمهور، وذلك بهدف كسب ثقة الرأي العام والبنوك التجارية من أجل إقناعهم بمساندة ودعم السياسة النقدية التي يقرها البنك المركزي في التوجيه والرقابة على الائتمان، ويرتبط نجاح هذا الأسلوب بدرجة التقدم الاقتصادي والوعي المصرفي حيث يعتبر أكثر نجاحا في الدول المتقدمة بالمقارنة بالدول النامية (بن عمرة، 2014-2015، صفحة 102).

على الرغم من أهمية الأدوات غير المباشرة في عمل السياسة النقدية، إلا انه لا يمكن إهمال دور الأدوات المباشرة في توجيه مسار العمل البنكي بما يتوافق وأهداف السياسة النقدية، حيث تعتبر هذه الأدوات مكمل للأدوات غير المباشرة.

الفرع الثالث: الأدوات الحديثة للسياسة النقدية

بالإضافة إلى أدوات السابقة للسياسة النقدية والتي تعتبر أدوات تقليدية، ظهرت مجموعة أخرى من الأدوات الحديثة المستعملة في السياسة النقدية، وذلك نتيجة لتطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية في مختلف دول العالم.

أولاً: التيسير الكمي

هو إحدى أدوات السياسة النقدية غير التقليدية التي يستخدمها البنك المركزي لتنشيط الاقتصاد الوطني عندما تصبح أدوات السياسة النقدية غير فعالة، حيث يشتري الأصول المالية لزيادة كمية الأموال المتاحة في الاقتصاد، وتتميز هذه الأداة عن الأدوات المعتادة بشراء أكثر للأصول المالية من أجل الحفاظ على معدلات الفائدة في السوق عند قيمة الهدف المحدد، والتيسير الكمي هو عبارة عن محاولة للحد من تأثير الركود الاقتصادي على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية عن طريق إصدار فائض من النقود، ووفق هذه الأداة يمكن توزيع النقود الجديدة بين السكان وهي تستخدم أساساً لشراء الأصول من المؤسسات المالية، والفكرة هي أن هذه الأموال سوف تتدفق إلى القطاعات الأخرى من الاقتصاد وبالتالي زيادة القدرة الشرائية للأفراد وزيادة الاستثمار (صاري، 2013، الصفحات 64، 65).

ثانياً: التسهيلات الدائمة

تعتبر التسهيلات الدائمة من الأدوات الحديثة للسياسة النقدية والتي تعبر عن الدور الأساسي للبنك المركزي بصفته المزوجة كبنك البنوك والمقرض الأخير للبنوك التجارية، وفي إطار العلاقة الموجودة بينهما تعتبر التسهيلات الدائمة أداة لإعطاء البنوك التجارية فرصة لتسيير خزيرتها بشكل يومي، ويمكن للبنوك أن تقوم بذلك انطلاقاً من الميزة المزوجة التي تتصف بها هذه التسهيلات، حيث تتمثل الميزة الأولى في كون هذه التسهيلات يمكن القيام بها بمبادرة من البنوك وفقاً لحاجاتها الخاصة إلى السيولة أو بناء على ما هو متوافر لديها من فوائض، بينما تتمثل الميزة الثانية في كون أن هذه التسهيلات تكون لفترات قصيرة جداً تمتد إلى 24 ساعة وهو ما يشكل آلية جيدة متاحة أمام البنوك لتسيير الخزينة بشكل يتميز بالمرونة والكفاءة.

وتتمثل التسهيلات الدائمة إما في عملية تزويد البنوك بالسيولة من طرف البنك المركزي، أو قيام هذا الأخير بسحب السيولة منها وذلك مقابل فائدة معلنة مسبقاً من طرفه (لطرش، 2013، الصفحات 161، 162)، وهناك نوعين من التسهيلات الدائمة وهي: (لطرش، 2013، الصفحات 162، 163)

- التسهيلة الهامشية للتسليف: وهي قيام البنك التجاري باللجوء إلى البنك المركزي للتزود بالسيولة مقابل تقديمه لسندات عمومية أو خاصة على سبيل الضمان، والتي تتوفر فيها شروط القبول الموضوعية من طرف البنك المركزي وذلك على أساس معدل فائدة تقدمه البنوك التجارية، على أن يتم التسديد في اليوم الموالي بمجرد بدا عمل نظم الدفع؛
- التسهيلة الهامشية للودائع: وهي العملية التي تقوم بموجبها البنوك التي لديها فائض في الخزينة بتشكيل ودائع لدى البنك المركزي مقابل فائدة يدفعها لها، ويتم تشكيل هذه الودائع على بياض على أساس أن البنك المركزي لا يعطي أي سندات كضمان، ويقوم البنك المركزي بإرجاع هذه الودائع في اليوم الموالي عند بدا عمل نظم الدفع.

ثالثا: أسعار الفائدة الصفرية

تعتبر أسعار الفائدة من إحدى الأدوات التي يؤثر بها البنك المركزي على الوضع الاقتصادي، وتستخدم أسعار الفائدة الصفرية كأداة لتحقيق أهداف التضخم حيث يتم ضبط وتعديل أسعار الفائدة إلى أسعار جد متدنية (قريبة من الصفر) وذلك لتحقيق مستوى الأسعار المستهدف حيث أن خفض أسعار الفائدة إلى هذه المستويات يشجع الأفراد على الاقتراض وبالتالي تحفيز الاستثمارات مما يؤدي إلى خفض معدلات التضخم، وأيضا جعل المدخرين يسحبون أموالهم من البنوك ويوجهونها إلى الإنفاق مما يزيد من الطلب على السلع الناتجة من الاستثمارات الجديدة، كما تساهم أسعار الفائدة الصفرية في التأثير على أسعار صرف العملة في الأسواق الدولية للعملة من خلال عدد الوحدات من العملة المحلية التي يمكن بها شراء وحدات من عملة أخرى، وأيضا التأثير على ميزان المدفوعات من خلال التأثير على الحساب الجاري وذلك بسبب التغيير في الدخل الحقيقي أو مستوى الأسعار أو كلاهما لأن تخفيض سعر الفائدة المحلي يشجع على الاقتراض لإقامة مشاريع جديدة، وأن التوسع في الإنفاق تنتج عنه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وفي الدخل بافتراض وجود موارد متاحة للتوسع في الإنتاج داخل الاقتصاد (صاري، 2013، الصفحات 66-69).

نظرا لأهمية السياسة النقدية البالغة في التأثير على الوضع الاقتصادي، سعت مختلف الجهات المعنية التي ابتكرت أدوات حديثة لهذه السياسة بعد التطورات التي عرفها القطاع المالي العالمي بهدف حل بعض الأزمات الناتجة مع الوضع القائم نظرا لعجز الأدوات التقليدية عن ذلك.

الفرع الرابع: المفاضلة بين أدوات المباشر وغير المباشرة للسياسة النقدية

تعتبر الأدوات المستعملة في السياسة النقدية من أهم مقومات نجاحها، وبالتالي يجب اختيار الأداة أو الأدوات المناسبة والتي تتماشى مع الإستراتيجية الموضوعية من طرف السلطات النقدية، وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة منها.

عندما يتبنى البنك المركزي الأدوات المباشرة للسياسة النقدية فإنه يتدخل مباشرة باستعماله قدرته التنظيمية وسلطته كبنك البنوك، أما في حال تبنيه للوسائل غير المباشرة فإنه يحاول التأثير على شروط السوق باعتباره يمثل المقرض الأخير، وتهدف الوسائل المباشرة أساسا إلى التأثير على ميزانية البنوك التجارية أما الأدوات غير المباشرة فتهدف أساسا إلى التأثير على ميزانية البنك المركزي.

إن التأثير على شرط السوق بواسطة الأدوات غير المباشرة يعني أن البنك المركزي يتدخل في السوق النقدية باعتباره متعاملا هاما إلى جانب المتعاملين الآخرين وبشكل يسمح لهم بالمساهمة في تحديد مستويات السيولة البنكية ومعدلات الفائدة المرغوبة، ويتوقف الاختيار بين الوسائل المباشرة وغير المباشرة على الشروط المرتبطة بالأداة ذاتها والظروف التي يتواجد عليها الاقتصاد، وفي هذا الإطار تعتبر الأدوات المباشرة أكثر سهولة الأمر الذي يدفع إلى استعمالها، إلى جانب ذلك تعتبر الأدوات المباشرة جيدة الأداء لاسيما في الظروف التي تكون فيها الاختلالات النقدية قوية حيث تفقد معها المؤشرات الوسيطة الكثير من دلالتها، وتفضل هذه الأدوات أيضا عندما تريد السلطات النقدية توجيه القرض نحو قطاعات معينة أو أهداف محددة، وغالبا ما تستعمل هذه الأدوات في الاقتصاديات التي لا تتوفر على أنظمة مالية متطورة في أدائها ومتنوعة في مؤسساتها وعميقة في تنافسياتها (لطرش، 2013، الصفحات 166,167).

إلا أن استعمال الأدوات المباشرة للسياسة النقدية له العديد من السلبيات منها: (لطرش، 2013، الصفحات 167,168)

- تعتبر كمعيق للتخصيص الأمثل للموارد النادرة والحد من فعالية الاقتصادية بفعل التوزيع الإداري أو شبه الإداري للقرض وعدم شفافية منح القرض في الكثير من الأحيان؛
- إضعاف المنافسة بين البنوك نظرا لان فلسفتها تقوم على تحديد حصة كل بنك من القرض، وإن هذه الحصص في الغالب تحدد على أساس مستويات وحصص القروض التي سبق لهذه البنوك منحها في السنوات السابقة؛

- عرقلة ديناميكية النظام وإفسادها وعرقلة دخول بنوك جديدة على أساس أن البنوك القديمة والكبيرة تجد نفسها في وضع أفضل؛
- تعميق حالة الردع المالي عن طريق إصدار تنظيمات تحدد مستوى معدل الفائدة دون مستواها التوازني مثلاً؛
- إضعاف دور الوساطة المالية وهو ما يعكس تنامي السلوكات المناوئة من طرف حائزي النقود تترجم بتحويل جزء من أرصدهم النقدية نحو الأسواق الموازية، وهو ما يؤدي إلى فقدان الرقابة على جزء من سيولة الاقتصاد من طرف السلطات النقدية.

نتيجة لجملة السلبيات التي تعاني منها الأدوات المباشرة خاصة إذا طال استعمالها، والتي قد تؤدي إلى خلق أزمة نظامية تمس النظام المالي برمته تيرر إلى حد كبير التخلي عن الأدوات المباشرة لصالح الأدوات غير المباشرة في تسيير السياسة النقدية، حيث تعتبر الأقرب في فلسفتها إلى روح السوق بالنظر إلى تركيزها على الأسعار كآلية لضبط الوضع النقدي، كما أن استعمالها يتيح للسلطات النقدية آلية مرنة وغير انقائية في إدارة السياسة النقدية، وبالتالي يمكن لها التأثير على شروط السوق والتدخل بسرعة لامتصاص الصدمات ومواجهتها، إضافة إلى ذلك تتمتع الأدوات غير المباشرة بخاصية أنها لا تعيق عمل الوساطة المالية الرسمية بل تعمل على تعميق أدائها من خلال حثها على المقارنة بين التكاليف والمفاضلة بين البدائل فيما يتعلق بمنح القرض وهو ما يؤدي مبدئياً إلى تشجيع الاستثمارات الناجعة، كما أنها تستطيع تحسين الظروف التي تشجع الادخار المالي للأعوان الاقتصاديين غير الماليين، هذا من شأنه أن يضعف القنوات الموازية للتداول النقدي (لطرش، 2013، الصفحات 169-171).

المطلب الثاني: قنوات إنتقال أثر السياسة النقدية

إن آلية انتقال اثر السياسة النقدية تفسر الطرق التي يؤثر البنك المركزي من خلالها على أهداف السياسة النقدية، ويعتبر العرض النقدي قناة هامة قد تؤثر من خلالها السياسة النقدية على الأسعار والنواتج إلى جانب عدد آخر من القنوات التي يمكن التأثير من خلالها.

الفرع الأول: قناة سعر الفائدة

تؤدي السياسة النقدية التوسعية حسب وجهة نظر كينز إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية مما يشجع الاستثمار الذي بدوره يدفع إلى زيادة نمو الإنتاج والتشغيل، وبالمقابل تؤدي السياسة النقدية الانكماشية إلى رفع

أسعار الفائدة مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي، ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال، وهذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب الكلي، ويلعب سعر الفائدة دوره كصلة بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي من خلال ثلاث روابط: (بوخاري، 2010، صفحة 97)

- الرابطة الأولى تتمثل في العلاقة بين العرض النقدي وبين سعر الفائدة؛
- الرابطة الثانية وتتمثل في العلاقة المفترضة بين سعر الفائدة والإنفاق على الاستثمار؛
- الرابطة الثالثة وتتمثل في العلاقة المفترضة بين الإنفاق الاستثماري ومستوى الطلب الكلي.

ويؤدي التغير في العرض النقدي الحقيقي إلى التأثير على أسعار الفائدة من خلال آثار جزئية وهي:
(بوخاري، 2010، صفحة 98)

أولاً: أثر السيولة

يتمثل أثر السيولة في الانخفاض الفوري لسعر الفائدة قصيرة الأجل نتيجة زيادة العرض النقدي من خلال إحدى أدوات السياسة النقدية؛

ثانياً: أثر الدخل

يكون من خلال محاولة الأفراد عند وجود أرصدة نقدية زائدة نتيجة زيادة العرض النقدي الحفاظ على المستوى السابق المرغوب من الأرصدة الزائدة، وهذا ما ينتج عنه ارتفاع في الدخل الحقيقي نتيجة الزيادة الجديدة في الطلب على السلع والخدمات، وهذه الزيادة في الدخل الحقيقي تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وهذا الارتفاع يسمى اثر الدخل؛

ثالثاً: أثر مستوى الأسعار المتوقع

حيث انه يمكن أن تتسبب الزيادة في المعروض النقدي في ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يسبب زيادة في الطلب على النقود، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة؛

رابعاً: أثر التضخم المتوقع

مع ارتفاع المستوى العام للأسعار يتأثر معدل التضخم الأمر الذي يؤدي إلى مطالبة المقرضين علاوة مقابل معدل التضخم المتوقع والذي يعد من مكونات سعر الفائدة، وفي المقابل سيوافق المدينون على دفع علاوة

التضخم ضمن سعر الفائدة ولاسيما إذا كانوا سيقومون باستخدام الأرصدة النقدية الحقيقية في شراء عقارات قد ترتفع قيمتها على الأقل بنفس معدل التضخم، وهذا ما يعني أن اثر التضخم المتوقع سيرفع سعر الفائدة الأساسي.

الفرع الثاني: قناة سعر الصرف

نظرا لتزايد اندماج الاقتصاديات الوطنية والتحول إلى سعر الصرف المرن، أصبح لسعر الصرف دورا هاما في نقل اثر السياسة النقدية وذلك بتأثيره على صافي الصادرات وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي، ويمكن مناقشة التأثير من خلال سعر الصرف على كل من أسعار المستوردات والصادرات وصافي الأصول الأجنبية المقتناة، ويتم التأثير عن طريق سعر الصرف من خلال الآثار التالية: (بن عمرة، 2014-2015، الصفحات 117,118)

أولاً: الأثر على المستوردات

حيث يؤدي انخفاض قيمة العملة الوطنية إلى ارتفاع أسعار المستوردات وهذا ما ينعكس على ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهو ما يعني ارتفاع معدل التضخم بشكل مباشر وسريع وغير مباشر عن طريق ارتفاع أسعار السلع الوسيطة؛

ثانياً: الأثر على صافي الواردات

حيث يؤدي سعر الصرف المنخفض إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وبالتالي زيادة التنافسية وتحسن الميزان التجاري، وهذا بدوره سيحفز الطلب على المستوى الكلي وبالتالي ارتفاع الأسعار؛

ثالثاً: الأثر على صافي الثروة

يقود انخفاض سعر الصرف إلى زيادة قيمة صافي الموجودات من القطاع الأجنبي وبالتالي صافي الثروة سوف يتأثر بذلك وفقا لرصيد الميزان بين جانبي الموجودات والمطلوبات الأجنبية.

الفرع الثالث: قناة الائتمان

يظهر دور هذه القناة في السياسة النقدية عندما تمارس السياسة النقدية سياسة انكماشية مما يجبر البنوك على تخفيض قروضها وأوراقها المالية، ويصبح المقرضون غير قادرين على إحلال الاقتراض غير البنكي.

وتتكون قناة الائتمان من مجموعة من العوامل التي توزع أثار تغيير سعر الفائدة الناتج عن تغيير العرض النقدي ومن ثم فهي ليست قناة مستقلة وإنما آلية تحسين الأوضاع، وتهتم دالة قناة الائتمان على ما يسمى علاوة التمويل الخارجي وهذه العلاوة هي الفرق بين تكاليف الأرصدة المتولدة خارجيا سواء من خلال إصدار سندات أو حقوق ملكية، وبين تكاليف الأرصدة المتولدة داخليا من خلال الاحتفاظ بجزء من الأرباح وأي تصرف يقوم به البنك المركزي على سعر الفائدة، ومن ثم تقييم علاوة التمويل في نفس الاتجاه (القرشي م.، 2008، صفحة 127).

الفرع الرابع: قناة أسعار السندات المالية

يبرز دور أسعار السندات المالية في نقل اثر السياسة النقدية من خلال قناتين هما: (طويل، 2015-2016، صفحة 70)

أولا: قناة اثر الثروة على الاستهلاك

حيث عرض النقود له تأثير على أسعار الأوراق المالية، فحين ينخفض عرض النقود سوف تنخفض أسعار السندات المالية، مما يخفض من قيمة الثروة المالية للجمهور، وبالتالي تنخفض قدرتهم في الإنفاق على الاستهلاك، مما ينتج عنه تراجع في النمو.

ثانيا: قناة توبين للاستثمار

وتقوم هذه القناة على قيمة مؤشر توبين الذي يمثل العلاقة بين قيمة المؤسسات في البورصات ومخزون رأس المال الصافي، حيث يحدد عن طريق قسمة القيمة السوقية للمؤسسة على تكلفة استبدال رأس المال لديها، فحين ينخفض عرض النقود تزيد نسبة الأوراق المالية وتقل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق على الأوراق المالية، هذا ما يدفع بالمستثمرين إلى بيع أوراقهم المالية الفائضة، مما يتسبب في هبوط الأسعار وبالتالي ينخفض مؤشر توبين، هذا ما يحد من حجم الاستثمار الذي يؤدي إلى تراجع النمو.

ومنه لا بد من واضعي السياسة النقدية العمل على تحديد القناة الأمثل لنقل اثر السياسة النقدية إلى المتغيرات الكلية حسب طبيعة الاقتصاد، خاصة من الجانب النقدي باعتباره نقطة العبور الأولى لهذا الأثر إلى الاقتصاد ككل.

المطلب الثالث: تحديات السياسة النقدية وحدودها في الدول النامية

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات المساهمة في تحقيق الاستقرار الإقتصادي، حيث يتم تحديد أهدافها بناء على أهداف السياسة الإقتصادية، إلا أنه ولنجاح هذه السياسة يجب أخذ التحديات التي يمكن أن تواجهها بعين الاعتبار عند وضع إجراءاتها من أجل الوصول إلى جعلها فعالة في التأثير على الوضع الإقتصادي خاصة في الدول النامية.

الفرع الأول: تحديات السياسة النقدية

تواجه السياسة النقدية خلال مسارها العديد من التحديات التي لا بد من توخي الحذر منها ومراعاتها عند تنفيذ السياسة النقدية، ونستعرض فيما يلي أهم هذه التحديات: (الغزو، 2017، الصفحات 177,178)

أولاً: مشكلة التوقيت

من المشاكل التي تواجه تنفيذ السياسة النقدية صعوبة التفرقة بين التقلبات المؤقتة في النشاط الإقتصادي والأزمات الحقيقية، وما ينتج عن هذه التقلبات والأزمات من تضخم في المستوى العام للأسعار أو الركود الإقتصادي، ونتيجة لتداخل العوامل الإقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتعدد الآراء إزاء حقيقة الوضع الإقتصادي في الدولة، قد يجد صانع القرار صعوبة في توقيت اتخاذ القرار بشكل السياسة النقدية التي ينبغي إنتهاجها؛

ثانياً: فترات الإبطاء في السياسة النقدية

في الكثير من الأحيان يكون تأثير السياسة النقدية في الاقتصاد الحقيقي بطيئاً، فرفع سعر الفائدة لمواجهة التضخم مثلاً قد يستغرق وقتاً طويلاً نسبياً حتى يؤثر في خفض المستوى العام للأسعار، وكذلك هو الحال عندما تهدف السياسة النقدية التوسعية لإخراج الإقتصاد من حالة الركود والبطالة، إذ أن خفض أسعار الفائدة قد يستغرق وقتاً طويلاً نسبياً لتحقيق التأثير على الإقتصاد الحقيقي؛

ثالثاً: الرقابة الحكومية على الأسعار والأجور

على الرغم من الجدلية في الإقتصاد الرأسمالي حول دول الحكومة في الرقابة على الأسعار والأجور، إلا أن الرقابة الجزئية على الأسعار والأجور قد تخدم السياسة النقدية، شريطة أن تنفذ بطرق غير مباشرة، أما

الرقابة الحكومية الصارمة على الأسعار والأجور فقد تشوه الأسواق وتؤدي لتقنين التوزيع عن طريق بطاقات التموين وظهور طوابير أمام مراكز التوزيع، وهذا قد يعزز من ظهور السوق الموازية واختفاء بعض السلع من الأسواق.

وبالتالي لا يمكن الإعتماد على السياسة النقدية لوحدها في معالجة المشاكل الإقتصادية، بل يجب أن تكون جزءا مكتملا لحزمة من الإجراءات الأخرى التي تقوم بها الحكومة مثل السياسة المالية، وأيضا ضرورة التنسيق بين كافة الجهات المنفذة للسياسات الاقتصادية (الغزو، 2017، صفحة 179).

الفرع الثاني: حدود السياسة النقدية في الدول النامية

تعاني الدول النامية من ضعف فيما يخص فعالية السياسة النقدية بسبب اختلال في بنيتها الاقتصادية وعلاقتها الاقتصادية هذا، بالإضافة إلى اختلال هيكل الائتمان القائم في هذا الدول، ومن بين ما تعانيه السياسة النقدية في هذه الدول ما يلي: (العلواني، 2014، الصفحات 120-122)

- إفتقار الدول النامية إلى وجود أسواق نقدية منظمة، كما تتميز بضيق نطاق الأسواق المالية إن وجدت ومن ثم ضعف فعالية سياسة معدل الخصم والسوق المفتوحة؛
- ضعف الدور الذي يقوم به البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية، ذلك يحول دون قيام البنوك التجارية بأي دور فعال في التأثير على النشاط الاقتصادي؛
- ضعف الدور الذي تقوم به النقود الائتمانية في الدول النامية، لان الأفراد يفضلون الاحتفاظ بموجوداتهم في صورة سائلة لضعف الثقة في البنوك التجارية؛
- تفضيل البنوك التجارية تقديم قروض قصيرة الأجل مقارنة مع القروض طويلة الأجل رغم مساهمة هذه الأخيرة في التنمية الاقتصادية؛
- عدم وجود استقرار في المناخ السياسي وتقلب وضع ميزان المدفوعات وتخلف النظم الضريبية وهو ما لا يشجع على الاستثمار الأجنبي؛
- إعتدال الدول النامية على الإنتاج الأولي، وارتباط هذه الأخير بالتجارة الدولية يعرض تلك الدول لتقلبات اقتصادية عنيفة نتيجة للتقلبات الواسعة في الطلب العالمي على الموارد الأولية؛
- عدم كفاية الدور الذي تلعبه البنوك والمؤسسات المصرفية في جمع وتعبئة المدخرات.

ومن ثم فإن فعالية السياسة النقدية في الدول النامية ضعيفة ومحدودة الأثر ولا تكفي لوحدها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، لذا لا بد أن يكون هناك تكامل بينها وبين السياسة المالية، فالدور الفعال والأساسي

حقا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار يكمن في تكامل السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية.

المطلب الرابع: العلاقة بين الاقتصاد الموازي وأهداف السياسة النقدية

تعد العلاقة بين الاقتصاد الموازي والسياسة النقدية جد وطيدة لما له من تأثير كبير على مسارها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، هذا ما يؤدي غالبا إلى تأثيره على مختلف أهدافها سواء بشكل سلبي أو ايجابي نتيجة لمجموعة الخصائص التي يتميز بها هذا النوع من الاقتصاد.

الفرع الأول: العلاقة بين الاقتصاد الموازي والسياسة النقدية

إن وجود ظاهرة الاقتصاد الموازي يعني أن الطلب على النقود بدافع المعاملات لا بد وأن يضاف إلى الدوافع الأساسية للاحتفاظ بالنقود، لان مثل هذا الطلب على النقد ليس حساسا لتغيرات معدلات الفائدة بسبب أن حاجة الأفراد إلى تجنب دفع الضريبية والرغبة في عدم الكشف عن ممارسة الأنشطة الموازية تكون قوية للغاية، وبذلك نقل مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة في الاقتصاد ككل.

كذلك فان وجود الاقتصاد الموازي يؤثر على السياسة النقدية من خلال سلوك الأساس النقدي (احتياطات البنوك والنقود السائلة) والتي يفترض أنها تحت تحكم وسيطرة البنك المركزي، وبما أن نسبة النقود السائلة المستخدمة في الاقتصاد الموازي تعد مرتفعة فان سياسة البنك المركزي سيكون لها تأثير اقل على ذلك الجزء من الأساس النقدي، فإذا ما كانت السياسة النقدية انكماشية سيؤدي ذلك إلى تقليل احتياطات البنوك وإلا انه لا يقلل من كمية النقود السائلة المحتفظ بها في الاقتصاد الموازي لغرض إجراء المعاملات داخله إلا إذا ترتب على السياسة الحكومية تخفيض في حجم الاقتصاد الموازي نفسه (الموسوي، البطاط، و الموسوي، 2016، الصفحات 38,39).

الفرع الثاني: العلاقة بين الاقتصاد الموازي والأهداف السياسة النقدية

نظرا لتميز الأنشطة القائمة في الاقتصاد الموازي بتسوية عملياتها في شكل سيولة نقدية لا بد أن يؤدي ذلك إلى التقليل من فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها نظرا لعدم تمكنها من التأثير على تلك الكتلة النقدية المتواجدة ضمن الاقتصاد الموازي.

أولاً: العلاقة بين الاقتصاد الموازي والأهداف الأولية للسياسة النقدية

تتمثل العلاقة بين الاقتصاد الموازي والأهداف الأولية للسياسة النقدية فيما يلي:

1. العلاقة مع المجمعات والاحتياطات النقدية

يؤثر وجود الاقتصاد الموازي على السياسة النقدية من خلال سلوك الأساس النقدي (الاحتياطات والمجمعات النقدية) والتي يفترض أنها تحت تحكم وسيطرة البنك المركزي، وبما أن نسبة النقود السائلة المستخدمة في الاقتصاد الموازي تعد مرتفعة فإن سياسة البنك المركزي سيكون لها تأثير أقل على ذلك الجزء من الأساس النقدي، فإذا ما كانت السياسة النقدية انكماشية سيؤدي ذلك إلى تقليل احتياطات البنوك (الموسوي، البطاط، و الموسوي، 2016، صفحة 38).

2. العلاقة مع ظروف سوق النقد

يتسبب وجود السوق الموازية للنقد في تسرب النقود الائتمانية خارج النظام البنكي بهدف اكتنازها، ومن ثم تجميعها وتحويلها إلى أرصدة قابلة للإقراض داخل السوق الموازية سواء لتسوية المعاملات الشرعية أو غير الشرعية، وبالتالي فإن خروج هذه النقود من سوق النقد الرسمي يقلل من نشاطه وعدد المعاملات داخله مما يقلل تأثير البنك المركزي على الوضع النقدي من خلاله (بورعدة، 2013-2014، الصفحات 106,105).

ثالثاً: العلاقة بين الاقتصاد الموازي والأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

تتمثل العلاقة بين الاقتصاد الموازي والأهداف الوسيطة للسياسة النقدية فيما يلي: (اندراس، 2005، الصفحات 63-65)

1. العلاقة مع سعر الفائدة

إن وجود السوق الموازي للائتمان عادة ما يكون نتيجة زيادة الطلب على الأموال القابلة للإقراض فيه بسبب عدم قدرة السوق الرسمية للائتمان، مما يؤدي إلى نشوء سعر فائدة أعلى عن ذلك السعر المحدد من طرف البنك المركزي؛

2. العلاقة مع سعر الصرف

يتسبب وجود سوق الصرف الموازي إلى نشوء سعر صرف أعلى عن ذلك السعر في السوق الرسمية للصرف نتيجة لقلّة الكمية المعروضة من العملة الأجنبية، هذا ما يؤدي إلى عدم قدرة السلطات النقدية التحكم في سعر الصرف الفعلي وبالتالي ضعف قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية؛

3. العلاقة مع العرض النقدي

يعتبر العرض النقدي الأداة الأساسية التي تعتمد عليها السياسة النقدية في التأثير على الوضع الاقتصادي، إلا أن وجود الاقتصاد الموازي سوف يؤدي إلى امتصاص جزء من هذا العرض إليه وبالتالي تصبح فعالية السياسة النقدية معدومة على ذلك الجزء من العرض النقدي، هذا ما يؤدي إلى وضع خطط لاستهداف إحدى الأهداف الوسيطة والمتمثلة في العرض النقدي من أجل تحقيق الهدف النهائي غير فعالة.

ثالثاً: العلاقة بين الاقتصاد الموازي والأهداف النهائية للسياسة النقدية.

تتمثل العلاقة بين الاقتصاد الموازي وأهداف السياسة النقدية النهائية فيما يلي: (نبيه، 2008، الصفحات

87-90)

1. العلاقة مع هدف مستويات البطالة (التشغيل الكامل)

يعتبر معدل البطالة من الأمور الحيوية من الناحية السياسية والاقتصادية، ومن هنا تظهر أهمية الاقتصاد الموازي في قدرته على توفير فرص عمل للأفراد الذين لم يفلحوا في الحصول على فرصة عمل في الاقتصاد الرسمي. وبما أن هذه العمالة عادة ما تكون غير مسجلة فإن الأرقام الرسمية عن معدلات البطالة تصبح غير واقعية باعتبار أن معدل البطالة يقوم على أساس المسوحات التي تقوم على إجابات الأفراد الذين لا يكشفون حقيقة حالتهم الوظيفية وعن عملهم في الأنشطة الموازية؛

2. العلاقة مع مستويات النمو الاقتصادي

عند وجود الاقتصاد الموازي فإن معدل النمو الحقيقي في الاقتصاد سوف تختلف عن معدل النمو المسجل، فإذا كان الاقتصاد الموازي والاقتصاد الرسمي ينموان بصورة متوازنة فإن التحيز في المؤشرات عن النمو الفعلي يصبح معدوماً، أما إذا تعدى معدل نمو الاقتصاد الموازي معدل النمو الخاص بالاقتصاد الرسمي

فان معدل النمو الاقتصادي العام في الاقتصاد ككل يصبح اقل من الواقع، ومن ثم يظهر تشوه المؤشرات الاقتصادية في صورة تقديرات غير حقيقية، وعلى ذلك فان قياسات الناتج القومي التي لا تأخذ حجم الاقتصاد الموازي في الحسبان تصبح غير مناسبة؛

3. العلاقة مع معدل التضخم (مستويات الأسعار)

إن وجود الاقتصاد الموازي يعني أن معدل التضخم سيكون مغالى فيه، حيث ستميل الأسعار في الاقتصاد الموازي إلى التزايد بمعدلات اقل عن تلك السائدة في الاقتصاد الرسمي خاصة، إذا كان الاقتصاد الموازي منافسا للاقتصاد الرسمي في تقديم نفس السلع والخدمات، فاحد جوانب الاستجابة للزيادة في الأسعار هو زيادة حجم النشاط في الاقتصاد الموازي إذ انه من المتوقع أن تكون الأسعار في الاقتصاد الموازي اقل من الأسعار في الاقتصاد الرسمي نتيجة أعبائه الضريبية والإجرائية، أما إذا كانت أغلبية السلع مدعمة أو تخضع للتسعير الجبري في الاقتصاد الرسمي كحال الدول النامية، أو تكون الخدمات محددة مع وجود فائض كبير في الطلب على السلع والخدمات، سوف يؤدي ذلك إلى تحيز بيانات التضخم، لأن السلع التي يحسب على أساسها الرقم القياسي للتكاليف المعيشية لا تتعامل مع الاقتصاد الموازي كواقع وإنما يتم الحساب على أساس الأسعار الرسمية لهذه السلع والخدمات، وهنا نواجه حالة من الاثنين إما مغالاة في معدلات التضخم وإما معدلات تضخم بأقل من الواقع.

4. العلاقة مع ميزان المدفوعات

في حال كان نشاط الاقتصاد الموازي يتميز بمستوى إنتاج جيد للسلع فانه يساعد على تخفيف نسبة الواردات من خلال إنتاجه للسلع التي لا تستوردها الدولة نتيجة غيابها في الاقتصاد الرسمي، وبالتالي يقلل من عجز ميزان المدفوعات للدول، أما في حال كان غير منتج فان السلع المستوردة للقيام بالأنشطة الرسمية، سوف تنتسرب على الاقتصاد الموازي مما يسبب عجز داخل الاقتصاد الرسمي وحاجة كبيرة لهذه السلع لإتمام أنشطته، هذا ما يدفعه إلى استيراد كميات أخرى من هذه السلع مما يزيد من تقادم العجز في ميزان المدفوعات (محمود و رمزي، 2019، صفحة 35).

خلاصة الفصل الأول:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل الإلمام بمختلف الجوانب النظرية لكل من الاقتصاد الموازي والسياسة النقدية، وكذا العلاقة بين الاقتصاد الموازي وأهداف السياسة النقدية نظريا، وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

1. ظاهرة الإقتصاد الموازي هي ظاهرة إقتصادية قديمة النشأة، إذ أن الأنشطة الموازية قد مارسها الإنسان منذ ظهوره قبل ظهور الدولة وجهازها الرقابي، بمعنى قبل ظهور الإقتصاد الرسمي الذي تحكمه السلطات الحكومية للدول؛
2. تنقسم أنشطة الإقتصاد الموازي إلى أنشطة مشروعة يمكن مزاولتها في الإقتصاد الرسمي بشكل قانوني لكنها تقام في الاقتصاد الموازي دون وجود رخصة قانونية مثل عمليات البيع في الأسواق الأسبوعية على الطاولات والنقل البري للأفراد غير المرخص، وأنشطة غير مشروعة لا يسمح بها القانون حتى في إطار النشاط الرسمي كعمليات تهريب السلع والمتاجرة بالممنوعات؛
3. على الرغم من النظر إلى مصطلح الإقتصاد الموازي بشكل سلبي إلا انه يحمل العديد من الآثار الإيجابية سواء الإقتصادية أو الإجتماعية أهمها توفير الدخل للأفراد الناشطين فيه الذين فشل الإقتصاد الرسمي في توظيفهم، بالإضافة إلى التقليل من واردات الدولة من السلع في حال كان الإقتصاد الموازي إقتصاد منتج؛
4. اختلفت آراء النظريات الإقتصادية حول فعالية السياسة النقدية بين تأثيرها المباشر على المستوى العام للأسعار مثل ما ترى المدرسة النقدية التي تعتبر، وبين تأثيرها غير المباشر في المدرسة الكينزية التي أخذت بعين الاعتبار حالة التشغيل غير الكامل للاقتصاد؛
5. تعتبر الأهداف النهائية للسياسة النقدية من أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية للدول، ومن أجل تحقيقها لهذه الأهداف لابد من تحقيق الأهداف الأولية والوسيطية والتي تحدد من طرف السلطة النقدية حسب الهدف النهائي الأساسي؛
6. يعتمد نجاح السياسة النقدية على مجموعة من الأسس والشروط والعوامل حسب درجة تطور الدولة اقتصاديا واجتماعيا، ومن بين هذه العوامل في الدول التي تحتوي على ظاهرة الاقتصاد الموازي هي أهمية هذا الاقتصاد ومدى توسعه فيها، كما أنها قد تواجه مجموعة من التحديات التي تجعل تأثيرها على الهدف النهائي يستغرق وقتا أطول.

الفصل الثاني

انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة
النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

تمهيد:

لا يكاد يخلو أي اقتصاد في العالم من وجود بعض الأنشطة غير المصرح بها التي تندرج ضمن أنشطة الاقتصاد الموازي ومن بينها الجزائر، خاصة بعد قيام الدولة الجزائرية بمجموعة من الإصلاحات منتصف التسعينات بعد التوجه نحو اقتصاد السوق والتي أسفرت عن تسريح حجم معتبر من العمالة بعد غلق بعض المؤسسات العمومية، ولقد أصبحت ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر تحظى بأهمية بالغة من طرف مختلف السلطات الجزائرية نظرا لتوسع أنشطته وتعدد آثاره على الاقتصاد الوطني في الآونة الأخيرة، حيث يعتبر بعض المختصين انه من بين أهم الأسباب التي تعرقل النمو والتطور الاقتصادي في الجزائر نتيجة لعدم تحقق الاستقرار الاقتصادي على الرغم من جهود مختلف الجهات الحكومية.

وتعتبر السياسة النقدية من بين الأدوات التي تعتمد عليها الحكومة الجزائرية للتأثير على الوضع النقدي الذي بدوره يؤدي إلى التأثير على الوضع الاقتصادي ككل والتي اقرها قانون النقد والقرض 90-10، وتختلف أدوات السياسة النقدية المطبقة من طرف السلطات النقدية الجزائرية نظرا لاختلاف طبيعة الاقتصاد الوطني الذي عرف خلال العقد الأول ومنتصف العقد الثاني من الالفينيات انتعاشا ملحوظا في إيرادات الدولة نتيجة ارتفاع الإيرادات البترولية، هذا ما جعل السلطات النقدية تتجه نحو امتصاص السيولة النقدية سعيا منها إلى المحافظة على استقرار الاقتصاد الوطني من خلال تحقيق الأهداف المرجوة منها.

ونظرا لأهمية كلا المتغيرين في الاقتصاد الجزائري سوف نحاول دراسة انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة عن طريق مجموعة من الاختبارات القياسية بالاعتماد على السلسلة رقم 10 من برنامج Eviews.

وقد تم تقسيم الفصل على النحو التالي:

- المبحث الأول: تطور الاقتصاد الموازي في الجزائر وموقف الحكومة منه؛
- المبحث الثاني: مجالات وجود الاقتصاد الموازي في الجزائر؛
- المبحث الثالث: سير السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)؛
- المبحث الرابع: أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)؛
- المبحث الخامس: دراسة قياسية لانعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000).

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

المبحث الأول: تطور الإقتصاد الموازي في الجزائر وموقف الحكومة منه

تواجه الجزائر على غرار باقي الدول تحدي التصدي لمشكلة تنامي حجم الاقتصاد الموازي، التي بدأت ملامحه تظهر وبشكل جلي مع الفترة الانتقالية التي عرفت الجزائر بانتقالها لاقتصاد السوق، والتي تعرض فيها الاقتصاد الجزائري لضغوط كبيرة خصوصا مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، حيث كان هذا الأخير بمثابة الحل في تلك الفترة فقد كان الملجأ الوحيد للعديد من الأفراد والمؤسسات، وكذلك الأوضاع السياسية والأمنية خلال ما تسمى بالعشرية السوداء، مما جعل الأمر سهلا في تنامي هذه الظاهرة.

المطلب الأول: مراحل تطور الإقتصاد الموازي في الجزائر

تعتبر الجزائر من بين البلدان التي تعاني من ظاهرة الاقتصاد الموازي، هذا الأخير الذي ظهر نتيجة الأوضاع والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفت الجزائر مثل سياسة الانفتاح الاقتصادي ودخول العولمة في كافة الجوانب، وقد مر تطور الاقتصاد الموازي في الجزائر بمجموعة من المراحل وذلك حسب التغيرات الحاصلة في البنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة وهي كالتالي:

الفرع الأول: الفترة من 1962 إلى 1985

تميزت الجزائر في هذه الفترة بتبني نظام إشتراكي قائم على التخطيط المركزي، وقد شهدت خلال بداية هذه المرحلة وضعية اقتصادية جد صعبة مما استدعى إلى تركيز السلطات على العمل لبناء قاعدة صناعية ثقيلة والاعتماد على المنشآت العمومية في توفير معظم الخدمات وإنشاء المزارع الكبرى، بالإضافة إلى العمل على تأميم قطاع المحروقات 1971، كما أنها استفادت من الطفرات النفطية خلال هذه المرحلة الأمر الذي ساعد على توفير مدخرات محلية كافية لإرساء بنية اقتصادية متينة، هذا ما ساهم في تخفيض معدلات البطالة حيث أن أغلبية الأفراد كانوا يشتغلون في المؤسسات والقطاعات العمومية التي شيدت آنذاك، كما أن هذه المرحلة قد عرفت غياب شبه تام لمظاهر الاقتصاد الموازي ولم تمنح اهتماما من قبل السلطات حيث اقتصر مظاهره على الأنشطة الفلاحية البسيطة وأنشطة الأسر المعيشية خاصة من قبل النساء والشيوخ والأطفال فقط (بلقايد و بن زاير، 2016، صفحة 130).

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الفرع الثاني: الفترة من 1986 إلى 1999

شهد الاقتصاد الجزائري منذ بداية الفترة تحولات جذرية في بنيته وذلك بعد أزمة النفط سنة 1986 حيث عرفت أسعاره انهيارا معتبرا مما اثر سلبا على وضعية ميزان المدفوعات والذي أدى إلى ندرة بعض السلع الاستهلاكية، هذا ما اجبر الدولة على القيام بمجموعة من الإصلاحات المجسدة في بادئ الأمر في إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام سنة 1989 وتحرير الاقتصاد الوطني، بالإضافة على إصلاح سنة 1994 والذي انتهى بالخضوع إلى شروط إعادة الجدولة المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي والتي من أهمها الخصخصة، إلغاء دعم الأسعار وتحريرها، تشجيع الاستثمار الخاص، تحرير التجارة الخارجية وغيرها من الشروط، حيث خلفت إعادة الجدولة آثار سلبية سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أبرزها ارتفاع معدلات البطالة مما دفع بالأفراد إلى التوجه إلى السوق الموازية للعمل كحل لذلك (بوخيوط، 2014-2015، صفحة 185)، بالإضافة إلى الأزمة السياسية والأمنية الحادة التي عرفت الجزائر خلال فترة التسعينيات والتي تسببت في ضعف البنية الاقتصادية لها وما نتج عنها من تدهور جل المؤشرات الاقتصادية الكلية، كل هذه العوامل ساهمت في استفحال وتوسع نطاق الأنشطة الموازية داخل الاقتصاد الجزائري، والجدول الموالي رقم (05) يوضح تطور معدلات البطالة خلال الفترة (1986-1999).

الجدول رقم (05): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1986-1999)

(الوحدة: نسبة مئوية)

السنة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
البطالة%	18,4	20,1	21,8	18,1	19,8	20,3	21,4
السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
البطالة%	23,2	24,4	28,1	28	28	28	29,3

source: IMF Data; Unemployment Rate (Percent); Algeria; Periode (1980-2024); 2019

نلاحظ من خلال الجدول السابق ارتفاع معدلات البطالة خلال هذه الفترة حيث ارتفعت بنسبة 3,4% منذ بداية الفترة إلى سنة 1988 نتيجة بداية ظهور تداعيات الأزمة النفطية على الاقتصاد الجزائري، كما ارتفعت معدلات البطالة خلال فترة التسعينيات بشكل كبير إذ بلغت في نهاية الفترة 29,3% حيث سجلت معدلات البطالة في نهاية الفترة ارتفاع بنسبة 9,5% بالمقارنة مع بدايتها وذلك للظروف الاقتصادية التي

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

عاشت الجزائر في تلك الفترة، بالإضافة إلى الأزمة السياسية والأمنية الحرجة التي مستها والتي كان لها دورا كبيرا في زيادة عدد البطالين في الدولة.

الفرع الثالث: الفترة من 2000 إلى 2014

تميزت هذه الفترة باستعادة الجزائر لتوازناتها الاقتصادية الكلية رافقها انخفاض محسوس في معدلات البطالة وذلك بعد تطبيق مجموعة من البرامج أهمها برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج دعم النمو (2005-2009)، بالإضافة إلى برنامج التنمية المستدامة (2010-2014)، كما عرف ميزان المدفوعات تحسنا نتيجة ارتفاع أسعار النفط باعتباره مصدر أساسي لإيرادات الدولة (بوعافية و بن قيدة، 2018، صفحة 257)، هذا ما حفز الدولة على تخصيص مبالغ معتبرة للنهوض بالاقتصاد من خلال توسيع الوعاء الضريبي من أجل تحصيل موارد مالية أكبر، مما أدى إلى زيادة معدلات التهرب الضريبي وظهور أنشطة التهريب السليبي عبر الحدود كإحدى أشكال التهرب الضريبي، كل هذه العوامل أدت إلى تطور وتوسع مجال الاقتصاد الموازي في الجزائر (بودلة و كواديك، 2018، صفحة 167).

الفرع الرابع: الفترة من 2015 إلى يومنا هذا

واجهت الجزائر منذ سنة 2014 وكغيرها من الدول النفطية أزمة اقتصادية جديدة جراء تهاوي أسعار النفط في السوق العالمية مما دفع بالسلطات إلى فرض ضرائب ورسوم جديدة خاصة على أسعار الكهرباء والوقود، وذلك من خلال تطبيق قانون المالية لسنة 2016 كإجراء لاسترجاع الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الموازي وإدخالها في دائرة الاقتصاد الرسمي لغرض استغلالها في مواجهة الأزمة (بودلال، 2018، صفحة 222)، هذا ما زاد من توسع نطاق الأنشطة الموازية نتيجة توسع العبء الضريبي إذ تعتبر هذه الأنشطة كرد فعل من الأعوان الاقتصاديين على التعسفات الضريبية المفروضة من قبل السلطات الحكومية.

مما سبق نجد أن أنشطة الاقتصاد الموازي في الجزائر بدأت في الظهور منذ منتصف الثمانينيات، وتنامت نتيجة لمجموعة من العوامل كان أبرزها الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر بعد أزمة النفط لسنة 1986 فقد تزايدت المعاملات الاقتصادية في القطاع الموازي نتيجة لعجز سوق العمل عن احتواء الفائض من اليد العاملة وفشل مختلف سياسات الإصلاح التي تبنتها الحكومة خلال مختلف المراحل.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

المطلب الثاني: أسباب تطور حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر

من بين أهم الأسباب التي ساهمت في استفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر وتطور حجمه ما يلي: (قوري يحي، 2018، صفحة 191)

- مخلفات الأزمة الاقتصادية والسياسية والأمنية التي عرفت الجزائر منذ منتصف الثمانينيات إلى غاية تسعينيات القرن الماضي والتي كان لها العديد من الآثار الاجتماعية السلبية من بينها البطالة حيث وجد القطاع الاقتصادي الرسمي غير قادر على استيعاب ذلك العدد من البطالين؛
- تعقد الإجراءات الإدارية وظهور البيروقراطية التي تسببت في نفور الأعوان الاقتصاديين خاصة المستثمرين من القطاع الرسمي بسبب طول مدة الإجراءات والتكاليف الإضافية؛
- انتشار ظاهرتي الرشوة والمحسوبية في جل القطاعات مما أدى إلى عدم التوزيع الأمثل للموارد خاصة المالية منها؛
- مخلفات انتهاج سياسة تحرير التجارة الخارجية منها ارتفاع عرض السلع الاستهلاكية التي أثرت سلبا على الاستثمارات المحلية المنتجة، ظهور علامات تجارية مقلدة خاصة للسلع الأجنبية والمتاجرة بها في الأسواق الموازية للسلع، بالإضافة إلى نشوء سوق موازية للصرف التي يلجأ لها المستوردون للحصول على العملة الصعبة لتسوية معاملاتهم الخارجية، هذا في ظل عجز بنك الجزائر عن تغطية الطلب المتزايد على العملة الصعبة؛
- ارتفاع معدلات الضريبة وتنوعها التي أثقلت كاهل التجار الناشطين في الأسواق الرسمية مما دفع بالكثير منهم إلى تفضيل العمل في الأسواق الموازية للتهرب من دفع الضريبة وبالتالي تعظيم الأرباح؛
- زيادة عدد البطالين نتيجة تسريح العمال في إطار حوصصة المؤسسات الاقتصادية وإعادة هيكلتها.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

الجدول رقم (06): حجم الاقتصاد الموازي كنسبة من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2017-1990)

(الوحدة: نسبة مئوية)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الاقتصاد الموازي	27,48	28,31	35,81	38,37	34,98	35,51	33,07	32,17	36,33
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاقتصاد الموازي	34,02	34,10	32,82	33,88	36,51	37,83	38,15	40,18	43,68
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الاقتصاد الموازي	43,67	42,93	44,43	47,57	50,45	46,23	49,53	50,98	47,43
السنة	2017								
الاقتصاد الموازي	50								

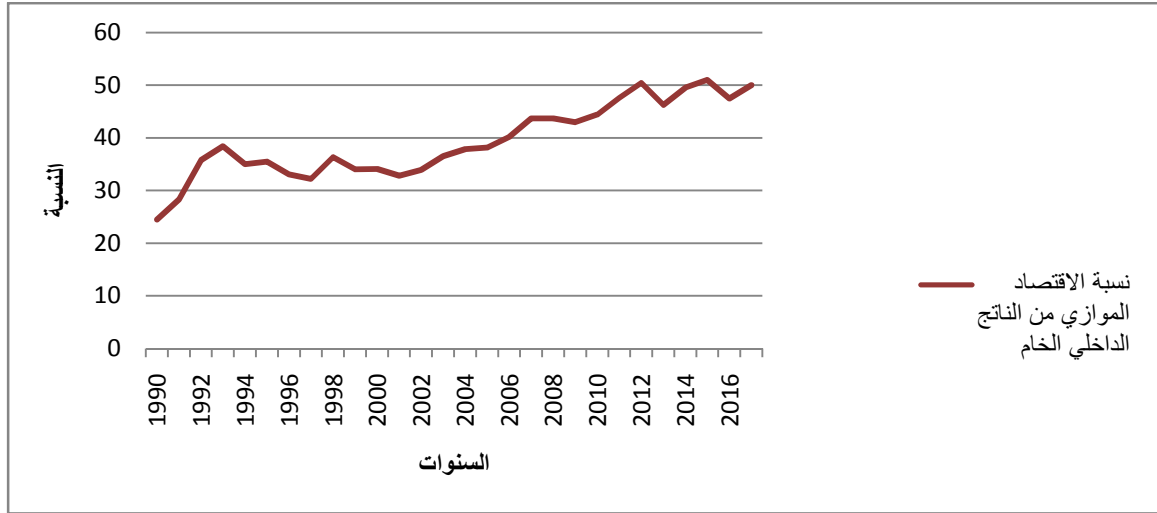
المصدر: قوري يحي عبد الله؛ تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج MIMIC للفترة 1970-2016؛ مجلة الأبعاد الاقتصادية؛ العدد 8؛ جامعة بومرداس؛ الجزائر؛ جويلية 2018؛ ص 49
 بن تركي أمينة، زعموم صبرين؛ الاقتصاد الموازي في الجزائر -أسبابه ونتائجه-؛ مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية؛ المجلد 3؛ العدد 2؛ المركز الجامعي الوشريسي؛ الجزائر؛ سبتمبر 2019؛ ص 66

نلاحظ من خلال الجدول السابق تطور حجم الاقتصاد الموازي كنسبة من الناتج الداخلي الخام حيث قدر بنسبة 27,48% في بداية التسعينيات ليواصل الارتفاع بشكل عام مع وجود بعض الانخفاض الطفيف بين السنوات بسبب الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني غير المستقر خاصة خلال فترة التسعينيات، إلا أنه منذ سنة 2010 بدا في تسجيل معدلات مرتفعة نسبيا وبلغ ذروته سنة 2015 بتسجيله نسبة 50,98% من الناتج الداخلي الخام وهي نسبة تعتبر مثيرة للمخاوف ولها آثار سلبية معتبرة على الاقتصاد باعتبار أن أنشطة هذا النوع من الاقتصاد غير خاضعة للضريبة مما يكبد الخزينة العمومية خسارة كبيرة لجزء مهم من الإيرادات، بالإضافة إلى آثاره على المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن الوضع الاقتصادي للجزائر في العالم وأمام مختلف الهيئات الدولية.

ويعتبر وجود الاقتصاد الموازي بهذا الحجم من بين أهم معوقات سير ونجاح الاقتصاد الرسمي نتيجة لقدرته على امتصاص جزء معتبر من الموارد سواء المالية أو السلعية التي كان من المفترض تشغيلها في الاقتصاد الرسمي.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

الشكل رقم (08): منحني بياني يوضح تطور حجم الاقتصاد الموازي كنسبة من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2017-1990)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاستخدام برنامج EXCEL بناء على معطيات الجدول رقم (6)

المطلب الثالث: موقف الحكومة الجزائرية من الإقتصاد الموازي

نظرا لكبر حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر وتعدد آثاره السلبية على الاقتصاد الوطني أصبح من الواجب على الدولة التحرك ومواجهته لتجنب المزيد من آثاره، حيث سعت الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها أن تعيق أنشطة هذا النوع من الاقتصاد والحد من توسعه وذلك من خلال: (رقيق و بورعدة، 2018، صفحة 91)

- الملاحقة المستمرة للعاملين في الأنشطة الموازية وتحرير عقوبات ومحاضر ضدهم، بالإضافة إلى إصدار قرارات إدارية بغلق مؤسساتهم؛
- القيام بحملات واسعة ضد التجار غير القانونيين خاصة تجار الأرصفة نظرا لاستفحال هذا النوع من الأنشطة في الأسواق الجزائرية؛
- توسيع نطاق التفتيش على الأنشطة التجارية خاصة من جانب الأمن ومطابقة المعايير؛
- تخصيص الحكومة برامج لامتناس ظاهرة الاقتصاد الموازي عن طريق بناء أكثر من 30 سوق جملة و 800 سوق تجزئة، بالإضافة إلى 1000 سوق جوارية وذلك بالتعاون بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزارة التجارة في إطار انجاز الشبكة الوطنية للتوزيع الواردة في المخطط الخماسي لسنة 2012.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

بالإضافة إلى إطلاق السلطات النقدية لبعض المنتجات المالية الإسلامية في البنوك العمومية التقليدية من خلال النظام رقم 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها في البنوك والمؤسسات المالية كمحاولة لاستقطاب جزء من الكتلة النقدية خارج الجهاز البنكي وخاصة المتواجدة في الاقتصاد الموازي.

المبحث الثاني: مجالات وجود الإقتصاد الموازي في الجزائر

لقد شهد الاقتصاد الموازي في الجزائر توسعا كبيرا وملحوظا خلال السنوات الأخيرة حيث نجد انه قد استطاع أن يشمل تقريبا كل القطاعات الاقتصادية وينسب متفاوتة حسب طبيعة القطاع، وذلك نظرا للتغيرات الموجودة في الاقتصاد الوطني ككل وفي القطاع في حد ذاته بشكل خاص.

المطلب الأول: الإقتصاد الموازي في قطاع السلع والخدمات

يعتبر قطاع السلع والخدمات من أكثر القطاعات في الجزائر التي مسها الاقتصاد الموازي وذلك بسبب انخفاض الأسعار في الأسواق الموازية للسلع والخدمات نتيجة لقلة التكاليف فيها، حيث تشير الإحصائيات إلى وجود أكثر من 200.000 تاجر غير شرعي وحوالي 700 سوق غير منظمة، وينشط في هذه الأسواق كل من الباعة المتجولون والمؤسسات الإنتاجية التي لا تقوم بتأدية التزاماتها الضريبية، بالإضافة إلى الباعة الناشطين في الأسواق الأسبوعية التي تنظمها البلديات في مختلف أنحاء الوطن (رقيق و بورعدة، 2018، صفحة 82)، ومن أهم المصادر التي تتزود بها هذه الجهات بالسلع والخدمات ما يلي: (رقيق و بورعدة، 2018، صفحة 82)

- المؤسسات الأسرية الحرفية التي تنشط بطرق غير رسمية، التي توفر المنتجات الحرفية والمنتجات منزلية الصنع؛
- الورشات البسيطة والمؤسسات الصغيرة غير الخاضعة للضريبة التي تنتج سلع وخدمات غير مطابقة لمعايير الإنتاج والأمن والتي تتميز بسعر تنافسي؛
- أنشطة تهريب السلع الممنوعة من الاستيراد أو التصدير خاصة عبر الحدود البرية للدولة.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

وتشير الدراسات إلى أن حوالي 80% من السلع المزورة مصدرها الاستيراد غير القانوني خاصة من خلال ما يعرف بتجارة الشنط، كما أن 55% من هذه السلع مصدرها الصين وتايوان وتايلندا، لتأتي بعدها المنتجات المستوردة بطريقة غير قانونية من أوروبا خاصة إيطاليا وتركيا، في حين أن السلع المقلدة المنتجة في الجزائر تمثل ثلث المنتجات المتداولة (قهوجي، مطالي، و بغداد، 2020، صفحة 144).

ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى نشوء الأسواق الموازية للسلع والخدمات في الآونة الأخيرة في الجزائر هو انتهاج الدولة لسياسة التقشف من خلال التقليل من حصص استيراد بعض المنتجات أو منعها نهائيا، سياسة دعم الأسعار الاستهلاكية وتحديدها، بالإضافة إلى احتكارها لنسبة معتبرة من أنشطة التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: الاقتصاد الموازي في قطاع الشغل

نتيجة لضعف قدرة الاقتصاد الوطني على خلق مناصب الشغل أمام العدد المتزايد من البطالين للعديد من الأسباب بدأت تظهر الأنشطة الموازية في قطاع التشغيل كوسيلة للخروج من البطالة وتوفير الدخل لتغطية أعباء المعيشة، ويعود ذلك إلى الاعتماد الكبير على القطاع العام في خلق مناصب الشغل بسبب قلة المناصب في القطاع الخاص وحتى إن وجدت فإن العمال يتجنبونها ويفضلون العمل في القطاع العام بسبب النقائص الموجودة العمل لدى الخواص خاصة من ناحية الأجر (بلقائ، 2017، صفحة 704).

كما أن الزيادة التي عرفتها الجزائر في نسبة المهاجرين غير الشرعيين من الدول الإفريقية والعربية بسبب الأوضاع الاستثنائية التي عرفتها تلك البلدان ساهمت في توسع التشغيل الموازي لان ليس لهم بديل غير العمل في القطاع الموازي لتوفير دخول تضمن لهم مستوى معيشي مقبول ولو باجر متدني، حيث تشير الإحصائيات إلى وجود حوالي 10 آلاف مهاجر غير شرعي ينشطون في سوق التشغيل بطريقة غير قانونية أغلبهم من الدول الإفريقية (العيد، 2017)، بالإضافة إلى أكثر من 250 ألف مهاجر غير شرعي من المغرب يشتغل أغلبهم في مجال زخرفة الجبس والفلاحة وهذا حسب إحصائيات الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان (سكية، 2017).

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

والجدول الموالي رقم (07) الموالي يوضح تطور نسبة كل من التشغيل الرسمي والتشغيل الموازي من إجمالي التشغيل في الجزائر باستثناء التشغيل في القطاع الزراعي خلال الفترة (2001-2013) حسب الديوان الوطني للإحصائيات ONS

الجدول رقم (07): تطور نسبة التشغيل الرسمي والتشغيل الموازي من إجمالي التشغيل في الجزائر دون

قطاع الزراعة خلال الفترة (2001-2013) (الوحدة: نسبة مئوية)

السنة	2001	2003	2004	2005	2006	2007
التشغيل الرسمي	66,5	64,2	58,5	58,7	55	56,2
التشغيل الموازي	33,5	35,8	41,5	41,3	45	43,8
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
التشغيل الرسمي	55,9	55,4	54,4	59,3	62,3	62,6
التشغيل الموازي	44,1	44,6	45,6	40,7	37,7	37,4

Source: ONS; Enquête Emploi Auprès des Ménages 2014; Collection Statistiques; № 198/2016; P31

يتبين من خلال الجدول السابق أهمية المكانة التي يحظى بها التشغيل الموازي في قطاع الشغل في الجزائر حيث نجد انه في تزايد مستمر منذ بداية الفترة إلى غاية سنة 2010 إذ بلغ ذروته فيها وسجل ما نسبته 45,6% من إجمالي التشغيل، وبالتالي يمكن اعتباره منافسا للتشغيل الرسمي لأنه استطاع أن يحتل ما يقارب نصف سوق الشغل في الجزائر وذلك لعدم قدرة السوق الرسمية للشغل على استيعاب الطلب المتزايد على مناصب العمل، بالإضافة إلى المزايا التي يختص بها السوق الموازي للشغل وأهمها المرونة التي جعلت العديد من العمال يفضلون العمل فيه على العمل السوق الرسمية، في حين بدأت نسبة التشغيل الموازي في الانخفاض منذ سنة 2011 حيث سجلت في نهاية الفترة ما نسبته 37,4% نظرا لبداية نشاط العديد من المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة التي تدعمها الدولة والتي ساهمت في توجيه الشباب من السوق الموازية إلى السوق الرسمية للشغل، حيث تشير الدراسات إلى أن سياسات التشغيل المنتهجة في الجزائر خلال العقد الأخير قد ساهمت في الحد من أنشطة السوق الموازية للعمل من خلال توفيرها لمناصب العمل (دحمان، سليمان، و بوزكري، 2019، صفحة 6).

وعلى الرغم من هذه النسبة المعتبرة التي يحظى بها التشغيل الموازي إلا انه لا يمكن إنكار دوره الايجابي في تحقيق الأمن الاجتماعي من خلال توفير فرص عمل للبطالين عوض التوجه إلى الجريمة للحصول على المال مما يستوجب على الدول التعامل بحظر مع الأنشطة الموازية في قطاع الشغل بشكل خاص.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

والجدول الموالي رقم (08) يوضح تطورات معدلات البطالة خلال نفس الفترة حيث نلاحظ أنها في انخفاض مستمر حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم (08): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2013-2001)

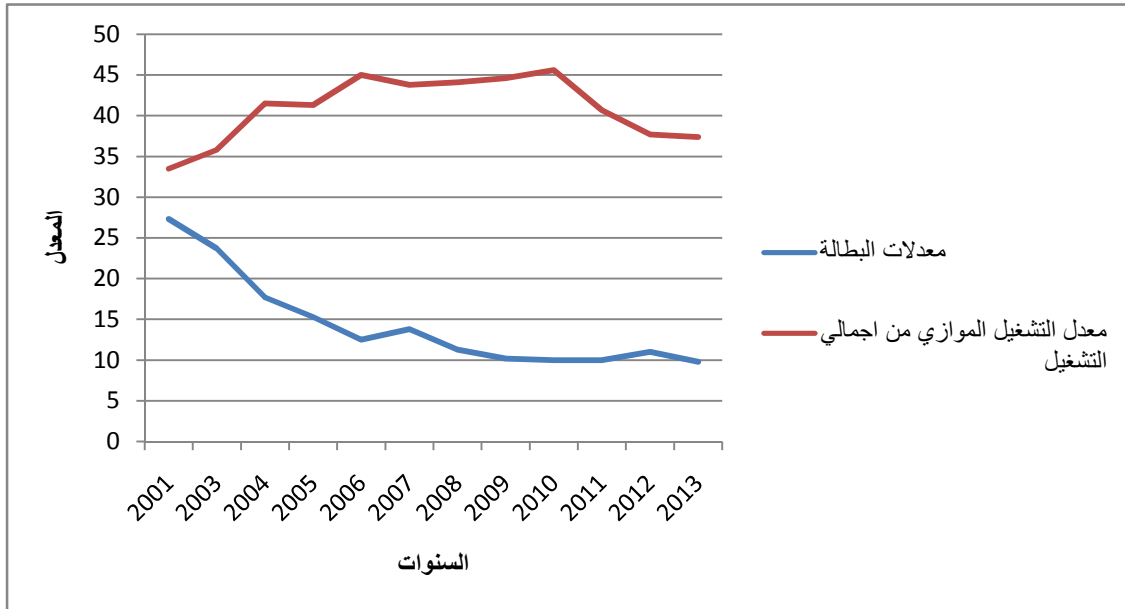
(الوحدة: نسبة مئوية)

السنة	2001	2003	2004	2005	2006	2007
البطالة	27,3	23,7	17,7	15,3	12,5	13,8
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
البطالة	11,3	10,2	10	10	11	9,8

source: IMF Data; Unemployment Rate (Percent); Algeria; Periode (1980-2024); 2019

ولتوضيح العلاقة أكثر بين التشغيل الموازي ومعدلات البطالة نستعين بالشكل رقم (9) الموالي والذي يوضح تطورات كل من معدلات البطالة ومعدلات التشغيل الموازي في الجزائر خلال الفترة (2013-2001).

الشكل رقم (09): منحنى بياني يوضح تطور معدلات البطالة والتشغيل الموازي في الجزائر خلال الفترة (2013-2001)



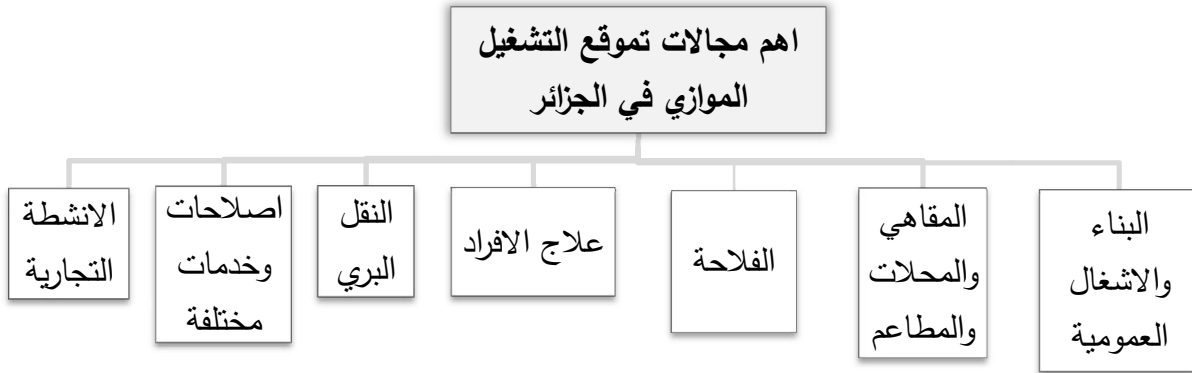
المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج EXCEL بناء على معطيات الجدولين رقم (7) و(8)

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

نلاحظ من خلال الشكل السابق انخفاض معدلات البطالة مقابل ارتفاع معدلات التشغيل الموازي منذ سنة 2001 إلى غاية 2010 حيث سجلا خلال سنة 2010 ما نسبته 10% و 45,6% على التوالي وذلك بسبب تزايد توجه البطالين خاصة من فئة الشباب إلى العمل في القطاع الموازي كحل لإيجاد فرص للعمل ولو بشكل غير قانوني مقابل التنازل عن العديد من الحقوق التي من المفترض أن يحصل عليها العامل أولها التأمين الاجتماعي والصحي من أجل الحصول على الأجر الذي يضمن لهم تلبية حاجاتهم من أساسيات الحياة، في حين نلاحظ بداية انخفاض معدلات التشغيل الموازي بين سنتي 2011 و 2013 كما انخفضت معدلات البطالة في نهاية الفترة إلى 9,8% ويعود ذلك إلى توجه العديد من الشباب إلى إنشاء مشاريعهم الخاصة في إطار دعم الدولة لهذه الفئة من خلال برامج دعم الشباب المطبقة التي ساهمت في استقطاب نسبة معتبرة من البطالين والعاملين في القطاع الموازي ودمجهم في القطاع الرسمي للشغل.

والشكل رقم (10) الموالي يوضح أهم مجالات التشغيل الموازي في الجزائر.

الشكل رقم (10): أهم مجالات تموقع التشغيل الموازي في الجزائر



المصدر: رقيق ايسعد دريس، بورعدة حورية؛ واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر وموقف الحكومة الجزائرية منه؛ المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة

المجلد 11؛ العدد 1؛ جامعة وهران 2؛ الجزائر؛ ص88

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

المطلب الثالث: الاقتصاد الموازي في قطاع الصرف

يعتبر سوق الصرف الموازي من أنشط الأسواق الموازية في الجزائر منذ فترة التسعينيات، حيث تعرف فيه أسعار الصرف تفاوتاً كبيراً بين السعر الرسمي الذي يكون شبه محدد إدارياً باعتبار أن الجزائر تنتهج سياسة سعر الصرف المعوم المدار وبين السعر الموازي في الأسواق الموازية والتي يطلق عليها في الجزائر بمصطلح "السكوار" والمنتشرة في كل الوطن، حيث نجد أن سعر الصرف الموازي يفوق سعر الصرف الرسمي بنسبة تتراوح ما بين 40% و 50% (Bendob & Si Mohammed, 2014, p. 18).

وقد حدد بنك الجزائر مقدار المنحة السنوية من النقد الأجنبي التي تستطيع المقيمون الحصول عليها من أجل السفر إلى الخارج بقيمة 15000 دج والتي لم تتغير منذ سنة 1997، حيث يعتبر هذا المبلغ ضئيل جداً ولا يستطيع تلبية حاجات المقيمون خلال سفرهم، ولهذا نجد أن طالبي العملة الأجنبية يتجهون إلى الأسواق الموازية للصرف لسد حاجاتهم رغم ارتفاع الأسعار فيها (بلهاشم و غازي، 2018، صفحة 300).

ومن بين أهم الأسباب التي أدت إلى نشوء الأنشطة الموازية في قطاع الصرف في الجزائر ما يلي: (مراكشي و ملياني، 2019، صفحة 185)

- المركزية في الحصول على العملة؛
- تحديد السلطات النقدية للحد الأقصى للمبلغ القابل تحويله من العملة الصعبة؛
- انخفاض قيمة المنحة السياحية بالتزامن مع انخفاض قيمة الدينار الجزائري في السوق العالمية مما دفع بالمواطنين السياح إلى التوجه نحو الأسواق الموازية للحصول على مرادهم من العملة الصعبة؛
- القيود المفروضة على تدفقات رؤوس الأموال.

بالإضافة إلى الأسباب السابقة والتي أدت إلى توسع نشاط سوق الصرف الموازي، هناك أسباب أخرى منها: (رقيق و بورعدة، 2018، الصفحات 84,83)

- حركة الاستيراد النشيطة التي عرفت الجزائر والتي ساهمت في زيادة الطلب على العملة الصعبة، مما أدى إلى زيادة حركة الأسواق الموازية للصرف في ظل عدم قدرة الدولة على تلبية ذلك الطلب المتزايد؛

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

- فقدان العديد من السلع الاستهلاكية والكمالية في السوق الجزائرية بفعل السياسة التقشفية المنتهجة من طرف الدولة، أدى ذلك إلى زيادة عمليات تهريب السلع إلى الجزائر المسددة بالعملة الصعبة والتي يتم الحصول عليها من الأسواق الموازية للصرف؛
- الاختلالات المسجلة في وضعية ميزان المدفوعات التي حدثت من قدرة السلطات النقدية على ضخ الكتلة النقدية من العملة الصعبة في الاقتصاد، مما زاد من التوجه نحو الأسواق الموازية خاصة من طرف المستوردين من أجل تسديد صفقاتهم.

وتختلف مصادر تمويل السوق الموازية للصرف بالعملة الصعبة إلا أن من أهم هذه المصادر نجد: (مراكشي و ملياني، 2019، صفحة 185)

- المغتربين والمتقاعدين المغتربين وذلك بسبب عدم تشديد الرقابة من طرف مصالح الجمارك والاكتفاء بالتصريح الذي يقدمونه والذين عادة ما لا يصرحون بالمبالغ الحقيقية للعملة الصعبة التي بحوزتهم؛
- العمال الأجانب الذين يستلمون أجورهم بالعملة الصعبة حيث يفضلون تحويلها في السوق الموازية؛
- السياح الأجانب الذين يحصلون على العملة المحلية مقابل تحويل أموالهم من العملة الصعبة في السوق الموازية؛
- المستوردين الذين يقومون بعملية تزييف فواتير التجارة من أجل الحصول على قدر أكبر من العملة الصعبة؛
- عمليات التهريب وتجارة الأسلحة التي تسدد بالعملة الصعبة.

ومن أهم سلبيات اتساع رقعة الأنشطة الموازية للصرف في الجزائر نذكر: (ناصر، 2010-2011، صفحة 131)

- حرمان الخزينة العمومية من إيرادات معتبرة بسبب عدم خضوع عمليات الصرف في السوق الموازية للضريبة؛
- خروج حجم كبير من العملة الصعبة من الجهاز المصرفي الممنوحة لبعض المؤسسات وإعادة بيعها في السوق الموازية من أجل الاستفادة من الفارق بين السعر الرسمي للصرف والسعر الموازي؛

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

- عدم قدرة البنوك الجزائرية على استقطاب الكتلة النقدية من العملة الصعبة التي بحوزة الأشخاص من خلال تحويلها إلى الدينار أو وضعها في الحسابات الجارية بسبب القيود المفروضة على عمليات سحب وإيداع العملة الصعبة في البنوك الجزائرية بالإضافة إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري.

المطلب الرابع: الإقتصاد الموازي في قطاعات الأخرى

بالإضافة إلى القطاعات السابقة التي تظهر فيها الأنشطة الموازية في الجزائر بشكل معتبر، هناك قطاعات أخرى ظهرت فيها هذه الأنشطة مؤخرا بشكل ملفت بعد بداية تدهور الوضع الاقتصادي للبلاد، بالإضافة إلى تساهل السلطات معها بعد عدم قدرة القطاع الرسمي على توفير فرص العمل وهذا حفاظا على الاستقرار الأمني والاجتماعي.

الفرع الأول: قطاع الفلاحة

يعاني قطاع الفلاحة في الجزائر كغيره من القطاعات من انتشار الأنشطة الموازية التي تولد منتجات تستهلك مباشرة أو يتم تسويقها من قبل العائلات التي تنتجها في الأسواق الموازية، وذلك نتيجة لامتلاك الفلاحين لعدد معتبر من المساحات الفلاحية سواء تحصلوا عليها عن طريق الميراث أو من خلال شرائها أو استئجارها بدون القيام بالإجراءات القانونية، وقد تكون هذه الأنشطة في شكل تربية الحيوانات أو الزراعة حيث تضم هذه الأنشطة عدد معتبر من العمال الذي يعملون عموما بأجر يومي دون الخضوع للتأمين الاجتماعي والصحي (موسوس، 2018، صفحة 185).

الفرع الثاني: قطاع التعليم

عرف قطاع التعليم مؤخرا انتشارا واسعا لظاهرة الدروس الخصوصية خاصة التي تتم في المنازل والتي أصبحت ملازمة للدروس الرسمية، وبعد أن كانت تقتصر في بدايتها على التلاميذ المقبلين على الامتحانات الوطنية لنهاية الأطوار التعليمية، أصبحت تشمل تلاميذ كل المستويات التعليمية من بداية مرحلة التعليم الابتدائي إلى غاية البكالوريا، حيث تختلف أثمان الحصص باختلاف المستوى التعليمي والمادة المدرسة، هذا ما يؤدي إلى تحقيق دخول إضافية غير مصرح بها لهذه الفئة من الأساتذة وبالتالي تدرج هذه الحصص ضمن الأنشطة الموازية (موسوس، 2018، صفحة 84).

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

الفرع الثالث: قطاع البناء والأشغال العمومية

يعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية حاليا من بين القطاعات التي تحتوي على الأنشطة الموازية في الجزائر خاصة بعد منح إقامة بعض المشاريع إلى المقاولين الخواص وتزايد عمليات تشييد وبناء العقارات بدون رخص أو أوراق قانونية من قبل الأفراد، وتظهر الأنشطة الموازية في هذا القطاع في العديد من الأشكال أهمها ما يلي: (بوعافية و بن قيدة، 2018، صفحة 253)

- ورشات رسمية توظف عمالة رسمية إلا أنها توظف أيضا بعض العمال بشكل غير قانوني؛
- ورشات غير رسمية (موازية) تنشط غالبا في مجال انجاز المساكن والتي توظف عمالة موازية؛
- ورشات تنشط بشكل غير رسمي للقيام بمشاريع بناء مرخصة لورشات رسمية بتوظيف عمالة غير رسمية.

وتشير بعض التقديرات إلى أن 30% من المؤسسة الناشطة في قطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر والتي تفوق 300 ألف مؤسسة تنشط بشكل غير قانوني وبالتالي فهي ضمن الأنشطة الموازية، في حين أن 50% من عمال هذا القطاع يعملون بطريقة غير قانونية و4% من اليد العاملة بشكل غير قانوني في هذا القطاع هي يد عاملة أجنبية بمختلف الجنسيات (قهاوجي، مطالي، و بغداد، 2020، صفحة 144).

ومما سبق يظهر مدى قدرة الإقتصاد الموازي في الجزائر على التغلغل في مختلف القطاعات نظرا لوجود العديد من العوامل التي سهلت عليه ذلك سواء اقتصادية أو اجتماعية، بالإضافة إلى وجود أطراف تميل بطبيعتها نحو النشاط الموازي عوض النشاط الرسمي للعديد من الاعتبارات وبهذا أصبح الإقتصاد الموازي يفرض وجوده في الإقتصاد الجزائري ككل.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

المبحث الثالث: سير السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

تسعى الجزائر وكغيرها من الدول إلى المحافظة على استقرارها الاقتصادي من خلال تطبيق السياسة الاقتصادية المناسبة لها، وتشكل السياسة النقدية محورا هاما ضمن السياسة الاقتصادية الكلية حيث انه ويصدر قانون النقد والقرض 90-10 بدا رسميا بدور السياسة النقدية في المحافظة على استقرار الوضع الاقتصادي وذلك من خلال تأثيرها على الكتلة النقدية عن طريق مجموعة من الأدوات التي يحددها مجلس النقد والقرض من أجل تحقيق الأهداف النقدية بشكل خاص والكلية بشكل عام.

المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للسياسة النقدية في الجزائر

تخضع السياسة النقدية في الجزائر إلى مجموعة من القوانين والأنظمة التي من شأنها توضيح مسار السياسة النقدية، ويتم وضع هذه القوانين والأنظمة عن طريق مجموعة من المختصين في المجال النقدي والمالي التابعين لمجلس النقد والقرض، حيث يتم إصدار القوانين في الجريدة الرسمية بعد مصادقة رئيس الجمهورية عليها، في حين أن الأنظمة تصدر عن بنك الجزائر في موقعه الرسمي والتي يصادق عليها محافظ بنك الجزائر.

الفرع الأول: الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر

يعتبر قانون النقد والقرض 90-10 والمؤرخ في 14 أبريل 1990 أول إطار قانوني منظم للجهاز البنكي الجزائري كما انه عبارة عن إصلاح فعلي واعتراف أساسي باستقلالية البنك المركزي "بنك الجزائر"، وقد ساهم هذا القانون في تعزيز وبيان أهمية النظام البنكي في تنشيط وتمويل وإنعاش الاقتصاد الوطني حيث تم بموجب هذا القانون ضبط المسار الصحيح والحقيقي للنظام البنكي وإبراز دور وأهمية السياسة النقدية في ضبط الوضع النقدي والاقتصادي، بالإضافة إلى إرجاع صلاحيات السلطة النقدية والمتمثلة في بنك الجزائر في تسيير وتوجيه النقد والقرض حسب ما يراه مناسبا للتأثير على الوضع النقدي بصفة خاصة والاقتصادي بصفة عامة، وقد استند هذا القانون على مجموعة من المبادئ المتمثلة في: (بن عزة و شليل، 2018، صفحة 184)

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: حيث أصبحت القرارات النقدية على أساس الأهداف النقدية التي تحدد بناء على الأوضاع النقدية من طرف بنك الجزائر وليست على أساس القرارات المتخذة بشكل كمي؛
- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة الميزانية الدولة: بناء على قانون النقد والقرض لم تعد الخزينة العمومية حرة في اللجوء إلى بنك الجزائر "البنك المركزي" لطلب التمويل الذي تحتاجه عبر عملية القرض إلا بشروط تحدد في قانون النقد والقرض والأنظمة التابعة له؛
- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض: وفق هذا المبدأ فإن الخزينة العمومية لم تعد من صلاحياتها تمويل المشاريع بل أصبح دورها التمويلي يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية الإستراتيجية التي تقرها الدولة، أما منح القروض لباقي المشاريع فأصبح من اختصاص النظام البنكي حيث يتخذ قرار تمويل هذه المشاريع بناء على الجدوى الاقتصادية للمشروع؛
- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: من خلال هذا المبدأ تم إلغاء تعدد مراكز السلطة النقدية وأصبح مجلس النقد والقرض هو السلطة النقدية الوحيدة التي تشرف على تسيير السياسة النقدية من أجل تحقيق أهدافه النقدية.

وقد نص قانون النقد والقرض 90-10 في المادة رقم 55 على انه " تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنمائها بجميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بجميع الوسائل الملائمة توزيع القرض ويسهر على حسن إدارة التعهدات المالية تجاه الخارج واستقرار سوق الصرف" (القانون 10-90، 1990، صفحة 527).

وبناء على القانون 90-10 أصبح البنك المركزي الجزائري والذي أطلق عليه اسم "بنك الجزائر" حسب المادة رقم 12 من قانون النقد والقرض هو المسؤول الوحيد عن تنظيم ومراقبة المجال النقدي في الجزائر ووضع وتطبيق كل الإجراءات التي يرى بأنه من شأنها المحافظة على الاستقرار النقدي والاقتصادي (القانون 10-90، 1990، صفحة 522).

إلا انه ولوجود مجموعة من الثغرات القانونية ضمن قانون النقد والقرض 90-10 ووقوع بعض المخالفات في الجهاز البنكي خاصة أزمة بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري، تم إلغاؤه وتعويضه بالأمر

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والذي نص في مادته رقم 35 على انه "تتمثل مهمة بنك الجزائر في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بجميع الوسائل الملائمة توزيع القرض ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف" (الامر 03-11، 2003، صفحة 7)، ليتم تعديل وتتميم هذه المادة من خلال المادة رقم 02 من الأمر 04-10 حيث نصت على انه " تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وتوفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بجميع الوسائل الملائمة توزيع القرض وتنظيم السيولة ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته" (الامر 04-10، 2010، صفحة 1)، ليصبح وبناء على هذه المادة الأخيرة أساس مهمة بنك الجزائر هو السهر على تسيير المجال النقدي من خلال عنصري القرض والسيولة بما يتوافق وأهداف السياسة النقدية على رأسها مستوى الأسعار باعتباره احد أهم الأهداف النهائية للسياسة النقدية بشكل خاص والسياسة الكلية بشكل عام، بالإضافة إلى المساهمة في الحفاظ على معدل نمو الاقتصاد، وبالتالي نجد انه قد أصبح كل من معدل التضخم ومعدل النمو أهم الأهداف التي يسعى بنك الجزائر للحفاظ عليها والسهر على جعلها تتناسب والأهداف الكلية للاقتصاد الوطني.

ويجدر الإشارة إلى أن الجهة المسؤولة عن تطبيق وسير السياسة النقدية في بنك الجزائر هو مجلس النقد والقرض حيث صرح الأمر 03-11 من خلال المادة 62 انه من إحدى الصلاحيات المخولة لمجلس النقد والقرض بصفته السلطة النقدية هي " تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها، ولهذا الغرض يحدد مجلس النقد والقرض الأهداف النقدية لاسيما فيما يتعلق بتطور المجاميع النقدية والقرضية ويحدد استخدام النقد وكذا وضع قواعد الوقاية في سوق النقد ويتأكد من نشر معلومات في السوق ترمي إلى تفادي مخاطر الاختلال" (الامر 03-11، 2003، صفحة 10)، ومنه يتضح أن مجلس النقد والقرض بالتحديد هو المسؤول عن وضع وتطبيق السياسة النقدية ومراقبة مسارها حيث يتم كل هذا بإشراف أعضاء مجلس النقد والقرض المنصوص عليهم في المادة رقم 58 من قانون النقد والقرض والمتمثلين في: (الامر 03-11، 2003، صفحة

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

- أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر؛
 - شخصيتان تختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية.
- وللإشارة فإن تشكيلة أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر التي نصت عليها المادة رقم 18 من القانون تتمثل في: (الامر 03-11، 2003، صفحة 5)
- المحافظ رئيسا؛
 - نواب المحافظ الثلاثة؛
 - ثلاثة موظفين ذوي أعلى درجة معينين بموجب مرسوم رئاسي، بحكم كفاءتهم في المجالين الاقتصادي والمالي؛
 - ثلاثة أعضاء مستخلفين، يستخلفون الأعضاء الثلاثة الدائمين في حالة غيابهم أو شغور وظائفهم حسب الشروط نفسها.

وبما أن مجلس النقد والقرض هو السلطة النقدية التي تدير السياسة النقدية فإنها تلزم البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري بتطبيق أي قرار من شأنه ضمان السير الحسن للسياسة النقدية وذلك من خلال إصداره لمجموعة من الأنظمة والتعليمات التابعة لها التي تدخل ضمن متطلبات هذه السياسة من مقابلات عمليات السياسة النقدية، الأوراق المقبولة في عمليات السياسة النقدية، أدوات السياسة النقدية المطبقة وكل الإجراءات المتعلقة بها.

الفرع الثاني: الإطار التنظيمي للسياسة النقدية في الجزائر

تعمل السياسة النقدية في الجزائر من خلال مجموعة من الإجراءات التي يصدرها مجلس النقد والقرض بشكل شبه سنوي حسب تطور الوضع النقدي، وتصدر هذه الإجراءات في شكل أنظمة رسمية مخصصة لسيير السياسة النقدية من خلال الموقع الرسمي لبنك الجزائر التي تحمل في طياتها كل ما يتعلق بعمل هذه السياسة في النظام البنكي الجزائري.

أولاً: مقابلات عمليات السياسة النقدية في الجزائر

يقصد بمقابلات عمليات السياسة النقدية مجموعة البنوك المساهمة في تطبيق إجراءات السياسة النقدية داخل النظام البنكي والمحددة من طرف مجلس النقد والقرض حسب مجموعة من المعايير والشروط.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

وتتمثل مقابلات عمليات السياسة النقدية في الجزائر حسب المادة رقم 02 في: (النظام رقم 09-02، 2009، صفحة 4)

- البنوك التي تخضع إلى تكوين احتياطات إجبارية؛
- البنوك التي لا يشوب حالتها المادية أي تحفظ من طرف اللجنة المصرفية؛
- البنوك التي ليست مقصاة من نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل أو من نظام تسليم السندات؛
- البنوك التي لا تكون تحت طائلة الإقصاء من اللجوء إلى عمليات السياسة النقدية.

وقد حملت المادتين 3 و 4 من النظام 09-02 المتعلق بالسياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها مجموعة من الجوانب المتعلقة بهذه المقابلات من التزامات وعقوبات وإجراءات.

ثانياً: الأوراق المقبولة في عمليات السياسة النقدية في الجزائر

يقصد بالأوراق المقبولة في عمليات السياسة النقدية حسب المادة رقم 05 تلك الأوراق التي يقبلها بنك الجزائر كضمان في عمليات السياسة النقدية على شكل عمليات تنازل مؤقتة أو تنازل نهائي، حيث تتمثل هذه الأوراق في الأوراق العمومية والخاصة المقبولة في إعادة الخصم أو في التسبيقات ويتعلق الأمر بالأوراق القابلة للتفاوض في السوق والمتمثلة في الأوراق العمومية القابلة للتفاوض والمصدرة أو المضمونة من طرف الدولة والأوراق الخاصة القابلة للتفاوض بالإضافة إلى الأوراق غير القابلة للتفاوض في السوق ممثلة لقروض ممنوحة (النظام رقم 09-02، 2009، صفحة 4).

فيما يخص الأوراق العمومية المقبولة في عمليات السياسة النقدية فقد حددها النظام رقم 17-03 من خلال المادة رقم 02 كما يلي: (النظام رقم 17-03، 2017، صفحة 8)

- أدونات الخزينة قصيرة الأجل؛
- أدونات الخزينة المماثلة؛
- السندات المماثلة للخزينة؛
- الأوراق العمومية المضمونة من طرف الدولة؛
- السندات غير المادية الممثلة للقروض الوطنية المصدرة أو المضمونة من طرف الدولة؛

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

- سندات الخزينة الممثلة لإعادة شراء مستحقات البنوك على الزبائن.

أما بالنسبة للأوراق الخاصة القابلة للتفاوض فقد شرحت في المادة رقم 03 على أنها السندات قصيرة الأجل القابلة للتفاوض في السوق النقدية والسندات التي لها مبلغ أساسي ثابت غير مشروط وقسيمة ذات نسبة ثابتة ويجب أن تحمل توقعات ذات جودة عالية وان تكون مدونة بالدينار (النظام رقم 03-17، 2017، صفحة 8).

أما الأوراق غير القابلة للتفاوض فحددها النظام كما يلي: (النظام رقم 03-17، 2017، صفحة 9)

- الأوراق التي تمثل العمليات التجارية على الجزائر أو الخارج التي تتضمن توقيع ثلاثة أشخاص طبيعيين أو معنويين على الأقل ذوي الملاءة المالية؛
- أوراق التمويل المنشأة تمثيلا لقروض الخزينة أو القروض الموسمية التي تحمل توقيع شخصين على الأقل طبيعيين أو معنويين ذوي الملاءة المالية؛
- أوراق تمويل القروض متوسطة الأجل بما فيها القروض المشتركة الممنوحة للشركات غير المالية والمسعرة ايجابيا من طرف بنك الجزائر المتضمنة توقيع شخصين طبيعيين أو معنويين على الأقل ذوي الملاءة المالية، يمكن لواحد منهم أن يعوض بضمان من طرف الدولة.

ثالثا: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

حسب المادة رقم 10 من النظام 02-09 انه ولبلوع أهداف السياسة النقدية المسطرة من طرف مجلس النقد والقرض عند بداية كل سنة مالية، يتوافر لدى بنك الجزائر مجموعة من أدوات السياسة النقدية والمتمثلة في: (النظام رقم 02-09، 2009، صفحة 5)

- عمليات إعادة الخصم والقرض؛
- الحد الأدنى للاحتياطات الإجبارية؛
- عمليات السوق المفتوحة؛
- التسهيلات الدائمة.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

المطلب الثاني: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

تعتبر الكتلة النقدية من بين أهم المؤشرات النقدية المعتمدة في تحديد وضعية الاقتصاد في الجزائر وأيضا تحديد السياسة النقدية الواجب إتباعها، وتقوم هذه الكتلة النقدية على وجود مجموعة من المقابلات التي تصدر أو تخلق النقود على أساسها.

الفرع الأول: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

يقصد بالكتلة النقدية ذلك الحجم من النقود المتداولة داخل اقتصاد ما، حيث تنقسم هذه الكتلة ما بين النقد المتمثل في الأوراق النقدية ونقود التجزئة والودائع تحت الطلب، وشبه النقد الذي يشمل الودائع لأجل والودائع الدفترية، وقد شهدت الكتلة النقدية في الجزائر العديد من التطورات حسب الوضعية الاقتصادية ويمكن توضيحها من خلال الجدول رقم (09) التالي:

الجدول رقم (09): تطور الكتلة النقدية في الجزائر لنهاية المدة ومعدل تغير M2 السنوي خلال

(الوحدة: مليار دج) الفترة (2017-2000)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
النقد	1048,2	1238,5	1416,3	1643,5	2165,7	2437,5
شبه النقد	974,3	1235	1485,2	1656	1478,7	1632,9
الكتلة النقدية M2	2022,5	2473,5	2901,5	3299,5	3644,4	4070,4
تغير M2 السنوي	%13	%22,3	%17,3	%13,7	%10,5	%11,7
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النقد	3177,8	4233,6	4964,9	4949,8	5638,5	7141,7
شبه النقد	1649,8	1761	1991	2228,9	2524,3	2787,5
الكتلة النقدية M2	4827,6	5994,6	6056	7178,7	8162,8	9929,2
التغير M2 السنوي	%18,6	%24,2	%16	%3,1	%15,4	%19,9
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النقد	7681,5	8249,8	9603	9261,1	9407	10266,1
شبه النقد	3333,6	3691,7	4083,7	4443,4	4409,3	4708,5
الكتلة النقدية M2	11015,1	11941,5	13686,8	13704,5	13816,3	14974,3
التغير M2 السنوي	%10,9	%8,4	%14,6	%0,1	%0,8	%8,4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول الإحصائية للتقارير السنوية لبنك الجزائر

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الكتلة النقدية قد عرفت ارتفاعا لكن بنسب نمو متناقصة حيث بلغت سنة 2000 ما قيمته 222,5 مليار دج لتصل إلى 3644,4 مليار دج نهاية سنة 2004 ويعود ذلك إلى تزايد رصيد صافي الأصول الخارجية باعتبارها من بين أهم مقابلات الكتلة النقدية، بالإضافة إلى إطلاق الحكومة الجزائرية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 الذي خصص له ما قيمته 525 مليار دج والذي ساهم في تعزيز القدرات الإنتاجية داخل الدولة وذلك من خلال تقديم قروض للاقتصاد حيث تعتبر هذه القروض أيضا من مقابلات الكتلة النقدية، إلا أنه وبداية من سنة 2005 إلى غاية 2008 عرفت الكتلة النقدية معدل نمو متزايد وقيم معتبرة وذلك بعد إقرار بنك الجزائر من خلال المادة 35 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض على أنه من بين أهم الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية هي تحقيق نمو سريع للاقتصاد والحفاظ على استقرار الوضع النقدي داخليا وخارجيا، بالإضافة إلى تواصل ارتفاع رصيد صافي الأصول الخارجية نتيجة لارتفاع إيرادات الجباية البترولية باعتبارها أهم مورد للدولة والذي عرفت أسعاره ارتفاعا كبيرا في السوق العالمية إذ بلغ سعر البرميل ما يفوق 100 دولار.

لكن وبعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008 والتي مست اقتصاديات جل دول العالم وعلى الرغم من عدم تأثر الجزائر بشكل مباشر بهذه الأزمة إلا أن انخفاض الطلب على البترول نتيجة لعجز أهم الدول المستوردة له وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية انخفض معدل نمو الكتلة النقدية إلى 3,2% بسبب عدم ارتفاع رصيد صافي الأصول الخارجية إلا بنسبة ضئيلة، إلا أنه ويعودة الاستقرار للوضع الاقتصادي العالمي واستقرار أسعار البترول عادة الكتلة النقدية لتسجل معدل نمو معتبر خاصة سنة 2014 حيث قدر سجل نسبة 21,6%.

غير أنه ومنذ بداية أزمة الحاد التي مست أسعار البترول بدا الوضع الاقتصادي الجزائري بالتدهور حيث تأثرت ميزانية الدولة بسبب ذلك الانخفاض الحاد في أسعار البترول بعد أن أصبح سعره في السوق العالمية أقل من السعر المرجعي المعتمد عليه في ميزانية الدولة الأمر الذي تسبب في تسجيل عجوزات كبيرة في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات وبالتالي تقلص الاحتياطي النقدي الأمر الذي جعل الكتلة النقدية تسجل معد نمو شبه منعدم وصل إلى نسبة 0,13% سنة 2015 .

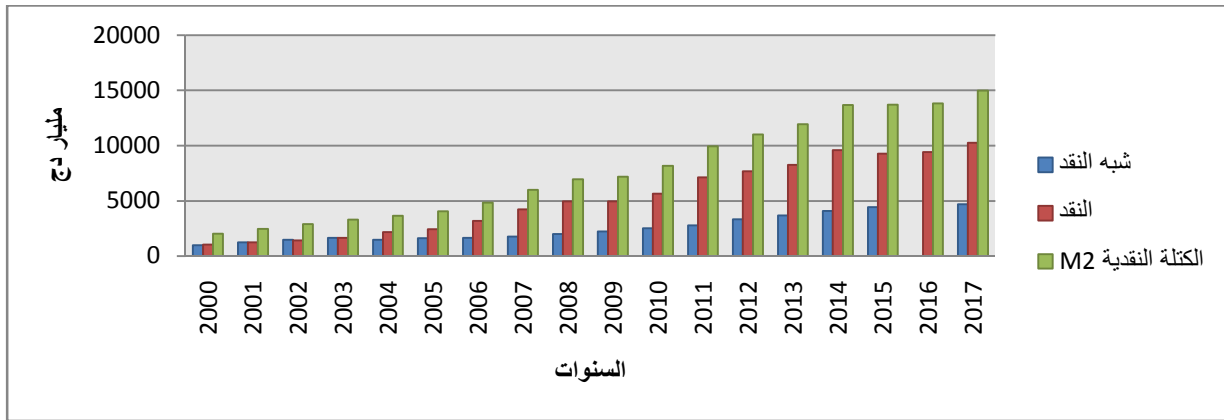
أما في سنة 2017 سجل نمو الكتلة النقدية ارتفاعا معتبرا قدرة 8,4% بعد الارتفاع القوي للودائع تحت الطلب على مستوى البنوك الذي ارتفع بنسبة 20,1% خاصة ودائع الشركة الوطنية للمحروقات التي استفادت

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

في أواخر 2017 من تسديد جزء من مستحققاتها على الخزينة العمومية بمقدار 452 مليار دج (بنك الجزائر ا.، 2018، صفحة 122).

والشكل الموالي رقم (11) يوضح تطور الكتلة النقدية ومكوناتها خلال الفترة (2017-2000).

الشكل رقم (11): أعمدة بيانية توضح تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج EXCEL بناء على معطيات الجدول رقم (9)

الفرع الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

يمكن القول على المقابلات الكتلة النقدية بأنها مجموع التسليفات العائدة لمصدري النقد وشبه النقد والمتمثلون في البنك المركزي، الخزينة العمومية والبنوك التجارية.

والجدول التالي رقم (10) يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى

غاية 2017.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

الجدول رقم (10): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

(الوحدة: مليار دج)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
صافي الأصول الخارجية	775,9	1310,7	1755,7	2342,7	3119,2	4179,7
القروض المقدمة للدولة	677,5	569,7	578,7	423,4	-20,6	-933,2
القروض المقدمة للاقتصاد	993,7	1078,4	1266,8	1380,2	1535	1779,8
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
صافي الأصول الخارجية	5515	7415,5	10274	10886	11997	13922,4
القروض المقدمة للدولة	-1304,1	-2193,1	-4365,7	-3488,9	-3510,9	-3406,6
القروض المقدمة للاقتصاد	1905,4	2205,2	2615,5	3086,5	3268,1	3726,5
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
صافي الأصول الخارجية	14940	15225,2	14734,5	15375,4	12596	11227,4
القروض المقدمة للدولة	-3116,3	-3235,4	-1992,4	567,5	2682,2	4691,9
القروض المقدمة للاقتصاد	4287,6	5156,3	6504,6	7277,2	7909,9	8880

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر (ديسمبر 2008، مارس 2012، مارس 2014، جوان 2019)

يتضح من خلال الجدول السابق رقم (10) أن صافي الأصول الخارجية قد عرف تزايدا مستمرا خلال كل سنوات الفترة ما عدا آخر سنتين وذلك نتيجة لارتفاع إيرادات الجباية البترولية حيث سجل سنة 2000 ما قيمته 775,9 مليار دج ليواصل الارتفاع إلى غاية سنة 2015 حيث بلغ فيها قيمة 15375,4 مليار دج، إلا أنه ومنذ سنة 2016 بدا في الانخفاض بسبب تأثره بأزمة البترول سنة 2014 حيث سجلت سنتي 2016 و2017 ما قيمته 12596 مليار دج و11227,4 مليار دج على التوالي.

أما بالنسبة للقروض الموجهة للاقتصاد والتي تعتبر ثاني مقابل من مقابلات الكتلة النقدية فقد شهدت هي الأخرى ارتفاعا خلال كل سنوات الفترة حيث انتقل من 993,7 مليار دج سنة 2000 إلى 1535 مليار دج سنة 2004 حيث شهدت هذه الفترة توسعا معتبرا في حجم السيولة لدى البنوك مما ساهم في زيادة قدرتها الاقتراضية، ثم واصلت الارتفاع حيث أنه وبعد تنفيذ الحكومة لبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) أصبح لزاما على البنوك تقديم قروض أكثر للاقتصاد حيث بلغت سنة 2009 ما قيمته 3086,5 مليار دج لتصل إلى 8880 مليار دج سنة 2017.

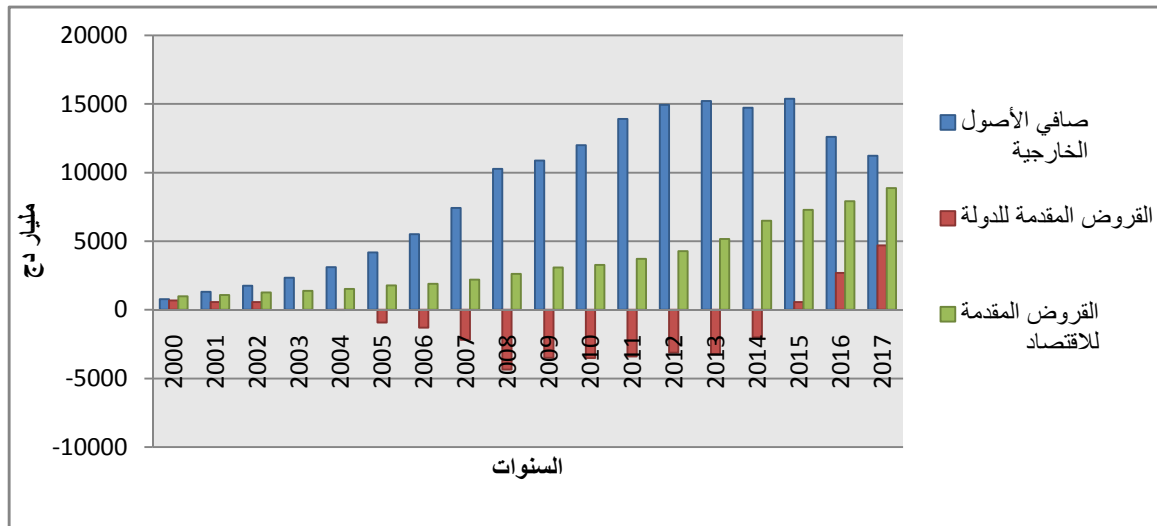
الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

وبالرجوع إلى القروض الموجهة للدولة فنجد أنها شهدت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض طول الفترة تماشيا مع منهج التمويل المتبع من طرف الحكومة، حيث سجلت قيم موجبة خلال الفترة 2000-2003 وسجلت في بداية الفترة قيمة 677,5 مليار دج لتصل في نهايتها إلى 423,4 مليار دج، وبعدها وبداية من سنة 2004 انخفض حجم هذه القروض بشكل ملفت وسجلت قيم سالبة إلى غاية سنة 2014 نتيجة لارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة الأمر الذي جعل ميزانية الدولة تسجل رصيذا موجبا مما جعلها في غنى عن هذه القروض، إلا انه وبداية من سنة 2015 عادت القروض المقدمة للدولة لتسجل قيم موجبة نتيجة للعجز المسجل الناتج عن الانهيار المعتبر لأسعار البترول في الأسواق العالمية حيث عرف حجم هذه القروض تذبذبا خلال السنوات 2015، 2016، 2017 إذا بلغ ما قيمته 567,5 مليار دج، 2682,2 مليار دج و4691,9 مليار دج على التوالي.

والشكل الموالي رقم (12) يوضح تطور قيم مختلف مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

الشكل رقم (12): أعمدة بيانية توضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة

(2017-2000)



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج EXCEL بناء على معطيات الجدول رقم (10)

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

عرف الاقتصاد الجزائري ومنذ نهاية سنة 2000 مرحلة جديدة تميزت بالازدهار والرخاء وذلك تزامنا مع فترات ارتفاع أسعار البترول، هذا ما جعل الجهاز البنكي يتميز بوجود فائض في السيولة خاصة قبل سنة 2008، إلا أنه ونظرا لارتباطه بقطاع المحروقات فقد تعرض الاقتصاد الجزائري إلى صدمتين اقتصاديتين نتيجة انخفاض أسعار البترول خلال سنتي 2009 و2014 هذا ما جعل بنك الجزائر ينتهج مرة سياسة انكماشية لاستقطاب فائض السيولة ومرة توسعية للمحافظة على الاقتصاد خلال فترة الأزمات وذلك من خلال مختلف أدواتها خاصة الأدوات غير المباشرة.

الفرع الأول: الاحتياطي الإجمالي

يعتبر الاحتياطي الإجمالي من أكثر الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية استعمالا من طرف بنك الجزائر خلال الفترات التي يشهد فيها الاقتصاد الوطني فائضا في السيولة نظرا لأهميته في التحكم في سيولة البنوك التجارية وذلك بهدف التحكم في مستويات التضخم من خلال امتصاص هذه السيولة غير الموظفة في البنوك، ولا يمكن أن تتجاوز نسبة الاحتياطي الإجمالي الإلزامي 15% ويكمن أن تساوي 0%، ويمنح بنك الجزائر فائدة مقابل هذه الاحتياطات ولا يمكن أن تتجاوز نسبة هذه الفائدة النسبة المتوسطة لعمليات إعادة تمويل بنك الجزائر ويمكن أن تساوي هذه النسبة 0% (النظام رقم 04-02، 2004، صفحة 2).

والجدول الموالي رقم (11) يوضح تطورات نسبة الاحتياطي الإجمالي ومعدل الفائدة الممنوحة عليه في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

الجدول رقم (11): تطور نسبة الاحتياطي الإجمالي ومعدل الفائدة الممنوحة عليه في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

(الوحدة: نسبة مئوية %)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
النسبة	2,5	3	4,25	6,25	6,5	6,5	6,5	6,5	8
الفائدة الممنوحة	-	-	2,5	2,5	1,75	1	1	1	0,5
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النسبة	8	9	9	11	12	12	12	8	4
الفائدة الممنوحة	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر (ديسمبر 2008، مارس 2012، مارس 2014، جوان 2019)

من خلال الجدول السابق نجد أن نسبة أداة الاحتياطي الإجمالي المطبقة من طرف بنك الجزائر على البنوك قد تميزت بالارتفاع مع الثبات في بعض السنوات خلال الفترة 2000-2015 أولا لأنها تعتبر الضمان الأول للمودع خاصة بعد أزمة إفلاس بعض البنوك منها البنك الصناعي والتجاري وبنك الخليفة التي أدت إلى تضرر العديد من المودعين بالإضافة إلى اهتزاز الثقة في النظام البنكي، وثانيا لأنها أداة ذات فعالية كبيرة في امتصاص السيولة بالنسبة لبنك الجزائر حيث انه بعد أن كانت نسبة الاحتياطي الإجمالي 2,5% سنة 2000 تم رفعها تدريجيا إلى أن وصلت 8% سنتي 2008 و2009 من اجل زيادة امتصاص فائض السيولة، وقد تمكنت هذه الأداة من تحصيل قيمة 394,7 مليار دج سنة 2008 مقابل 272,1 مليار دج سنة 2007 (بنك الجزائر ا.، 2009، صفحة 191)، ليستمر بنك الجزائر في رفع نسبة هذه الأداة حيث بلغت ذروتها خلال الفترة 2012-2015 بنسبة ثابتة قدرها 12% .

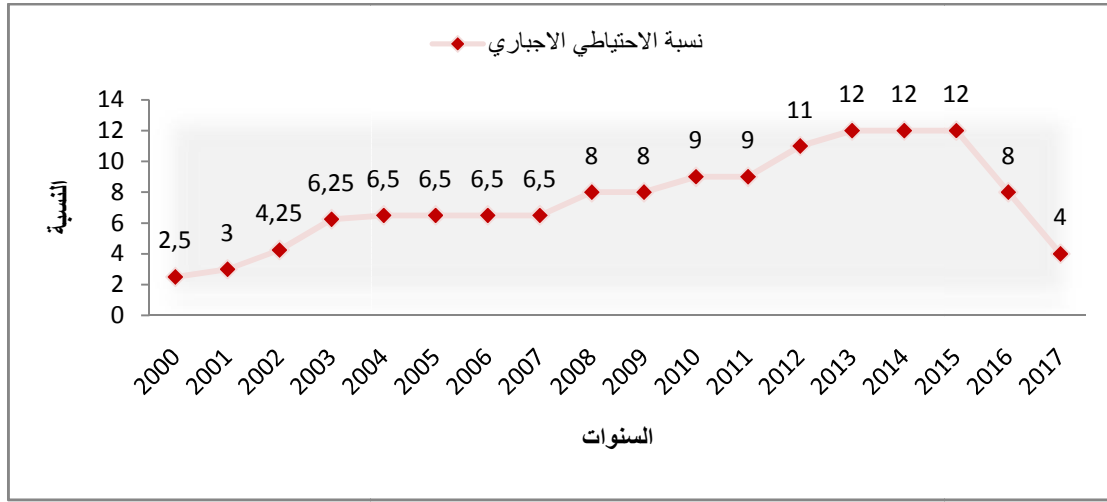
لكن بعد الظروف الاستثنائية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري التي تميز فيها بالانكماش نتيجة التأثير بالصدمة البترولية 2014 بدا بنك الجزائر بخفض نسبة الاحتياطي الإجمالي إلى 8% سنة 2016 و4% سنة 2017 كإحدى آليات إنعاش الاقتصاد من خلال زيادة القدرة الإقراضية للبنوك.

أما بالنسبة لمعدل الفائدة الممنوحة مقابل هذا الاحتياطي من طرف بنك الجزائر فنجد أنها تتماشى عكسيا مع نسبة الاحتياطي الإجمالي خلال الفترة 2000-2015 وذلك من اجل المحافظة على فعالية هذه

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

الأداة، فبعد أن كان 2,5 % سنة 2001 تراجع تدريجيا إلى أن وصل 0,5 % سنة 2008 وبيّنت عندها إلى غاية نهاية الفترة.

الشكل رقم (13): منحنى بياني يوضح تطور نسبة الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج EXCEL بناء على معطيات الجدول رقم (11)

الفرع الثاني: عمليات إعادة الخصم والقرض

تعتبر عمليات إعادة الخصم من إحدى آليات إعادة تمويل البنوك والمؤسسات المالية من طرف بنك الجزائر، وفي الوقت نفسه هي من الأدوات التي يعتمد عليها بنك الجزائر في إدارة وتسيير السياسة النقدية حسب أهدافها من خلال التأثير على الائتمان البنكي ويمكن لبنك الجزائر أن يعيد خصم السندات الخاصة الممثلة لعمليات تجارية وعمليات تمويل قصيرة ومتوسطة الأجل التي تؤديها البنوك والمؤسسات المالية (النظام رقم 01-15، 2015، صفحة 2)، حيث يجب أن تستوفي هذه السندات الشروط التالية: (النظام رقم 01-15، 2015، صفحة 2)

- الاستجابة لشروط المضمون والشكل المنصوص عليها في القانون التجاري؛
- التوافق مع المبالغ المستعملة فعلا من طرف المستفيد؛
- أن تكون قيمتها محررة بالعملة الوطنية.

كما انه لا يجب أن تتجاوز المدة المتبقية لتاريخ استحقاق هذه السندات 6 أشهر.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

وقد تم تعديل المادة 03 من النظام 01-15 من خلال النظام 03-16 حيث تم إضافة قبول بنك الجزائر لإعادة خصم السندات الخاصة الممثلة لعمليات تمويل طويلة الأجل .

والجدول الموالي رقم (12) يوضح تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2017-2000).

الجدول رقم (12): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

(الوحدة: نسبة مئوية %)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المعدل	6	6	5,5	4,5	4	4	4	4	4
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المعدل	4	4	4	4	4	4	4	3,5	3,75

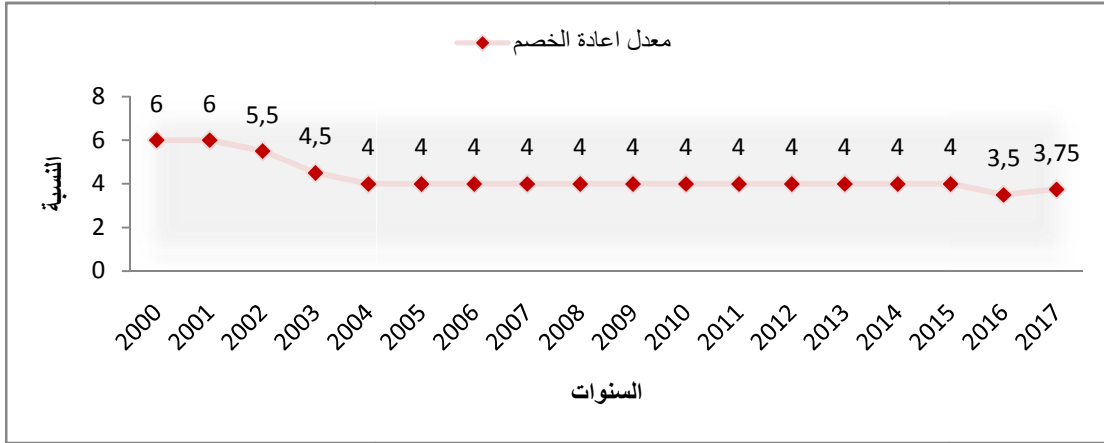
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر (ديسمبر 2008، مارس 2012، مارس 2014، جوان 2019)

من خلال الجدول السابق يتبين أن معدل إعادة الخصم عرف انخفاضا خلال الفترة من 2000 إلى 2004، فبعد أن كان 6% سنة 2000 انخفض ليصل إلى 4% سنة 2004 ويثبت عندها لمدة طويلة إلى غاية سنة 2015 وذلك بعد الاستقرار النسبي في مستويات التضخم خاصة خلال الفترة من 2000 إلى 2007، بالإضافة إلى وجود فائض في السيولة لدى البنوك مما أدى إلى إحجامها عن اللجوء إلى إعادة تمويلها من طرف بنك الجزائر وذلك عن طريق إعادة خصم السندات التي بحوزتها، هذا ما جعل الاعتماد على هذه الأداة سيكون غير فعال في امتصاص فائض السيولة في تلك الفترة بالذات ما دفع ببنك الجزائر إلى اعتماد أدوات أخرى للسياسة النقدية غير أداة إعادة الخصم.

إلا أنه وبداية منذ سنة 2016 ونظرا للوضع الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد الوطني التي أدت إلى إحداث نقص في السيولة لدى البنوك حيث انخفضت إلى ما قيمته 820,9 مليار دج نهاية سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 حيث سجل مقدار فائض السيولة في نهاية السنة بقيمة 1832,6 مليار دج، عاد بنك الجزائر ليخفض من معدل إعادة الخصم إلى 3,5% سنة 2016 بهدف تحفيز البنوك على إعادة خصم السندات التي بحوزتها لديه من أجل زيادة قدرتها الائتمانية، ثم عاد ليرفع من المعدل بقيمة 0,25% مقارنة بسنة 2016 نظرا لبداية اشتداد حدة التضخم حيث وصل سنة 2016 إلى 6,38%.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

الشكل رقم (14): منحني بياني يوضح تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج EXCEL بناء على معطيات الجدول رقم (12)

الفرع الثالث: آلية استرجاع السيولة

نظرا للنمو المتزايد لفائض السيولة البنكية وعدم قدرة كل من الاحتياطي الإجباري وإعادة الخصم في التحكم في هذه الفائض، هذا ما دفع بنك الجزائر إلى استخدام أداة غير مباشرة مستحدثة للسياسة النقدية التي تعرف بالآلية استرجاع السيولة وتطبيقها بداية من سنة 2002، وتعتمد هذه الأداة على استدعاء بنك الجزائر للبنوك الممثلة للجهاز البنكي لكي تضع إجباريا لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع لمدة 7 أيام مقابل معدل فائدة، ليضيف بعد ذلك آلية استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر سنة 2004 ولمدة 6 أشهر سنة 2013 نظرا لقدرة هذه الأداة على امتصاص جزء معتبر من فائض السيولة في البنوك.

والجدول الموالي رقم (13) يوضح تطور معدلات آلية استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة (2017-2002).

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

الجدول رقم (13): تطور معدلات آلية استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة (2017-2002)

(الوحدة: نسبة مئوية %)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
لمدة 7 أيام	2,75	1,75	0,75	1,25	1,25	1,75	1,25	0,75
لمدة 3 أشهر	-	-	-	1,9	2	2,5	2	1,25
لمدة 6 أشهر	-	-	-	-	-	-	-	-
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
لمدة 7 أيام	0,75	0,75	0,75	0,75	0,75	0,75	0,75	-
لمدة 3 أشهر	1,25	1,25	1,25	1,25	1,25	1,25	1,25	-
لمدة 6 أشهر	-	-	-	1,5	1,5	1,5	1,5	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر (ديسمبر 2008، مارس 2012، مارس 2014، جوان 2019)

يلاحظ من خلال الجدول السابق رقم (13) أن معدل الفائدة الممنوحة على الودائع الإجبارية في إطار آلية استرجاع السيولة لمدة 7 أيام تميزت بالانخفاض عموما ما عدى سنة 2005 التي ارتفع فيها إلى 1,25% بعد أن كان 0,75% سنة 2004 ليثبت عندها حتى سنة 2006، ثم عاود للارتفاع سنة 2007 حيث وصل إلى 1,75% ثم انخفض تدريجيا ليصل إلى 0,75% سنة 2009 ويثبت عندها إلى غاية سنة 2016.

أما بالنسبة لآلية استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2005 بمعدل 1,9% فقد شهدت ارتفاعا محسوسا من بدايتها إلى سنة 2007 التي سجل فيها معدل 2,5% ليبدأ في الانخفاض بعدها إلى غاية وصوله إلى معدل 1,25% سنة 2009 ويثبت عنده حتى سنة 2016.

كما أن بنك الجزائر قام سنة بإدراج تقنية استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر سنة 2013 بمعدل ثابت قدره 1,5% على طول فترة استخدامها.

ونظرا لحالة نقص السيولة التي عرفها الجهاز البنكي بعد نهاية سنة 2014 حيث تقلصت السيولة المصرفية في نهاية سنة 2016 إلى 820,9 مليار دج، قام بنك الجزائر بالتخلي عن استخدام آلية استرجاع السيولة بكل أشكالها من أجل الحفاظ على السيولة لدى البنوك التي تمكنها من القيام بنشاطها الاعتيادي وخاصة زيادة قدرتها على الإقراض لتمويل الاقتصاد.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الفرع الرابع: عمليات السوق المفتوحة

ويقصد بها العمليات النهائية لبيع أو شراء السندات العمومية، ويتمثل دور بنك الجزائر في هذه العمليات في بيع أو شراء الأوراق المالية مثل أذونات الخزينة من أجل التأثير على السيولة في الجهاز البنكي، وقد طبقت أول مرة سنة 1996 حيث قام بنك الجزائر بشراء السندات العمومية التي لا تتجاوز 6 أشهر على أن لا تتجاوز قيمة هذه السندات 20% من إجمالي الإيرادات العادية للسنة السابقة، لكن بصدور الأمر 03-11 تم إلغاء شرط 20% وأصبح مفتوحا حسب أهداف السياسة النقدية، ونظرا لضيق السوق النقدي وغياب السوق المالي في الجزائر لم يتمكن بنك الجزائر لم يتمكن بنك الجزائر من بيع السندات العمومية لامتناع فائض السيولة (كيفاني، 2020، صفحة 106).

إلا أنه وبعد العجز المسجل في خزينة الدول وتفاقم نقص السيولة البنكية، عاد بنك الجزائر إلى الاعتماد على هذه العمليات من خلال شراء السندات التي تطرحها الخزينة العمومية وذلك في إطار التمويل غير التقليدي، حيث تم تعديل المادة 45 من قانون النقد والقرض من خلال القانون والتي جاء فيها أنه "بغض النظر عن كل حكم مخالف، يقوم بنك الجزائر، ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي، ولمدة خمس سنوات، بشراء مباشرة من الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة" (القانون 17-10، 2017)، حيث كانت قيمة السندات التي قام بنك الجزائر بشرائها مباشرة من الخزينة تصل إلى 2485 مليار دج نهاية 2017 والتي أدت إلى ارتفاع مستوى السيولة نهاية 2017 إلى 1380,6% مليار دج، أي بمعدل قدره 68,2% مقارنة بنهاية 2016 (بنك الجزائر، 2018، الصفحات 131,126).

وبالنسبة لمعدل عمليات السوق المفتوحة الموضوع من طرف بنك الجزائر خلال سنة 2017 فقد كان ثابت عند 3,5% الكل من 7 أيام، 3 أشهر، 6 أشهر و12 شهرا.

الفرع الخامس: التسهيلات الدائمة

وتسمى أيضا بتسهيلات الودائع أو تسهيله الوديعة المغلفة بفائدة، وهي أداة غير مباشرة تم استحداثها من طرف بنك الجزائر سنة 2005 بموجب التعليم رقم 04-05 وذلك بهدف امتصاص فائض السيولة البنكية، حيث تقوم بموجبها البنوك بتشكيل ودائع لدى لبنك الجزائر مقابل معدل فائدة يمنحه على هذه الودائع، وتتم هذه العملية على بياض باعتبار أن بنك الجزائر لا يقدم أي سندات كضمان.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

والجدول الموالي رقم (14) يوضح تطور معدلات الفائدة الممنوحة مقابل الودائع المدرجة ضمن آلية التسهيلات الدائمة في الجزائر خلال الفترة (2017-2005).

الجدول رقم (14): تطور معدلات الفائدة لآلية التسهيلات الدائمة في الجزائر خلال الفترة (2017-2005)

(الوحدة: نسبة مئوية)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المعدل	0,3	0,3	0,75	0,75	0,3	0,3	0,3
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
المعدل	0,3	0,3	0,3	0,3	0	0	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر (ديسمبر 2008، مارس 2012، مارس 2014، جوان 2019)

من خلال الجدول السابق رقم (14) نجد أن معدل الفائدة الممنوح مقابل تسهيلات الودائع بقي في حدود 0,3% و 0,75% خلال الفترة من 2005 إلى 2017 حيث استقر عند معدل 0,3% في اغلب السنوات ما عدى سنتي 2007 و 2008 أين ارتفع إلى 0,75% بهدف زيادة استقطاب فائض السيولة لدى البنوك، إلا أن بنك الجزائر قد الغي تسعيرة عمليات تسهيلة الوديعة خلال آخر سنتين من الفترة كإجراء اتخذه لتقليل لجوء البنوك إلى توظيف فائض سيولتها ضمن هذه الآلية ودفعها إلى توظيفها في شكل قروض لتمويل الاقتصاد نظرا لوضعية الانكماش التي عرفها الاقتصاد الجزائري بعد الصدمة النفطية سنة 2014.

وتعتبر الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014 فترة الارتفاع الكبير في أسعار البترول ما نتج عنه زيادة معتبرة في السيولة المصرفية حيث تميزت هذه الفترة بفائض مستمر ومتزايد في السيولة ما جعل بنك الجزائر يوظف أدوات مختلفة لامتناسها، والجدول الموالي رقم (15) يوضح حجم السيولة المصرفية الممتصة عن طريق كل من الاحتياطي الإجباري، آلية استرجاع السيولة وتسهيلات الوديعة نظرا لان البنوك لم تلجا لإعادة الخصم من أجل تمويلها من طرف بنك الجزائر منذ سنة 2001 لتحسن وضعيتها المالية.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

الجدول رقم (15): تطور السيولة الممتصة بمختلف أدوات إمتصاص السيولة المطبقة من طرف بنك الجزائر خلال الفترة (2014-2001)

(الوحدة: مليار دج)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإحتياطي الإجباري	43,5	109,5	126,7	157,3	157,3	157,3	186,1
إسترجاع السيولة	-	129,7	250	400	450	449,7	1101
تسهيله الوديعة	-	-	-	-	49,7	243	483,11
المجموع	43,5	239,2	376,7	557,3	607,3	621,2	1287,1
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإحتياطي الإجباري	272,17	394,7	494,13	569,86	754,1	891,38	1024
إسترجاع السيولة	1100	1100	1100	1100	1350	1350	1350
تسهيله الوديعة	1400,4	1022,1	1016	1258	1739,9	479,9	468,6
المجموع	1372,2	1494,7	1594,1	1699,9	2104,1	2241,4	2374

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر خلال الفترة (2014-2001)

من خلال الجدول السابق نجد أن حجم السيولة الممتصة من خلال أداة الاحتياطي الإجباري كانت في ارتفاع مستمر منذ بداية الفترة إلى غاية نهايتها، حيث سجلت سنة 2001 قيمة 43,5 مليار دج لتصل إلى 1024 مليار دج سنة 2014، في حين أن حجم السيولة الممتصة من خلال أداة استرجاع السيولة تميزت بالتذبذب منذ بداية تطبيقها سنة 2002 إلى غاية سنة 2007، لتستقر بعدها عند قيمة 110 مليار دج من 2008 إلى غاية 2011، لتسجل سنة 2012 ارتفاع قدره 250 مليار دج حيث بلغت 1350 مليار دج واستقرت عند هذه القيمة إلى غاية 2014.

أما بالنسبة لأداة تسهيلة الوديعة فقد كانت هي الأخرى في ارتفاع مستمر منذ بداية تطبيقها سنة 2005 إلى غاية سنة 2008، لتبدأ في التذبذب بعدها بين الارتفاع والانخفاض إلى غاية آخر سنتين أين سجلت انخفاض معتبر حيث بلغت 468,6 مليار دج سنة 2014، وقد بلغت أعلى قيمة سنة 2012 قدرها 1739,9 مليار دج وهي قيمة لم يسبق لأي أداة من أدوات السياسة النقدية المطبقة من طرف بنك الجزائر تسجيلها خلال السنة الواحدة هذا ما يدل على فعالية أداة تسهيلة الوديعة في امتصاص فائض السيولة على الرغم من حدوثها.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

المبحث الرابع: أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

يعتبر هدف استقرار الأسعار من أبرز أهداف السياسة النقدية في الجزائر حسب قانون النقد والقرض، إلا أنه وللوصول على هذا الهدف النهائي لا بد من المرور بمجموعة من الأهداف التي تسبق الأهداف النهائية، والتي تتمثل في الأهداف الأولية أو التشغيلية وبعدها الأهداف الوسيطة.

المطلب الأول: الأهداف الأولية للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

تعد الأهداف الأولية للسياسة النقدية الخطوة الأولى لنجاح هذه السياسة وتحقيقها للأهداف المرجوة منها من أجل المحافظة على استقرار الوضع النقدي الذي يمثل جزءا هاما في الاستقرار الاقتصادي ككل، وقد شهدت هذه الأهداف في الجزائر تطورات مختلفة وتتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: مجتمعات الاحتياطات النقدية (القاعدة النقدية)

تتمثل القاعدة النقدية في تلك الكمية من النقود المتاحة في شكل سيولة كلية في اقتصاد ما، وتتكون هذه القاعدة حسب موقع بنك الجزائر من:

- النقود والأوراق المتداولة المتاحة في أيادي الجمهور.
- ودائع (احتياطات) البنوك التجارية في بنك الجزائر.
- ودائع (احتياطات) المؤسسات المالية الأخرى في لدى بنك الجزائر.

وتعتبر القاعدة النقدية لدى بنك الجزائر الهدف الأولي الأساسي، حيث ركز جهده على مجموع القاعدة النقدية كهدف ذو طابع عملياتي (بنك الجزائر ا.، 2011، صفحة 181).

والجدول الموالي رقم (16) يوضح تطور القاعدة النقدية بمختلف مكوناتها في النظام البنكي الجزائري خلال الفترة (2017-2000)

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

الجدول رقم (16): تطور القاعدة النقدية ومعدل نموها السنوي في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

(الوحدة: مليار دج)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
النقود والأوراق في التداول	491,5	584,5	673,7	787,7	882,5	930,3
ودائع البنوك والمؤسسات المالية في بنك الجزائر	58,7	193,3	172,9	361,2	277,6	233,3
القاعدة النقدية	550,2	777,8	846,6	1152,3	1160,1	1163,3
نمو القاعدة النقدية	%22,4	%41,4	%8,8	%36,1	%0,7	%0,3
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النقود والأوراق في التداول	1092,1	1301,3	1561,7	1849,9	2132,2	2610,5
ودائع البنوك والمؤسسات المالية في بنك الجزائر	243,2	427,7	363,8	364,3	484,7	527,5
القاعدة النقدية	1335,3	1729	1925,5	2214,2	2616,9	3138
نمو القاعدة النقدية	%14,8	%29,5	%11,4	%15	%18,2	%19,9
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النقود والأوراق في التداول	2997,2	3247,6	3734,6	4183,8	4566,9	4781,7
ودائع البنوك والمؤسسات المالية في بنك الجزائر	712	890,2	938,4	1036,7	834,2	1395
القاعدة النقدية	3709,2	4137,8	4673	5220,5	5401,1	6176,7
نمو القاعدة النقدية	%18,2	%11,6	%12,9	%11,7	%3,5	%14,4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول الإحصائية للتقارير السنوية لبنك الجزائر

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن حجم النقود والأوراق في التداول عرف ارتفاعا مستمرا طول الفترة نتيجة لزيادة الاحتياطات الأجنبية مما ساهم في توسع هذا النوع من العرض النقدي، في حين أن ودائع البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى عرفت تذبذبا في حجمها خلال هذه الفترة وهذا حسب سياسة بنك الجزائر من خلال تحديده لسقف معين لمعدل هذه الاحتياطات بناء على السياسة التي ينتهجها، إضافة إلى رغبة الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين في تحقيق عوائد مالية من خلال النظام البنكي وأيضا رغبة هذه المؤسسات في تحقيقها للأرباح وسياساتها الخاصة.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

وبالتالي نجد أن القاعدة النقدية في الجزائر تميزت بنمو شبه مستقر خلال الفترة المدروسة مع وجود بعض الطفرات حيث سجلت اقل معدا نمو لها سنة 2005 بنسبة 0,3% نتيجة لانخفاض ودائع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بشكل خاص بعد انتهاء الدولة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) مما دفع ببنك الجزائر إلى تخفيض نسبة هذه الاحتياطات لزيادة القدرة الإقراضية للبنوك.

وبعد أن كان معدل نمو القاعدة النقدية في الجزائر يسجل ارتفاعا شبه مستمر انخفض هذا المعدل سنتي 2015 و2016 أين سجل على التوالي 11,7% و3,5% بسبب وضعية الانكماش التي شهدتها الاقتصادي الجزائري بعد انهيار أسعار البترول سنة 2014، لتعود للارتفاع سنة 2017 بنسبة 14,4% نتيجة لطبع النقود من طرف بنك الجزائر في إطار عملية التمويل غير التقليدي نهاية نفس السنة لإنعاش الوضع الاقتصادي للبلاد.

الفرع الثاني: ظروف سوق النقد (حجم الاحتياطات الحرة)

تعتبر الاحتياطات الحرة من بين مؤشرات ظروف سوق النقد التي يسعى بنك الجزائر للتأثير عليها من خلال مختلف أدوات امتصاص السيولة، حيث أن فعالية السياسة النقدية في امتصاص السيولة يمكن تقديرها بناء على مستوى واتجاه الاحتياطات الحرة للبنوك (بنك الجزائر .، 2011، صفحة 182) حيث يقوم بنك الجزائر بتغيير نسبة الاحتياطي القانوني بناء على تطور حجم الاحتياطات الحرة للتأثير على سيولة البنوك.

والجدول الموالي رقم (17) يوضح تطور حجم الاحتياطات الحرة للبنوك في الجزائر عند نهاية السنة خلال الفترة (2001-2017).

الجدول رقم (17): تطور حجم الاحتياطات الحرة للبنوك في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

(الوحدة: مليار دج)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القيمة	-	126,7	59,2	234,5	115,8	60,8	31,24	70,5	0
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القيمة	45,72	78,22	71,9	75,01	78,02	67,4	84,4	221,9	233,6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر خلال الفترة (2002-2017)

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

من خلال الجدول السابق نجد أن حجم الاحتياطات الحرة للبنوك في الجزائر قد تميز بعدم الاستقرار نظرا لتطبيق بنك الجزائر مجموعة من أدوات امتصاص السيولة التي من شأنها التأثير عليه حسب توجه السياسة النقدية المنتهجة من طرفه، حيث بلغت ذروتها نهاية سنة 2003 بقيمة 234,5 مليار دج نظرا لحالة فائض السيولة الهيكلية للجهاز البنكي الجزائري منذ نهاية 2001 ، لتبدأ في الانخفاض بداية من سنة 2004 بعد استمرار بنك الجزائر التدخل الأسبوعي في السوق النقدي لامتناس فائض السيولة عن طريق آلية استرجاع السيولة الأسبوعية، ليتواصل الانخفاض المعتبر في حجم هذه الاحتياطات منذ سنة 2005 نظرا لإدراج بنك الجزائر لأداتين جديدتين لامتناس السيولة والمتمثلتان في آلية استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر والتسهيلات الدائمة، حيث سجلت هذه الأخيرة ما قيمته 1400,4 مليار دج نهاية سنة 2008 بارتفاع قدره 917,29 مليار دج مقارنة بسنة 2007، هذا ما جعل حجم الاحتياطات الحرة يبلغ مستوى الصفر نهاية ديسمبر 2008 والذي يدل على قدرة بنك الجزائر في امتناس فائض السيولة بشكل فعلي (بنك الجزائر ا.، 2009، صفحة 208).

ونظرا لتقلص السيولة البنكية خلال سنة 2009 الذي تسببت فيه الأزمة الخارجية بالإضافة إلى تضافر جهود بنك الجزائر لامتناس فائض السيولة، سجلت الاحتياطات الحرة ما قيمته 45,72 مليار دج نهاية السنة كأقل قيمة لهذه الاحتياطات خلال الفترة المدروسة، لتعود بعدها للارتفاع والانخفاض بشكل مقبول ومستقر نسبيا إلى غاية آخر سنتين أين تجاوزت 200 مليار دج نظرا لتوقف بنك الجزائر عن امتناس السيولة من خلال أداتين استرجاع السيولة والتسهيلات الدائمة وخفض معدل الاحتياطي الإلجباري إلى 8% بداية من سنة 2016، بالإضافة إلى عملية ضخ السيولة التي قام بها بنك الجزائر في أكتوبر 2017 في إطار التمويل غير التقليدي بقيمة 595,6 مليار دج والتي كان من المقرر أن يضع بنك الجزائر الأدوات المناسبة لامتناس فائض السيولة المحتملة نتيجة هذا النوع من التمويل.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

المطلب الثاني: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

تمثل الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية نقطة عبور هامة لبلوغ الأهداف النهائية لهذه السياسة وأهداف السياسة الاقتصادية الكلية، وتتمثل هذه الأهداف في مجموعة من المؤشرات القياسية التي تعبر عن أهم جوانب الوضع النقدي في أي نظام وهي كالتالي:

الفرع الأول: سعر الفائدة الحقيقي

يعتبر ضبط سعر الفائدة الحقيقي والتحكم فيه من أبرز الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية كهدف وسيط من أجل التأثير على الوضع الاقتصادي وبالخصوص القطاع الحقيقي للوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية المرجوة منها، ويتم التأثير عليه من خلال تغير أسعار الفائدة الرسمية تبعاً للحالة الاقتصادية والمتمثلة في أسعار الفائدة الرسمية على القروض وعلى الودائع، ويتم تحديد هذا المؤشر من خلال دراسة وتحديد تأثير معدل التضخم على سعر الفائدة الاسمي باعتباره يؤثر بشكل مباشر على قيمة النقود الداخلية والخارجية في الاقتصاد.

بالنسبة للجهاز البنكي الجزائري فإنه قبل سنة 1986 كانت أسعار الفائدة المطبقة خاضعة تماماً لمنطق الاقتصاد المركزي المخطط، حيث كانت تحدد إدارياً بهدف منح الفرصة للمؤسسات العمومية في الحصول على قروض بأقل تكلفة من أجل تمويل المشاريع التنموية الضرورية للبلاد، إلا أنه وبعد بداية عودة سلطة وصلاحيات اتخاذ القرارات المتعلقة بالجوانب النقدية للبنك المركزي باعتباره السلطة النقدية للبلاد وجعل الجهاز البنكي ذو مستويين، اعتمدت هذه السلطة النقدية المخطط الوطني للقرض الذي يحمل في طياته قرار تطبيق أسعار فائدة تفاضلية بين مختلف القطاعات من أجل المحافظة على سير المشاريع الإستراتيجية (رملّي و نزعي، 2020، صفحة 352).

ومنذ صدور قانون النقد والقرض 90-10 تمكنت السلطة النقدية من استعمال أداة معدل إعادة الخصم كإحدى أدوات السياسة النقدية غير المباشرة والتي تمكنه من التأثير مع مختلف أسعار الفائدة في الجهاز البنكي، بالإضافة إلى تطبيق الإصلاحات المفروضة من قبل مؤسسات النقد الدولية وأهمها برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998) الذي كانت من بين بنوده التحرير التدريجي لأسعار الفائدة وهذا بهدف الوصول إلى

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

أسعار فائدة حقيقية موجبة وتقليص الفارق بينها وبين أسعار الفائدة الاسمية من أجل تشجيع الادخار الذي يساهم بدوره في تحقيق النمو للناتج المحلي الإجمالي (بن عزة ج.، 2017، صفحة 185).

والجدول الموالي رقم (18) يوضح تطور أسعار الفائدة الرسمية على الودائع وعلى القروض بالإضافة إلى أسعار الفائدة الحقيقية حسب إحصائيات البنك الدولي خلال الفترة (2017-2000).

الجدول رقم (18): تطور أسعار الفائدة الرسمية على الودائع، أسعار الفائدة الرسمية على القروض وأسعار الفائدة الحقيقية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

(الوحدة: نسبة مئوية)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر الفائدة على الودائع	7,5	6,25	5,33	5,25	3,65	1,93	1,75	1,75	1,75
سعر الفائدة على القروض	10	9,5	8,58	8,125	8	8	8	8	8
سعر الفائدة الحقيقي	-10,33	10,02	7,17	-0,19	-3,78	-7	-2,3	1,51	-6,34
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سعر الفائدة على الودائع	1,75	1,75	1,75	1,75	1,75	1,75	1,75	1,75	1,75
سعر الفائدة على القروض	8	8	8	8	8	8	8	8	8
سعر الفائدة الحقيقي	21,56	-6,99	-8,65	0,5	8,1	8,32	15,45	6,35	3,15

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي (<https://data.worldbank.org/country/algeria>)

من خلال الجدول السابق نجد أن أسعار الفائدة الرسمية في الجزائر قد شهدت انخفاضا خلال بدايات الفترة إلى أن ثبتت عند معدل 1,75 % بالنسبة للودائع سنة 2006 و 8% بالنسبة للقروض سنة 2004 وجاء هذا الانخفاض نتيجة لتطبيق الحكومة لمجموعة من البرامج والإصلاحات الهادفة إلى إنعاش الاقتصاد من خلال تقليل تكلفة الاستثمارات الحقيقية عن طريق خفض تكلفة إعادة تمويل البنوك من طرف البنك المركزي من معدل الاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم لزيادة قدرتها التمويلية.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

أما بالنسبة لأسعار الفائدة الحقيقية في الجزائر نجد أنها كانت بين الايجابية والسلبية خلال الفترة المدروسة حيث سجلت أعلى قيمة سالبة لها سنة 2000 بمعدل 10,33- % نظرا لانخفاض قيمة العملة لتعود بعدها إلى تسجيل قيم موجبة سنتي 2001 و 2002 التي قدرت بمعدل 10,02 % و 7,17 % على التوالي، إلا أن هذا الارتفاع لم يدم طويلا فقد شهدت الفترة ما بين 2003 و 2006 أسعار فائدة حقيقية سالبة طول الفترة، وبداية من سنة 2007 بدأت معدلات الفائدة الحقيقية في التذبذب بيم القيم السالبة والموجبة لتنتهي الفترة بتسجيل معدلات فائدة موجبة وقد كان أعلى معدل فائدة حقيقي سنة 2009 بقيمة 21,56 %.

من خلال ما سبق يمكننا القول أن السياسة النقدية قد تمكنت من تحقيق إحدى أهدافها الوسيطة والمتمثل في تحقيق معدلات فائدة حقيقية ايجابية خلال الفترة ما بين 2012 و 2017 فقط على الرغم من التوترات التي شهدتها الاقتصاد الجزائري في هذه السنوات.

الفرع الثاني: سعر الصرف الفعلي الحقيقي

يعتبر هدف الحفاظ على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد من أسمى أهداف السياسة النقدية في الجزائر التي نص عليها قانون النقد والقرض 03-11 من خلال المادة رقم 35، هذا ما دفع بنك الجزائر إلى القيام ببعض الإصلاحات التي من شأنها الحفاظ على سعر صرف العملة في السوق الدولية، ومن بين نتائج الإجراءات التي قامت السلطة النقدية في الجزائر بتطبيقها على اثر برنامج الاستقرار الاقتصادي 1994-1995 وبرنامج التعديل الهيكلي هو تخفيض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بما يقارب 50 % لتقليص الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والحقيقي للدينار الجزائري وتحديد قيمته وفق قوى السوق (مودع، 2018-2019، صفحة 196).

ويتمثل هدف سياسة الصرف في الجزائر منذ سنة 1990 في ضمان استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار في الأجل المتوسط قريبا من مستواه التوازني الذي يتم تحديده حسب أهم أساسيات الاقتصاد الوطني خاصة أسعار النفط، مستوى الإنفاق العام والفوارق في الإنتاجية والتضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين في إطار السياسة المسماة " بالتعويم الموجه أو المدار " لمعدل صرف الدينار مقابل العملات الصعبة الرئيسية المنتهجة من قبل بنك الجزائر، ويمثل سعر الصرف الفعلي الحقيقي مؤشرا مختصرا يتضمن

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

المبادلات التجارية للجزائر مع مجموعة من شركائها الرئيسيين (بنك الجزائر ا.، 2009، صفحة 88)، وقد تم تحديد هذا الهدف هو تحسين القدرة التنافسية للصادرات الوطنية خارج قطاع المحروقات دوليا.

والجدول الموالي رقم (19) يوضح تطور سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2017-2000).

الجدول رقم (19): تطور سعر الصرف الاسمي والفعلي الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (2017-2000)
(الوحدة: دينار جزائري مقابل واحد دولار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر الصرف الاسمي	75,31	77,27	79,67	77,38	72,07	73,36	72,64	69,34	64,57
سعر الصرف الفعلي الحقيقي	119,41	123,2	114,22	103,08	103,51	101,74	101,31	99,91	102,24
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سعر الصرف الاسمي	72,65	74,40	72,85	77,55	79,38	80,56	100,46	109,46	110,96
سعر الصرف الفعلي الحقيقي	100,27	100	99,12	103,91	101,77	102,88	96,49	95,52	97,83

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: - النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر (سبتمبر 2007 ديسمبر 2008، ديسمبر 2009، مارس 2013، مارس 2016، جوان 2019)

- معطيات البنك الدولي (<https://data.worldbank.org/country/algeria>)

من خلال الجدول السابق نجد أن سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي تميز بالاستقرار نسبيا خلال الفترة 2000-2013 حيث كانت أعلى قيمة هي 79,67 دينار جزائري لوحد دولار أمريكي سنة 2002 نظرا لإرتفاع إحتياطي النقد الأجنبي بعد الانتعاش الذي عرفته أسعار البترول في السوق الدولية.

ونظرا لانخفاض أسعار البترول سنة 2014 (صدمة نهاية 2014) وبداية تآكل إحتياطي النقد الأجنبي عدم قدرة السلطات النقدية على الدخول في سوق الصرف بعرض العملات الأجنبية للمحافظة على قيمة الدينار بدأت قيمة الدينار الجزائري في الانخفاض وذلك بعد لجوء بنك الجزائر إلى تخفيض قيمته من جديد حيث بلغ سعر الصرف في نهاية الفترة 110,96 دينار جزائري للدولار الواحد مما هذا ما يدل على أن سعر

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الصرف في الجزائر مرتبط بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول باعتباره المصدر الأساسي للموارد المالية الأجنبية في الاقتصاد الجزائري.

أما بالنسبة لسعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي يعتبر من الأهداف الوسيطة الرئيسية المستهدفة من طرف بنك الجزائر إلى جانب العرض النقدي M2 حيث يعتبر هدف سياسة الصرف في الجزائر منذ سنة 2003 فقد كان شبه مستقر مع تسجيل بعض التذبذبات الخفيفة من بداية الفترة إلى غاية سنة 2008 نظرا لاتخاذ بنك الجزائر لإجراءات صارمة من أجل الحفاظ على القوة الشرائية للعملة المحلية أمام العملات الصعبة في إطار تعزيز الاستقرار المالي الخارجي ومحاولة الحفاظ عليها عند مستواها التوازني من خلال التدخل في السوق البينية للصرف، وحسب تقارير بنك الجزائر فان سعر الصرف الفعلي الحقيقي قد بلغ مستواه التوازني سنة 2004 نظرا لبداية تحسن الوضعية المالية الصافية للجزائر والمتمثلة في ارتفاع احتياطي الصرف الأجنبي الذي ساهم في تقوية المركز المالي للجزائر وساعد على تعزيز استقرار سعر الصرف، بالإضافة إلى تسجيل معدلات تضخم مقبولة خلال هذه الفترة مقارنة بمعدلات التضخم في الدول الشريكة، إلا انه في سنة 2009 تدهورت قيمته نظرا لتابعات الأزمة المالية العالمية حيث عرفت مقومات الاقتصاد الوطني تدهورا كبيرا انخفضت قيمة الدينار الجزائري مقارنة بالدولار الأمريكي بمعدل 11,1% إذ بلغ سعر الصرف الفعلي الحقيقي 100,27 دينار جزائري للدولار الواحد، ثم عاد للتحسن سنة 2010 وبقي قريبا من مستواه التوازني ليستمر في الاستقرار إلى غاية سنة 2015 أين أصبح اقل من مستواه التوازني بعد عجز بنك الجزائر في المحافظة عليه نظرا لبداية تآكل احتياطي الصرف الأجنبي نتيجة للصدمة البترولية التي تعرضت لها الجزائر نهاية سنة 2014، وبالتالي أصبح سعر صرف الدينار الجزائري مقبلا بأعلى من قيمته التوازنية المحددة بناء على أساسيات الاقتصاد.

الفرع الثالث: العرض النقدي (المجمع النقدي M2)

يعتبر هدف التحكم في العرض النقدي من أهم الأهداف التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها نظرا لتأثيره المباشر على مختلف المؤشرات أهمها التضخم ومن أكثر المجمعات النقدية للعرض النقدي نشاطا وتوسعا في الاقتصادي الجزائري هو المجمع النقدي M2، كما أن بنك الجزائر قد أكد في مختلف تقاريره السنوية على استهدافه هذا المجمع النقدي كهدف وسيط من خلال تحديد مجال نموه بما يتلاءم مع أهداف السياسة النقدية النهائية خاصة ما يتعلق باستهداف التضخم، حيث برزت الكتلة النقدية (العرض النقدي M2)

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

كهدف وسيط للسياسة النقدية في الجزائر بداية من سنة 2004، بعد أن كان معدل صرف العملة هو الهدف الوسيط الأساسي خلال الفترة (2003-2001) حسب تقرير بنك الجزائر لسنة 2003 أين بدأ مجلس النقد والقرض في تحديد مجال نموها حسب معدل الهدف النهائي المستهدف والمتمثل في استقرار الأسعار المعبر عنه بمعدل التضخم.

والجدول الموالي رقم (20) يوضح تطور نمو العرض النقدي M2 في الجزائر وكذا معدل نموه المستهدف خلال الفترة (2017-2000).

الجدول رقم (20): تطور العرض النقدي M2 ومعدل نموه المستهدف في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

(الوحدة: مليار دج)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
M2	2022,5	2473,5	2901,5	3299,5	3644,4	4070,4
نمو M2	%13	%22,3	%17,3	%13,7	%10,5	%11,7
معدل نمو M2 المستهدف	-	-	-	-	%15-14	%16,5 -15,8
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
M2	4827,6	5994,6	6056	7178,7	8162,8	9929,2
نمو M2	%18,6	%24,2	%16	%3,2	%15,4	%19,9
معدل نمو M2 المستهدف	%15,5 -14,8	%18,5 -17,5	%27,5 -27	%13-12	%9-8	%14-13
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
M2	11015,1	11941,5	13686,8	13704,5	13816,3	14974,3
نمو M2	%10,9	%8,4	%14,6	%0,1	%0,8	%8,4
معدل نمو M2 المستهدف	%12 -10,5	%11-9	%11,5 -9,5	%11-9	%7-5	%4,7

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: - الجداول الإحصائية للتقارير السنوية لبنك الجزائر

- التقارير السنوية لبنك الجزائر خلال الفترة (2017-2004)

يتبين من خلال الجدول السابق أن حجم العرض النقدي M2 في الجزائر قد شهدا تزايدا على طول الفترة إلا أن معدل نمو M2 تميز بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض، وقد كان أعلى معدل نمو عرفه المجمع M2 بعد المعدل المرتفع سنة 2001 بنسبة 22,3% سجل سنة 2011 بمعدل 19,9% بعد عودة الانتعاش في

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

الاقتصاد العالمي الذي شهد أزمة حادة سنة 2008 الأمر الذي زاد من الطلب على البترول المسدد بالعملة الأجنبية ما جعل الكتلة النقدية تحقق نمو مرتفعا نتيجة زيادة إحدى أهم مقابلاتها (العملة الأجنبية)، إلا أن انخفاض إيرادات البترول بعد سنة 2014 نتيجة للزمة الشديدة التي عرفت أسعار هذه المادة في السوق العالية انخفض معدل نمو **M2** حيث كان معدل نموه سنة 2016 شبه معدوم حيث قدر بقيمة 0,81% الذي تزامن مع بداية انكماش الوضع الاقتصادي في الجزائر على الرغم من حجم الكتلة النقدية المرتفع في الفترات السابقة إلا أنها عرفت تسربا كبيرا من الاقتصاد الرسمي إلى الاقتصاد الموازي وإلى الاكتناز وعدم الاستفادة منها في انقاد الوضعية الاقتصادية في مثل هذه الحالات الأمر الذي دفع بالسلطات النقدية بعدها إلى انتهاج آلية التمويل غير التقليدي كمحاولة لإنعاش الوضع الاقتصادي وتغطية عجز الخزينة العمومية، وهذا ما يؤكد من ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول بشكل شبه كلي.

من خلال تطورات معدل نمو الكتلة النقدية **M2** نجد أن الوصول إلى تحقيق هذا الهدف الوسيط لم يتجسد خلال الفترة المدروسة ما عدى سنة 2012 أين بلغ معدل 10,9% الذي هو ضمن المجال المستهدف لنفس السنة، إلا أن ذلك لم يساهم في التحكم في مستوى الأسعار حيث بلغ معدل التضخم لنفس السنة ذروته بمعدل 8,89% نظرا للارتفاع الحاد في أسعار بعض المنتجات الطازجة منها اللحوم التي سجلت ارتفاعا قويا في بداية 2012 (بنك الجزائر ا.، 2013، صفحة 202).

المطلب الثالث: الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

تعتبر الأهداف النهائية للسياسة النقدية هي تلك الأهداف التي تسعا لها السياسة الاقتصادية الكلية والتي تعتبر أهم المؤشرات المعبرة عن وضعية أي اقتصاد وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

الفرع الأول: تحقيق استقرار الأسعار (معدل التضخم)

يعتبر تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار من أهم الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية في الجزائر حيث صرح بذلك قانون النقد والقرض من خلال المادة رقم 35 من الأمر 10-04 التي بينت أن إحدى مهام بنك الجزائر هي الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

وقد حدد معدل التضخم المستهدف في الجزائر بين 3% و 4% كمتوسط سنوي (بركان و جليد، 2020، صفحة 708).

والجدول الموالي رقم (21) يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2017-2000).

الجدول رقم (21): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

(الوحدة: نسبة مئوية)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل التضخم	0,34	4,23	1,42	4,27	3,96	1,38	2,31	3,68	4,86
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم	5,74	3,91	4,52	8,89	3,25	2,92	4,78	6,38	5,59

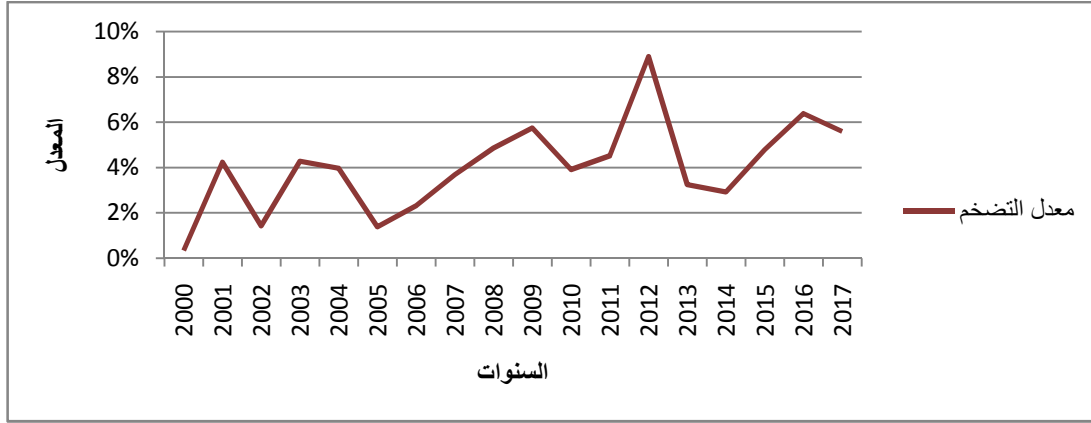
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي (<https://data.worldbank.org/country/algeria>)

يلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (21) أن مؤشر التضخم في الجزائر عرف معدلات مقبولة خلال الفترة 2007-2000 حيث سجل نسبة 0,34% و 3,68% على التوالي وذلك راجع إلى حالة الاستقرار التي عرفها الاقتصاد الجزائري والذي ساهم في قدرة تطبيق الحكومة لسياسة دعم الأسعار للمواد الاستهلاكية مما أدى إلى التحكم في معدلات التضخم، وتعتبر هذه الفترة من الفترات التي تمكنت فيها السياسة النقدية من تحقيق احد أهدافها بشكل ناجح، إلا انه وبداية من سنة 2008 بدا هذا المؤشر في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغ ذروته سنة 2012 بمعدل 8,89% بعد الارتفاع المعترف في معدل الكتلة النقدية M2 سنة 2011 مما اثر على مستويات الأسعار لينخفض بعدها إلى 2,92% سنة 2014.

بداية من سنة 2015 عاد المؤشر إلى الارتفاع بعد بروز تداعيات أزمة البترول على الاقتصاد الجزائري التي أدت إلى بداية تآكل احتياطي الصرف مما دفع بالحكومة إلى إيقاف استيراد بعض المواد والمنتجات والتخفيض من حصة البعض الآخر الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار بعض السلع المستوردة، بالإضافة إلى عدم تحكم الدولة في ضبط أسواق السلع الاستهلاكية (بوشارب، 2019، صفحة 286).

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

الشكل رقم (15): منحنى بياني يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج EXCEL بناء على معطيات الجدول رقم (21)

الفرع الثاني: تحقيق التشغيل الكامل (معدلات البطالة)

تعتبر الجزائر من بين الدول الإفريقية عالية الكثافة السكانية هذا ما جعل معدلات البطالة فيها مرتفعة نوعا ما وذلك نتيجة تزايد الكثافة السكانية أمام قلة الوظائف وفرص العمل، ومن بين أسباب البطالة في الجزائر ما يلي: (مفتاح و بن الزاوي، 2008، صفحة 122)

- التمركز السكاني في الشمال.
 - كثرة العراقيل البيروقراطية وتفشي ظاهرتي الرشوة والفساد.
 - طبيعة السياسة التعليمية والتكوينية التي تتميز بعدم التنسيق بين سوق العمل ومخرجات التكوين سواء المهني أو الجامعي.
- وباعتبار أن معدل البطالة يعتبر من أهم المؤشرات المعبرة عن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة نجد إن كل دول العالم تسعى إلى تحسين هذه المعدلات من خلال التأثير عليها عن طريق مختلف السياسات من بينها السياسة النقدية.

والجدول الموالي رقم (22) يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2017-2000).

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

الجدول رقم (22): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

(الوحدة: نسبة مئوية)

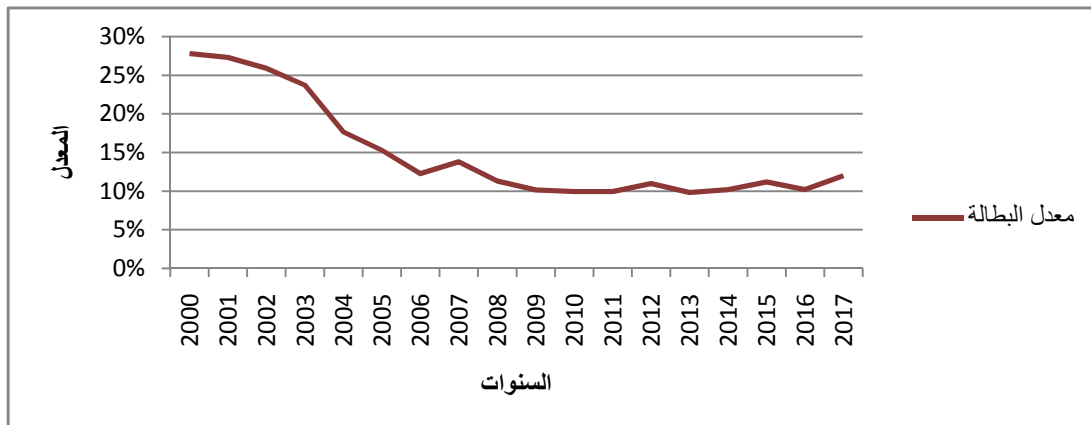
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة	29,77	27,3	25,9	23,71	17,65	15,27	12,27	13,79	11,33
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل البطالة	10,16	9,96	9,96	10,97	9,82	10,20	11,20	10,20	11,99

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي (<https://data.worldbank.org/country/algeria>)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن معدلات البطالة خلال هذه الفترة قد سجلت انخفاضا ملحوظا في كل سنة حيث بلغت 9,82 % سنة 2013 بعد أن كانت 29,77 % سنة 2000 وهذا راجع إلى ارتفاع الموارد المالية للدولة وانتعاش الخزينة العمومية نتيجة لارتفاع أسعار البترول والتي تعرف تناسبا عكسيا مع مؤشرات البطالة في الجزائر، الأمر الذي ساهم في دعم تطبيق الحكومة إلى العديد من البرامج التشغيلية خلال هذه الفترة والعمل على التنسيق بين عارضي العمل وطالبيه مما أنعش سوق العمل وخلق مناصب عمل جديدة وفتح المجال للتوظيف بشكل لم يسبق له مثيل من قبل هذا ما ساهم في تخفيض معدلات البطالة (حطاب و الشريف، 2020، صفحة 134)، إلا أنه وبحلول سنة 2014 بدأ هذا المؤشر في الارتفاع حيث بلغ 11,99 % سنة 2017 هذا بعد الانخفاض الذي شهدته أسعار البترول خلال هذه الفترة مما جعل الحكومة تعيد النظر في سياساتها التوظيفية والذي أدى إلى خفض حركية سوق العمل.

الشكل رقم (16): منحنى بياني يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة

(2017-2000)



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج EXCEL بناء على معطيات الجدول رقم (22)

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

الفرع الثالث: تحسين وضعية ميزان المدفوعات

يعتبر هدف المحافظة على الاستقرار الخارجي للنقد من بين الأهداف التي يؤكد عليها دوما قانون النقد والقرض منذ صدوره سنة 1990 حيث خول القانون لبنك الجزائر من خلال المادة رقم 36 من الأمر 11-03 حق الاقتراح على الحكومة كل تدبير من شأنه أن يحسن ميزان المدفوعات بالإضافة إلى حق طلب تزويده بأي معلومات أو إحصاءات يرى أنها تفيده لمعرفة تطور ميزان المدفوعات وبالتالي بناء سياسته النقدية حسب المعلومات المتحصل عليها حول هذا المؤشر باعتباره هدفا من أهدافها، كما أن من بين مهام بنك الجزائر إعداد ميزان المدفوعات وعرض وضعيته.

والجدول الموالي رقم (23) يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2017-2000).

الجدول رقم (23): تطور رصيد لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

(الوحدة: مليار دولار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد ميزان المدفوعات	7,57	6,19	3,66	7,47	9,25	16,94	17,73	29,53	36,99
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رصيد ميزان المدفوعات	3,86	15,58	20,14	12,06	0,13	-5,88	-27,54	-26,03	-21,76

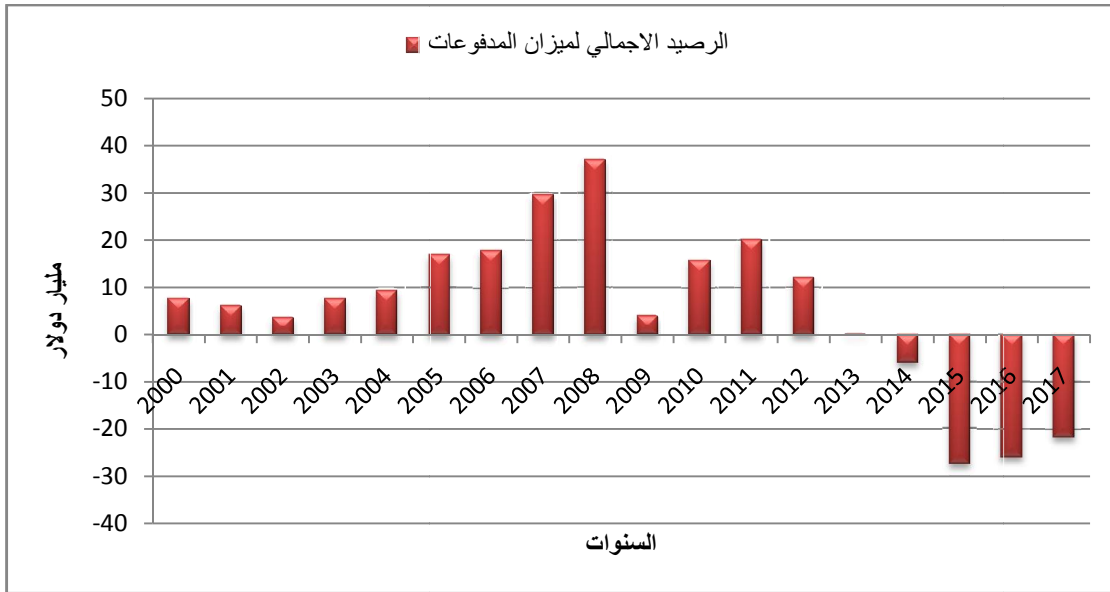
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر (سبتمبر 2007، مارس 2012، مارس 2014، مارس 2016، مارس 2018، جوان 2019)

بناء على الجدول السابق نجد أن رصيد ميزان المدفوعات قد سجل فائضا في بدايات الفترة وعجزا في نهاياتها حيث انه حقق فوائض معتبرة خلال الفترة من 2000 إلى 2008 باستثناء سنة 2002 بسبب انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية سنة 2001 حيث بلغ سعر البرميل 24,74 ليعود الرصيد إلى الارتفاع أين بلغ ذروته سنة 2008 بفائض قيمته 36,99 مليار دولار بعد ارتفاع أسعار البترول إلى 98,96 دولار للبرميل، إلا انه ونتيجة لانخفاض أسعار البترول سنة 2009 إلى 62,35 دولار للبرميل بعد زيادة حدة تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 انخفض فائض ميزان المدفوعات إلى 3,86 مليار دولار سنة 2009، تعتبر سنة 2011 السنة التي بلغ فيها سعر البترول ذروته أين وصلت قيمته إلى 112,92 دولار للبرميل هذا ما رفع من فائض ميزان المدفوعات إلى 20,14 مليار دولار خلال نفس السنة (خروف، ثوامرية، و فريحة، 2020، صفحة 25).

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

وبعد أن سجل رصيد ميزان المدفوعات انتعاشا خلال السنوات من 2000 إلى 2013 بتحقيقه فوائض معتبرة عرف هذا الرصيد عجزا كبيرا بداية من سنة 2014 حيث بلغ العجز ذروته سنة 2015 بقيمة 27,54 مليار دولار بعد تفاقم الأزمة البترولية العالمية وزيادة حدة أثارها خاصة على الدول المصدرة لهذه المادة حيث بلغ سعر البرميل الواحد 44,28 دولار مما أدى إلى بداية تآكل احتياطي الصرف الأجنبي باعتبار أن المصدر الأساسي للعملة الأجنبية يتمثل في إيرادات البترول وهذا لقلّة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة بعد تطبيق الحكومة لقانون الاستثمار الذي يخص الأجانب سنة 2009 المعتمد على قاعدة 49/51 وقلة التحويلات الخارجية بالعملة الأجنبية.

الشكل رقم (17): منحنى بياني يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج EXCEL بناء على معطيات الجدول رقم (23)

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

الفرع الرابع: تحقيق معدلات مناسبة للنمو الاقتصادي

بناء على المادة رقم 35 من الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض فان من بين مهام مجلس النقد والقرض العمل على تحقيق نمو سريع للاقتصاد وبالتالي فان الحفاظ على المعدلات الايجابية والمرتفعة للنمو الاقتصادي من بين أهم أهداف السياسة النقدية في الجزائر.

والجدول الموالي رقم (24) يوضح تطور قيم الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2017-2000).

الجدول رقم (24): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

(الوحدة: نسبة مئوية)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل النمو الاقتصادي	3,8	3	5,6	7,2	4,3	5,9	1,7	3,4	2,4
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل النمو الاقتصادي	1,6	3,6	2,9	3,4	2,8	3,8	3,7	3,2	1,3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي (<https://data.worldbank.org/country/algeria>)

من خلال الجدول السابق نجد أن مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر قد عرف نوعا من التذبذب خلال الفترة المدروسة حيث بلغ ذروته سنة 2005 بمعدل 5,9 % بعد تطبيق الحكومة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 الذي زاد من حركية الاقتصاد الوطني ليعود إلى الانخفاض سنة 2009 بمعدل 1,6 % بعد تأثر الاقتصاد الجزائري وخاصة الخزينة العمومية بشكل غير مباشر بالأزمة المالية العالمية 2008.

وقد بقى بعدها مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر بين الارتفاع والانخفاض إلى غاية سنة 2014 هذا بعد تطبيق الحكومة لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 قصد تحديث الاقتصاد وخلق التوازن الذي خصص له مبلغ 286 مليار دولار، إلا انه ومنذ سنة 2015 بدا هذا المؤشر في التراجع حيث بلغ سنة 2017 معدل 1,3 % على الرغم من تطبيق الحكومة لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 المكمل للبرنامج السابق (بن عزة و شليل، 2018، صفحة 192).

من خلال ما سبق يتضح لنا مدى تأثر معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر بالأزمات الخارجية خاصة المتعلقة بالبترول منها نتيجة للاعتماد شبه الكلي على الإيرادات المتأتية من هذه المادة وعدم التنوع في مصادر

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

الموارد المالية رغم وجودها واختلاف مجالاتها، فبالرغم من إطلاق الحكومة لبرامج توطيد النمو الاقتصادي إلا أنها لم تتمكن من المحافظة على عدم تراجع معدل النمو خاصة بعد أزمة البترول 2014.

الشكل رقم (18): منحنى بياني يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج EXCEL بناء على معطيات الجدول رقم (24)

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

المبحث الخامس: دراسة قياسية لانعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

بعد تطرقنا في المباحث السابقة لهذا الفصل إلى تطور الاقتصاد الموازي في الجزائر وكذا السياسة النقدية وأهدافها، سنحاول دراسة انعكاسات الاقتصاد الموازي في الجزائر على أهداف السياسة النقدية الأولية، الوسيطة، والنهائية بهدف تحديد مدى تأثير هذه الأهداف بوجود اقتصاد موازي بحجم معتبر، وكذا مدى مطابقتها تأثير أهداف السياسة النقدية بوجود هذا النوع من الاقتصاد في الجزائر مع ما تم التطرق له في الجانب النظري، وسنقوم بهذه الدراسة القياسية بالاعتماد على مجموعة من النماذج القياسية المبنية على أساس إستقرارية السلاسل الزمنية السنوية المعبرة عن متغيرات الدراسة خلال الفترة (2000-2017).

المطلب الأول: عرض متغيرات الدراسة واختبار إستقرارية السلاسل الزمنية

لتحديد انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر بالاعتماد على المنهج الكمي لا بد أولاً تحديد متغيرات الدراسة بشكل دقيق، ومن ثم إخضاعها لاختبار جذر الوحدة باعتبار أن متغيرات دراستنا هي عبارة عن سلاسل زمنية سنوية، حيث يسمح اختبار جذر الوحدة بتحديد نوع النموذج المناسب من أجل دراسة العلاقة بين المتغيرات وبالتالي الاقتراب من التحديد الصحيح للعلاقة.

الفرع الأول: عرض متغيرات الدراسة

بعد دراستنا للجانب النظري لكل من الاقتصاد الموازي وأهداف السياسة النقدية، حاولنا إسقاط هذا الجانب على دولة الجزائر من أجل معرفة واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر وكذا تحديد أهداف السياسة النقدية التي تضعها السلطة النقدية في الجزائر وذلك من أجل تحديد متغيرات الدراسة، وقد تمثلت هذه المتغيرات فيما يلي:

ECONP: نسبة الاقتصاد الموازي من الناتج الداخلي الخام والذي يمثل المتغير المستقل للدراسة.

أما بالنسبة للمتغيرات التابعة والتي تمثل أهداف السياسة النقدية المسطرة في الجزائر فهي كالتالي:

BASM: نمو القاعدة النقدية.

RESERV: حجم الاحتياطات الحرة.

INT: سعر الفائدة الحقيقي.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

CHANG: سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

M2: نمو العرض النقدي M2.

INFLATION: معدل التضخم.

CHOMAGE: معدل البطالة.

BPAYMENT: رصيد ميزان المدفوعات.

CROISSANCE: معدل النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية (اختبارات جذر الوحدة)

من أجل تحديد العلاقة بين متغيرات أي نموذج لا بد من اختبار مدى إستقرارية السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات خلال فترة الدراسة، حيث يهدف هذا الاختبار إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية، إذ قد تكون العلاقة بينها وهمية وترجع لخط الاتجاه العام أو ما يعرف بخطر الاندماج المشترك بين السلاسل الذي ينجم عنه التقدير إما بنموذج تصحيح الخطأ **ECM**، أو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة **ARDL**، أو الاكتفاء بنموذج الانحدار الذاتي **VAR**.

ومن أجل دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية قمنا بإجراء اختبار ديكي فولر المطور (**ADF**) والذي يقوم على إختبار فرضيتين وهما:

- **فرضية العدم H_0** : وجود جذر الوحدة وبالتالي عدم إستقرار السلسلة الزمنية عند مستوى معنوية 5%.

- **الفرضية البديلة H_1** : عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي إستقرار السلسلة الزمنية عند مستوى معنوية 5%.

إذا كانت مستوى المعنوية prob من 0,05 نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

والجدول الموالي رقم (25) يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر المطور **ADF**

للسلاسل الزمنية قيد الدراسة:

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

الجدول رقم (25): إختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF)

القرار	الفرق الأول			المستوى			المتغير
	بدون ثابت واتجاه	ثابت واتجاه	ثابت	بدون ثابت واتجاه	ثابت واتجاه	ثابت	
I(1)	-4,22 (0,0003)	-6,33 (0,0008)	-5,65 (0,0005)	3,05 (0,9981)	-2,84 (0,2025)	-1,81 (0,3590)	ECONP
I(1)	-3,36 (0,0026)	-3,46 (0,0835)	-3,44 (0,0275)	-1,95 (0,0509)	-2,51 (0,3191)	-2,37 (0,3590)	BASM
I(1)	-5,39 (0,0000)	-5,50 (0,0028)	-5,35 (0,0008)	-0,70 (0,3964)	-1,94 (0,5841)	-1,93 (0,3091)	RESERV
I(0)	/	/	/	-3,90 (0,0006)	-4,17 (0,0223)	-4,16 (0,0058)	INT
I(1)	-3,50 (0,0017)	-4,48 (0,0137)	-3,88 (0,0107)	-1,39 (0,1452)	-1,97 (0,5707)	-2,20 (0,2112)	CHANG
I(0)	/	/	/	-1,10 (0,2302)	-4,20 (0,0224)	-2,62 (0,1075)	M2
I(1)	-4,90 (0,0001)	-4,75 (0,0096)	-4,94 (0,0017)	0,35 (0,7748)	-3,67 (0,0553)	-3,74 (0,0131)	INFLATION
I(0)	/	/	/	-3,54 (0,0015)	-8,55 (0,9365)	-2,82 (0,0681)	CHOMAGE
I(1)	-4,27 (0,0003)	-4,07 (0,0298)	-4,23 (0,0055)	-1,10 (0,2343)	-1,58 (0,7557)	-0,89 (0,7632)	BPAYMENT
I(1)	-6,55 (0,0000)	-6,28 (0,0006)	-6,35 (0,0001)	-0,72 (0,3885)	-3,50 (0,0784)	-1,48 (0,5174)	CROISSANCE

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول رقم (25) نجد أن السلاسل الزمنية المعبرة عن كل من سعر الفائدة الحقيقي (INT)، نمو العرض النقدي M2 (M2) ومعدل البطالة (CHOMAGE) مستقر عند المستوى أي من الرتبة I(0) وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H₁ التي تدل على عدم وجود جذر الوحدة في هذه السلاسل، في حين أن باقي السلاسل غير مستقرة عند المستوى لكنها مستقرة عند الفرق الأول أي من الرتبة I(1) ومن بينها المتغير المستقل (ECONP) المعبر عن حجم الاقتصاد الموازي كنسبة من الناتج الداخلي الخام وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تدل على وجود جذر الوحدة في هذه السلاسل.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

بناء على ما سبق يمكن استخدام نماذج **ARDL** أو **ECM** أو **VAR** تبعا لكل حالة وذلك من أجل دراسة العلاقة أو الأثر بين المتغير المستقل وكل متغير تابع، حيث:

- إذا كانت كل متغيرات النموذج مستقرة أي من الرتبة **I(0)** يرجح استخدام اختبار **VAR** أو في حالة عدم ثبوت العلاقة في الأجل الطويل.

- إذا كانت كل متغيرات النموذج غير مستقرة عند نفس الدرجة أي من الرتبة **I(1)** يرجح استخدام اختبار **ECM**.

- إذا كانت بعض متغيرات النموذج مستقرة وأخرى غير مستقر أي خليط بين الرتبة **I(0)** والرتبة **I(1)** يرجح استخدام اختبار **ARDL**.

المطلب الثاني: قياس وتحليل انعكاسات الإقتصاد الموازي على الأهداف الأولية للسياسة النقدية في الجزائر

على الرغم من إهمال البعض للأهداف الأولية للسياسة النقدية في الدراسات الأكاديمية إلا أنها تعتبر نقطة انطلاق السياسة النقدية نحو تحقيق أهدافها النهائية، وذلك من خلال تأثير هذه الأهداف الأولية على الأهداف الوسيطة التي بدورها تؤثر على الأهداف النهائية، لهذا ارتأينا أن نقوم بتحديد وتحليل علاقتها بالاقتصاد الموازي في الجزائر من خلال دراسة قياسية، وتتمثل هذه الأهداف في الجزائر في كل من القاعدة النقدية والاحتياطات الحرة للبنوك.

الفرع الأول: قياس وتحليل انعكاسات الإقتصاد الموازي على القاعدة النقدية

تتمثل القاعدة النقدية في مجموع الأموال أو النقود القانونية المتداولة بين الأعوان الاقتصاديين، بالإضافة إلى ودائع البنوك والمؤسسات المالية لدى بنك الجزائر، وبما أن اغلب معاملات الاقتصاد الموازي تسوى عن طريق النقود القانونية أي في شكل سيولة حاضرة، سنقوم بمحاولة تحديد وتحليل علاقة الاقتصاد الموازي بهذا المتغير في الجزائر بناء على الاختبارات القياسية.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

أولاً: قياس انعكاسات نسبة الاقتصاد الموازي على القاعدة النقدية

من خلال الجدول رقم (25) نجد أن كل من السلسلة الزمنية المعبرة عن نمو القاعدة النقدية والسلسلة المعبرة عن نسبة الإقتصاد الموازي كنسبة من الناتج الداخلي الخام متكاملتان من نفس الرتبة (1)I، وبالتالي يمكن استخدام نموذج ECM من أجل تحديد انعكاسات الإقتصاد الموازي على القاعدة النقدية.

1. تقدير العلاقة في الأجل الطويل

من أجل تحديد نموذج العلاقة بين الاقتصاد الموازي القاعدة النقدية في الأجل الطويل لابد أولاً من التأكد من وجود تكامل أو علاقة توازنية بينهما في الأجل الطويل، وإذا تأكدنا من وجود التكامل في الأجل الطويل نقوم بتقدير معاملات الأجل الطويل ومن ثم معاملات الأجل القصير.

والجدول الموالي رقم (26) يوضح نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل.

الجدول رقم (26): تقدير نموذج العلاقة في الأجل الطويل لانعكاسات الاقتصاد الموازي على القاعدة النقدية

Dependent Variable: BASM				
Method: Least Squares				
Date: 08/21/20 Time: 16:22				
Sample: 2000 2017				
Included observations: 18				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECONP	-0.506878	0.430405	-1.177675	0.2561
C	37.83668	18.58794	2.035550	0.0587
R-squared	0.079768	Mean dependent var		16.15556
Adjusted R-squared	0.022253	S.D. dependent var		11.00568
S.E. of regression	10.88253	Akaike info criterion		7.716634
Sum squared resid	1894.872	Schwarz criterion		7.815564
Log likelihood	-67.44971	Hannan-Quinn criter.		7.730275
F-statistic	1.386919	Durbin-Watson stat		2.417141
Prob(F-statistic)	0.256147			

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 10

من خلال نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل نلاحظ قيمة أن $\text{Prob}(F\text{-statistic})=0.256147$ وهي أكبر من 0.05 أي عدم تحقق المعنوية الكلية للنموذج عند مستوى 5% وعليه لا توجد علاقة تكامل في الأجل الطويل، وعليه نكتفي بتقدير نموذج VAR للعلاقة في الأجل القصير.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

2. تقدير العلاقة في الأجل القصير

من اجل تقدير العلاقة في الأجل القصير بين الاقتصاد الموازي والقاعدة النقدية لا بد من تحديد فترة الإبطاء أولاً، وبناءاً على الملحق رقم (02) فقد أشارت معظم النتائج إلى فترة إبطاء قصوى عند 3، ومنها سنقوم بتقدير العلاقة في الأجل القصير بالاعتماد على نموذج VAR، والجدول الموالي رقم (27) يوضح نتائج العلاقة في الأجل القصير.

الجدول رقم (27): تقدير نموذج VAR للعلاقة في الأجل القصير لانعكاسات الاقتصاد الموازي على القاعدة النقدية

Dependent Variable: BASM Method: Least Squares Date: 08/21/20 Time: 17:10 Sample (adjusted): 2003 2017 Included observations: 15 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	46.94871	28.38660	1.653904	0.1367
BASM(-1)	0.020076	0.337968	0.059401	0.9541
BASM(-2)	0.023950	0.252872	0.094711	0.9269
BASM(-3)	-0.287852	0.261075	-1.102564	0.3023
ECONP(-1)	-1.583939	1.596161	-0.992342	0.3501
ECONP(-2)	-1.343020	1.617810	-0.830147	0.4305
ECONP(-3)	2.367257	1.353255	1.749306	0.1184
R-squared	0.387011	Mean dependent var		14.54667
Adjusted R-squared	-0.072731	S.D. dependent var		9.598800
S.E. of regression	9.941738	Akaike info criterion		7.736085
Sum squared resid	790.7053	Schwarz criterion		8.066509
Log likelihood	-51.02064	Hannan-Quinn criter.		7.732566
F-statistic	0.841800	Durbin-Watson stat		1.618390
Prob(F-statistic)	0.571238			

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 10

من خلال نتائج تقدير نموذج VAR للعلاقة في الأجل القصير لانعكاسات الاقتصاد الموازي على القاعدة النقدية نلاحظ عدم تحقق المعنوية الكلية للنموذج مع عدم تحقق المعنوية الجزئية لكل معاملات النموذج، وعليه ليس للاقتصاد الموازي أثر ذو دلالة إحصائية على القاعدة النقدية.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

ثانيا: التحليل والتفسير الاقتصادي لنتائج دراسة انعكاسات الاقتصاد الموازي على القاعدة النقدية

من خلال نتائج الدراسة القياسية اتضح انه لا توجد علاقة معنوية إحصائية عند مستوى 5% بين الاقتصاد الموازي والقاعدة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة لا في الأجل الطويل ولا القصير، نظرا لتوسعها في فترة الدراسة بعد انتعاش الوضعية المالية والاقتصادية للجزائر، كما أن هنالك جزء معتبر من النقود القانونية التي هي خارج الجهاز البنكي أو الجهاز الرسمي متسرب إلى دائرة الاكتتاز، بالإضافة إلى أن زيادة ودائع البنوك والمؤسسات المالية بعد تحسن وضعيتها المالية جعلها لا تتأثر بوجود الاقتصاد الموازي، وبالتالي فإن انعكاسات الاقتصاد الموازي على القاعدة النقدية مهمة نسبيا في فترة الدراسة.

الفرع الثاني: قياس وتحليل انعكاسات الإقتصاد الموازي على الاحتياطات الحرة

تتمثل الاحتياطات الحرة للبنوك في احتياطاتها المودعة لدي بنك الجزائر في الأجل القصيرة والتي يمكن اعتبارها من احد العوامل المؤثرة على قدرتها الاقراضية وذلك من خلال خصمها للأوراق التجارية لصالح عملائها في السوق النقدية، وبما أن البنوك تعتمد في نشاطها أساسا على أموال المودعين من أفراد ومؤسسات، فإن توجه الأفراد خاصة إلى توظيف جزء من أموالهم في الأنشطة الاقتصادية الموازية لتعظيم أرباحهم سوف يقلل من يقلل من حجم ودائع البنوك، ومنه سنقوم بمحاولة تحديد وتحليل العلاقة بين الاقتصاد الموازي والاحتياطات في الجزائر بناء على الاختبارات القياسية.

أولاً: قياس انعكاسات الاقتصاد الموازي على الاحتياطات الحرة

من خلال الجدول رقم (25) نجد أن كل من السلسلة الزمنية المعبرة عن حجم الاحتياطات الحرة والسلسلة المعبرة عن نسبة الإقتصاد الموازي كنسبة من الناتج الداخلي الخام متكاملتان من نفس الرتبة (1)I، وبالتالي يمكن استخدام نموذج ECM من أجل تحديد انعكاسات الإقتصاد الموازي على الاحتياطات الحرة.

1. تقدير العلاقة في الأجل الطويل

من اجل تحديد نموذج العلاقة بين الاقتصاد الموازي والاحتياطات الحرة في الأجل الطويل لابد أولا من التأكد من وجود تكامل أو علاقة توازنية بينهما في الأجل الطويل، وإذا تأكدنا من وجود التكامل في الأجل الطويل نقوم بتقدير معاملات الأجل الطويل ومن ثم معاملات الأجل القصير.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

والجدول الموالي رقم (28) يوضح نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل.

الجدول رقم (28): تقدير نموذج العلاقة في الأجل الطويل لانعكاسات الاقتصاد الموازي على الاحتياطات الحرة

Dependent Variable: RESERV				
Method: Least Squares				
Date: 08/21/20 Time: 17:25				
Sample (adjusted): 2001 2017				
Included observations: 17 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECONP	0.301342	3.028913	0.099488	0.9221
C	84.30433	132.2507	0.637459	0.5334
R-squared	0.000659	Mean dependent var		97.34765
Adjusted R-squared	-0.065963	S.D. dependent var		69.40158
S.E. of regression	71.65400	Akaike info criterion		11.49171
Sum squared resid	77014.44	Schwarz criterion		11.58973
Log likelihood	-95.67950	Hannan-Quinn criter.		11.50145
F-statistic	0.009898	Durbin-Watson stat		1.072191
Prob(F-statistic)	0.922068			

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 10

من خلال نتائج تقدير العلاقة للأجل الطويل في الجدول (28) نلاحظ عدم تحقق المعنوية الكلية للنموذج حيث أن $\text{Prob}(F\text{-statistic})=0.922068$ الأمر الذي ينفي إمكانية وجود التكامل المشترك بين المتغيرين وبقاء العلاقة في الأجل القصير ممثلة في نموذج VAR.

2. تقدير العلاقة في الأجل القصير

من أجل تقدير العلاقة في الأجل القصير بين الاقتصاد الموازي والاحتياطات الحرة لابد من تحديد فترة الإبطاء أولاً، وبناءاً على الملحق رقم (03) فقد أشارت معظم النتائج إلى فترة إبطاء قصوى عند 1، ومنها سنقوم بتقدير العلاقة في الأجل القصير بالاعتماد على نموذج VAR، والجدول الموالي رقم (29) يوضح نتائج العلاقة في الأجل القصير.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

الجدول رقم (29): تقدير نموذج VAR للعلاقة في الأجل القصير لانعكاسات الاقتصاد الموازي على الاحتياطات الحرة

Dependent Variable: RESERV				
Method: Least Squares				
Date: 08/21/20 Time: 17:33				
Sample (adjusted): 2002 2017				
Included observations: 16 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESERV(-1)	0.479774	0.292602	1.639684	0.1250
ECONP(-1)	2.024030	3.097365	0.653468	0.5248
C	-33.86492	140.0948	-0.241729	0.8128
R-squared	0.180360	Mean dependent var		95.51313
Adjusted R-squared	0.054262	S.D. dependent var		71.25066
S.E. of regression	69.29061	Akaike info criterion		11.48186
Sum squared resid	62415.45	Schwarz criterion		11.62672
Log likelihood	-88.85485	Hannan-Quinn criter.		11.48927
F-statistic	1.430313	Durbin-Watson stat		1.962770
Prob(F-statistic)	0.274505			

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 10

من خلال تقدير العلاقة للأجل القصير في الجدول رقم (29) نلاحظ عدم معنويات تحقق المعنوية الكلية للنموذج إذ أن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.274505$ وهي أكبر من 0.05، إلى جانب عدم تحقق المعنوية الجزئية لمعاملات النموذج وهذا كفيل بالحكم على عدم وجود انعكاسات للاقتصاد الموازي على الاحتياطات الحرة في الأجل القصير.

ثانياً: التحليل والتفسير الاقتصادي لنتائج دراسة انعكاسات الاقتصاد الموازي على الاحتياطات الحرة

من خلال الدراسة القياسية إتضح انه لا توجد علاقة معنوية إحصائياً عند مستوى 5% بين الاقتصاد الموازي والاحتياطات الحرة للبنوك في الجزائر خلال فترة الدراسة لا في الأجل الطويل ولا القصير، نظراً لحالة الانتعاش التي عرفها الجهاز البنكي بعد ارتفاع أسعار البترول سنة 2001 إلى غاية سنة 2013 الذي أدى إلى تعزيز الوضعية المالية للبنوك في الجزائر، إذ أن على الرغم من تزايد حجم الاقتصاد الموازي إلى انه لم يبلغ الحد الذي يمكنه أن تكون له انعكاسات على حجم احتياطات البنوك الحرة.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

المطلب الثالث: قياس وتحليل انعكاسات الإقتصاد الموازي على الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية في الجزائر

إن الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية لا تقل أهمية عن الأهداف النهائية، بل وتعتبر نقطة الأساس التي تعتمد عليها السياسة النقدية في التأثير على الأهداف النهائية الممثلة لأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، ذلك لأنها تشمل أهم ثلاثة مؤشرات نقدية في أي اقتصاد سواء في الجانب الداخلي أو الخارجي، وتتمثل الأهداف الوسيطة في الجزائر في كل من سعر الفائدة الحقيقي، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، والعرض النقدي M2، ألا أن هذه الأهداف قد لا تتحقق بالشكل المطلوب نظرا لتواجد اقتصاد موازي بحجم معتبر يتعامل غالبا بشكل نقدي والتالي قد يؤثر على هذه المؤشرات النقدية.

الفرع الأول: قياس وتحليل انعكاسات الإقتصاد الموازي على سعر الفائدة الحقيقي

يعتبر سعر الفائدة الحقيقي من أهم العوامل المتحركة في حجم الودائع باعتبار انه يمثل العائد الحقيقي الذي يستلمه المودع نظير تجميد أمواله في شكل وديعة بنكية، وبما أن سعر الفائدة الاسمي في الجزائر موجه إداريا، فان أهم عامل قد يؤثر على سعر الفائدة الحقيقي هو معدل التضخم الذي قد يكون بدوره عرضة للتأثر بالاقتصاد الموازي، كما أن وجود سوق موازي للانتماء والذي يتحدد فيه سعر الفائدة على أساس عرض الأموال والطلب عليها فان ذلك سوف يؤثر على سعر الفائدة الحقيقي للاقتصاد، ومنه سنحاول تحديد وتحليل العلاقة بين الاقتصاد الموازي وسعر الفائدة الحقيقي في الجزائر بناء على الاختبارات القياسية.

أولا: قياس انعكاسات نسبة الإقتصاد الموازي على سعر الفائدة الحقيقي

من خلال الجدول رقم (25) نجد أن السلسلة الزمنية المعبرة عن سعر الفائدة الحقيقي مستقرة عند المستوى أي من الرتبة $I(0)$ ، أما السلسلة المعبرة عن نسبة الإقتصاد الموازي كنسبة من الناتج الداخلي الخام فهي غير مستقر عند المستوى أي الرتبة $I(1)$ ، وبالتالي يمكن استخدام نموذج **ARDL** من أجل تحديد انعكاسات الإقتصاد الموازي على سعر الفائدة الحقيقي.

1. تقدير العلاقة في الأجل الطويل

من اجل تحديد نموذج العلاقة بين الاقتصاد الموازي وسعر الفائدة الحقيقي في الأجل الطويل لا بد أولا من التأكد من وجود تكامل أو علاقة توازنية بينهما في الأجل الطويل وذلك من خلال إجراء اختبار الحدود، وإذا

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

تأكدنا من وجود التكامل في الأجل الطويل نقوم بتقدير معلمات الأجل الطويل ومن ثم معلمات الأجل القصير، وقد تم اختبار فترة الإبطاء 3 بناء على الملحق رقم (04).

والجدول الموالي رقم (30) يوضح نتائج اختبار الحدود لنموذج ARDL.

الجدول رقم (30): اختبار الحدود لنموذج ARDL المعبر عن العلاقة طويلة الأجل بين الاقتصاد الموازي وسعر الفائدة الحقيقي

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.531608	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 10

من خلال نتائج اختبار الحدود وبملاحظة قيمة $F\text{-statistic} = 6.531608$ في الجدول رقم (30) وهي أكبر من الحد الأعلى $I(1)$ عند المستويين 5% ما يجعلنا نحكم بوجود تكامل مشترك أو العلاقة في الأجل الطويل مبدئياً، سنقوم بتحديد معلمات النموذج في الأجل الطويل والجدول الموالي رقم (31) يوضح ذلك.

الجدول رقم (31): تقدير نموذج العلاقة في الأجل الطويل لانعكاسات الاقتصاد الموازي على سعر

الفائدة الحقيقي

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECONP	0.103748	0.347899	0.298213	0.7711
C	0.178749	15.31754	0.011670	0.9909
EC = INT - (0.1037*ECONP + 0.1787)				

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 10

من خلال نتائج تقدير العلاقة للأجل الطويل في الجدول رقم (31) لانعكاسات الاقتصاد الموازي على معدل الفائدة نلاحظ عدم تحقق معنوية الاقتصاد الموازي على معدل الفائدة في المستوى وعند الفرق الأول،

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

بمعنى أنه لم يثبت للاقتصاد الموازي أثر ذو دلالة إحصائية في الأجل الطويل على سعر الفائدة الحقيقي، وعليه يبقى تقدير نموذج تصحيح الخطأ لتحديد العلاقة في الأجل القصير.

2. تقدير العلاقة في الأجل القصير

بعد التأكد من غياب علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، فإنه من الضروري التقدير بنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد **ECM** للعلاقة قصيرة الأجل.

الجدول رقم (32): تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة في الأجل القصير لانعكاسات الاقتصاد الموازي

على سعر الفائدة الحقيقي

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(INT)				
Selected Model: ARDL(1, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 08/15/20 Time: 13:48				
Sample: 2000 2017				
Included observations: 15				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ECONP)	-1.215365	0.823166	-1.476451	0.1679
CoIntEq(-1)*	-1.124794	0.233737	-4.812226	0.0005
R-squared	0.651140	Mean dependent var		0.800000
Adjusted R-squared	0.624305	S.D. dependent var		13.19504
S.E. of regression	8.087766	Akaike info criterion		7.142148
Sum squared resid	850.3556	Schwarz criterion		7.236555
Log likelihood	-51.56611	Hannan-Quinn criter.		7.141142
Durbin-Watson stat	2.336991			

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 10

من خلال نتائج تقدير معادلة تصحيح الخطأ في الجدول رقم (32) نلاحظ معنوية علاقة التكامل للأجل القصير لأثر الاقتصاد الموازي على سعر الفائدة الحقيقي، في حين أنه ليس لفرق الدرجة الأولى لنمو الاقتصاد الموازي أثر معنوي على الفرق الأول لسعر الفائدة الحقيقي، وعليه ليس للاقتصاد الموازي أثر ذو دلالة إحصائية على سعر الفائدة الحقيقي في الأجل القصير.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

ثانيا: التحليل والتفسير الاقتصادي لنتائج دراسة انعكاسات الاقتصاد الموازي على سعر الفائدة الحقيقي

من خلال الدراسة القياسية لانعكاسات الاقتصاد الموازي على سعر الفائدة الحقيقي في الجزائر خلال فترة الدراسة، نلاحظ عدم وجود علاقة معنوية إحصائياً عند مستوى 5% بين الاقتصاد الموازي وسعر الفائدة الحقيقي، وبالتالي لا توجد انعكاسات للاقتصاد الموازي على سعر الفائدة الحقيقي لا في الأجل القصير ولا الطويل، ذلك راجع لغياب سوق موازي للاتتمان في الجزائر الذي قد يؤثر على الطلب على الائتمان.

الفرع الثاني: قياس وتحليل انعكاسات الإقتصاد الموازي على سعر الصرف الفعلي الحقيقي

من بين أهم أهداف السياسة النقدية في الجزائر في جانب الصرف هي المحافظة على سعر الصرف الفعلي الحقيقي قريبا من مستواه التوازني في الأجل المتوسط والطويل للمحافظة على القدرة الشرائية للدينار الجزائري أمام العملات الصعبة وذلك من خلال توجيه سعر الصرف الفعلي الاسمي، وبما أن سوق الصرف الموازي يحتل نسبة معتبرة من حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر حيث تزايد نشاطه بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، سنحاول تحديد وتحليل العلاقة بين الاقتصاد الموازي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر بناء على الاختبارات القياسية.

أولاً: قياس انعكاسات الاقتصاد الموازي على سعر الصرف الفعلي الحقيقي

من خلال الجدول رقم (25) نجد أن كل من السلسلة الزمنية المعبرة عن سعر الصرف الفعلي الحقيقي والسلسلة المعبرة عن نسبة الإقتصاد الموازي كنسبة من الناتج الداخلي الخام متكاملتان من نفس الرتبة (1)، وبالتالي يمكن استخدام نموذج ECM من أجل تحديد انعكاسات الإقتصاد الموازي على سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

1. تقدير العلاقة في الأجل الطويل

من اجل تحديد نموذج العلاقة بين نسبة الاقتصاد الموازي كنسبة من الناتج الداخلي الخام وسعر الصرف الفعلي الحقيقي في الأجل الطويل لابد أولاً من التأكد من وجود تكامل أو علاقة توازنية بينهما في الأجل الطويل، وإذا تأكدنا من وجود التكامل في الأجل الطويل نقوم بتقدير معاملات الأجل الطويل ومن ثم معاملات الأجل القصير.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

والجدول الموالي رقم (33) يوضح نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل.

الجدول رقم (33): تقدير العلاقة للأجل الطويل لانعكاسات الاقتصاد الموازي على سعر الصرف الفعلي

الحقيقي

Dependent Variable: CHANG				
Method: Least Squares				
Date: 08/21/20 Time: 17:39				
Sample: 2000 2017				
Included observations: 18				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECONP	-0.932374	0.200856	-4.642002	0.0003
C	143.5707	8.674379	16.55112	0.0000
R-squared	0.573881	Mean dependent var		103.6894
Adjusted R-squared	0.547248	S.D. dependent var		7.547569
S.E. of regression	5.078519	Akaike info criterion		6.192356
Sum squared resid	412.6617	Schwarz criterion		6.291286
Log likelihood	-53.73120	Hannan-Quinn criter.		6.205997
F-statistic	21.54818	Durbin-Watson stat		0.829633
Prob(F-statistic)	0.000271			

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الجدول رقم (33) لتقدير العلاقة في الأجل الطويل نلاحظ تحقق المعنوية الكلية لأثر الاقتصاد الموازي على سعر الصرف الفعلي الحقيقي حيث أن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.000271$ عند مستوى 5%، وعليه يتعين اختبار إستقرارية الأخطاء العشوائية للنموذج لتحديد إمكانية وجود علاقة التكامل في الأجل الطويل ومن ثم تقدير نموذج العلاقة في الأجل القصير.

والجدول الموالي رقم (34) يوضح نتائج اختبار إستقرارية الأخطاء العشوائية لنموذج العلاقة في الأجل الطويل بين الاقتصاد الموازي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

الجدول رقم (34): إختبار إستقرارية الأخطاء العشوائية لنموذج العلاقة في الأجل الطويل بين الاقتصاد الموازي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي

Null Hypothesis: RESID01CHANGE has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.515804	0.0154
Test critical values:		
	1% level	-2.708094
	5% level	-1.962813
	10% level	-1.606129

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 10

من خلال نتائج اختبار إستقرارية الأخطاء العشوائية لنموذج العلاقة في الأجل الطويل بين الاقتصاد الموازي وسعر الصرف الحقيقي نلاحظ أن قيمة $Prob=0.0154$ وهي أقل من 0.05 وهذا كفيل برفض الفرضية الصفرية القائلة بوجود جذر الوحدة، وعليه فالسلسلة مستقرة، وهذا يعني إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل، وعليه سنقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة في الأجل القصير لانعكاسات الاقتصاد الموازي على سعر الصرف الحقيقي.

2. تقدير العلاقة في الأجل القصير

من الناحية الإحصائية وبما أننا أثبتنا وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، فإنه من الضروري التقدير بنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد **ECM** للعلاقة قصيرة الأجل.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

الجدول رقم (35): تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير لانعكاسات الاقتصاد الموازي على سعر

الصرف الفعلي الحقيقي

Dependent Variable: D(CHANG)				
Method: Least Squares				
Date: 08/21/20 Time: 17:59				
Sample (adjusted): 2002 2017				
Included observations: 16 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.593233	1.997640	-1.298148	0.2168
D(ECONP)	0.027634	0.494443	0.055889	0.9563
RESERV(-1)	0.011000	0.018346	0.599616	0.5591
R-squared	0.027790	Mean dependent var		-1.585625
Adjusted R-squared	-0.121781	S.D. dependent var		4.131161
S.E. of regression	4.375484	Akaike info criterion		5.957272
Sum squared resid	248.8832	Schwarz criterion		6.102132
Log likelihood	-44.65818	Hannan-Quinn criter.		5.964690
F-statistic	0.185799	Durbin-Watson stat		1.204387
Prob(F-statistic)	0.832608			

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 10

من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة في الأجل القصير نلاحظ عدم تحقق المعنوية الكلية للنموذج وأيضا المعنوية الجزئية لمعاملات النموذج مما يدل على عدم وجود انعكاسات للاقتصاد الموازي على سعر الصرف في الأجل القصير.

ثانيا: التحليل والتفسير الاقتصادي لنتائج دراسة انعكاسات الاقتصاد الموازي على سعر الصرف الفعلي الحقيقي

من خلال نتائج الدراسة القياسية نلاحظ غياب العلاقة المعنوية إحصائيا عند مستوى 5% بين الاقتصاد الموازي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي في الأجل القصير على الرغم من وجود علاقة عكسية ومعنوية إحصائيا بين المتغيرين عند نفس المستوى في الأجل الطويل نظرا لإمكانية تأثير الاقتصاد الموازي على معدل التضخم المحلي الذي يؤدي إلى إضعاف القدرة الشرائية للعملة المحلية، إذ أن زيادة حجم الاقتصاد الموازي بنسبة 1% سوف يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي بقيمة 0,93 وحدة في الأجل الطويل، كما انه يفسر ما يقارب 57,38% من التغيرات الحاصلة في سعر الصرف الفعلي الحقيقي، ويمكن أن يعود ذلك لرواج أنشطة سوق الصرف الموازي في الجزائر التي أدت إلى التأثير على القدرة الشرائية بشكل سلبي، وبالتالي إضعاف قيمة

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الدينار الجزائري نظرا لزيادة الطلب على العملات الأجنبية وخاصة العملات الصعبة في هذه الأسواق نتيجة لنقص عرضها في الجهاز الرسمي.

الفرع الثاني: قياس وتحليل انعكاسات الإقتصاد الموازي على العرض النقدي M2

إن أهم مؤشر نقدي تستهدفه السلطات النقدية في الجزائر كهدف وسيط للتأثير على الهدف الرئيسي المتمثل في معدل التضخم هو العرض النقدي M2 والذي يعرف بالكتلة النقدية للاقتصاد، وذلك نظرا لمدى تأثير الكتلة النقدية المعروضة في الاقتصاد على معدلات التضخم، وقد تعددت تصريحات المسؤولين في الجزائر حول الحجم المعتبر للكتلة النقدية المتواجدة خارج الأجهزة الرسمية، حيث يرجح أن هذه الكتلة النقدية يتم توجيهها نحو الاقتصاد الموازي لتمويل أنشطته، وبالتالي سنحاول تحديد وتحليل العلاقة بين حجم الاقتصاد الموازي والعرض النقدي M2 في الجزائر بناء على الاختبارات القياسية.

أولاً: قياس انعكاسات الاقتصاد الموازي على العرض النقدي M2

من خلال الجدول رقم (25) نجد أن السلسلة الزمنية المعبرة عن العرض النقدي M2 مستقرة عند المستوى أي من الرتبة $I(0)$ ، أما السلسلة المعبرة عن نسبة الإقتصاد الموازي كنسبة من الناتج الداخلي الخام فهي غير مستقر عند المستوى أي الرتبة $I(1)$ ، وبالتالي يمكن استخدام نموذج ARDL من أجل تحديد انعكاسات الإقتصاد الموازي على نمو العرض النقدي M2 .

1. تقدير العلاقة في الأجل الطويل

من أجل تحديد العلاقة بين نسبة الإقتصاد الموازي العرض النقدي M2 في الأجل الطويل لابد أولاً من التأكد من وجود تكامل أو علاقة توازنية بينهما في الأجل الطويل وذلك من خلال إجراء اختبار الحدود، وإذا تأكدنا من وجود التكامل في الأجل الطويل نقوم بتقدير معاملات الأجل الطويل ومن ثم معاملات الأجل القصير، وقد تم اختبار فترة الإبطاء 3 بناء على الملحق رقم (05).

والجدول الموالي رقم (36) يوضح نتائج اختبار الحدود لنموذج ARDL.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

الجدول رقم (36): إختبار الحدود لنموذج ARDL لانعكاسات الاقتصاد الموازي على العرض النقدي M2

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.424050	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 10

من خلال نتائج اختبار الحدود وبملاحظة قيمة $F\text{-statistic}=5.424050$ وهي أكبر من الحد الأعلى (1) الموافق لحالة عينة الدراسة عند المستويين 5% ما يجعلنا نحكم بوجود تكامل مشترك أو العلاقة في الأجل الطويل، وعليه يتبقى تحديد معاملات النموذج في الأجل الطويل.

الجدول رقم (37): تقدير نموذج العلاقة في الأجل الطويل لانعكاسات الاقتصاد الموازي على العرض

النقدي M2

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECONP	-0.639884	0.278620	-2.296621	0.0389
C	38.94931	12.04341	3.234077	0.0065

EC = M2 - (-0.6399*ECONP + 38.9493)

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال معطيات الدراسة وباستخدام برنامج Eviews 10

من خلال نتائج تقدير العلاقة للأجل الطويل في الجدول رقم (37) لانعكاسات الاقتصاد الموازي على العرض النقدي M2 نلاحظ تحقق معنوية العلاقة عند مستوى 5%، وعليه فإن للاقتصاد الموازي أثر ذو دلالة إحصائية على العرض النقدي M2 في علاقة الأجل الطويل، وعليه يمكننا تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة في الأجل القصير لانعكاسات الاقتصاد الموازي على العرض النقدي M2.

2. تقدير العلاقة في الأجل القصير

من الناحية الإحصائية وبما أننا أثبتنا وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، فإنه من الضروري التقدير بنماذج تصحيح الخطأ غير المقيد ECM للعلاقة قصيرة الأجل.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

والجدول الموالي رقم (38) يوضح نتائج نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير.

الجدول رقم (38): تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة في الأجل القصير لانعكاسات الاقتصاد الموازي على العرض النقدي M2

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(M2)				
Selected Model: ARDL(1, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 08/21/20 Time: 18:13				
Sample: 2000 2017				
Included observations: 17				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ECONP)	0.807633	0.547321	1.475612	0.1639
CointEq(-1)*	-0.911553	0.210371	-4.333077	0.0008
R-squared	0.562266	Mean dependent var		-0.270588
Adjusted R-squared	0.533084	S.D. dependent var		7.938102
S.E. of regression	5.424207	Akaike info criterion		6.329751
Sum squared resid	441.3303	Schwarz criterion		6.427777
Log likelihood	-51.80289	Hannan-Quinn criter.		6.339495
Durbin-Watson stat	1.624796			

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 10

من خلال نتائج التقدير لنموذج تصحيح الخطأ للعلاقة في الأجل القصير انعكاسات الاقتصاد الموازي على العرض النقدي M2، نلاحظ عدم تحقق معنوية معلمة الاقتصاد الموازي، مع تحقق معنوية معلمة علاقة التكامل في الأجل الطويل عند مستوى 5% ما يدفعنا للقول بأنه ليس للاقتصاد الموازي أثر وذو دلالة إحصائية على العرض النقدي M2 في الأجل القصير في حين يظهر أثره في المدى الطويل.

ثانياً: التحليل والتفسير الاقتصادي لنتائج أثر نسبة الاقتصاد الموازي على العرض النقدي M2

من خلال نتائج الدراسة القياسية نلاحظ غياب العلاقة المعنوية إحصائياً عند مستوى 5% بين الاقتصاد الموازي والعرض النقدي M2 في الجزائر خلال فترة الدراسة في الأجل القصير، نظراً لوجود حجم معتبر من الكتلة النقدية (العرض النقدي M2) التي طالما صرح المسؤولين أنها توجد خارج الجهاز البنكي أو الجهاز الرسمي داخل دائرة الاكتناز، بالإضافة إلى انتعاش وضعية احد أهم مقابلات الكتلة النقدية والمتمثلة في العملات الأجنبية خلال العشرية الأولى من فترة الدراسة والتي سمحت من زيادة هذه الكتلة، وبالتالي على الرغم

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

من وجود اقتصاد موازي يتعامل بالنفود السائلة التي هي جزء من الكتلة النقدية إلا انعكاساته تعتبر مهمة نسبيا على نمو الكتلة النقدية (العرض النقدي M2) في الأجل القصير، لكن من الممكن أن تظهر في الأجل الطويل، حيث أن زيادة حجم الاقتصاد الموازي في الأجل الطويل بنسبة 1% قد تؤدي إلى تخفيض معدل نمو العرض النقدي M2 بنسبة 0,64%.

المطلب الرابع: قياس وتحليل انعكاسات الإقتصاد الموازي على الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر

تتجسد الأهداف النهائية للسياسة النقدية في تلك المؤشرات الاقتصادية الكلية المعبرة عن وضعية الاقتصاد، وفي الجزائر نجد أن هذه المؤشرات منها من كان شبه مستقر ومنها من إتسم بحالة من التذبذب خلال فترة الدراسة وذلك بالموازاة مع بداية التوسع الكبير للاقتصاد الموازي، هذا ما يؤدي إلى التساؤل حول علاقة الاقتصاد الموازي بالوضعية الاقتصادية الكلية للجزائر.

الفرع الأول: قياس وتحليل انعكاسات الإقتصاد الموازي على معدل التضخم

منذ سنة 2003 أصبح هدف استقرار المستوى العام للأسعار والمعبر عنه بمعدل التضخم هو الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في الجزائر، وبما أن هناك العديد من السلع التي تطرح في الاقتصاد الموازي بأسعار متفاوتة والتي قد تؤثر على المستوى العام للأسعار، سنقوم بمحاولة تحديد وتحليل العلاقة بين الاقتصاد الموازي والتضخم في الجزائر بناء على الاختبارات القياسية.

أولاً: قياس انعكاسات الاقتصاد الموازي على معدل التضخم

من خلال الجدول رقم (25) نجد أن كل من السلسلة الزمنية المعبرة عن معدل التضخم والسلسلة المعبرة عن نسبة الإقتصاد الموازي كنسبة من الناتج الداخلي الخام متكاملتان من نفس الرتبة (1)I، وبالتالي يمكن استخدام نموذج ECM من أجل تحديد انعكاسات الإقتصاد الموازي على معدل التضخم.

1. تقدير العلاقة في الأجل الطويل

من أجل تحديد نموذج العلاقة بين نسبة الاقتصاد الموازي ومعدل التضخم في الأجل الطويل لابد أولاً من التأكد من وجود تكامل أو علاقة توازنية بينهما في الأجل الطويل، وإذا تأكدنا من وجود التكامل في الأجل الطويل نقوم بتقدير معاملات الأجل الطويل ومن ثم معاملات الأجل القصير.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

والجدول الموالي رقم (39) يوضح نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل.

الجدول رقم (39): تقدير العلاقة للأجل الطويل لانعكاسات الاقتصاد الموازي على معدل التضخم

Dependent Variable: INFLATION				
Method: Least Squares				
Date: 08/21/20 Time: 19:58				
Sample: 2000 2017				
Included observations: 18				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECONP	0.198691	0.065018	3.055926	0.0075
C	-4.474916	2.807954	-1.593657	0.1306
R-squared	0.368554	Mean dependent var		4.023889
Adjusted R-squared	0.329089	S.D. dependent var		2.007041
S.E. of regression	1.643950	Akaike info criterion		3.936520
Sum squared resid	43.24116	Schwarz criterion		4.035451
Log likelihood	-33.42868	Hannan-Quinn criter.		3.950162
F-statistic	9.338681	Durbin-Watson stat		2.218720
Prob(F-statistic)	0.007545			

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 10

من خلال تقدير العلاقة في الأجل الطويل نلاحظ تحقق المعنوية الكلية للنموذج وكذا المعنوية الجزئية لمعلمة الاقتصاد الموازي عند مستوى المعنوية 5% حيث أن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.007545$ ، وهو ما يدفعنا للتحقق إمكانية وجود علاقة التكامل المشترك بين السلسلتين من خلال التحقق من إستقرارية سلسلة الأخطاء العشوائية، والجدول الموالي رقم (40) يوضح نتائج اختبار إستقرارية الأخطاء العشوائية لنموذج العلاقة في الأجل الطويل بين الاقتصاد الموازي ومعدل التضخم.

الجدول رقم (40): اختبار إستقرارية الأخطاء العشوائية لنموذج العلاقة في الأجل الطويل بين الاقتصاد الموازي ومعدل التضخم

Null Hypothesis: RESID01INFLATION has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.015547	0.0005
Test critical values:	1% level	-2.717511
	5% level	-1.964418
	10% level	-1.605603

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال معطيات الدراسة وباستخدام برنامج Eviews 10

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

من خلال نتائج اختبار إستقرارية الأخطاء العشوائية لنموذج العلاقة في الأجل الطويل بين الاقتصاد الموازي ومعدل التضخم نلاحظ أن قيمة Prob=0.0005 وهي أقل من 0.05 وهذا كفيلاً برفض الفرضية الصفرية القائلة بوجود جذر الوحدة، وعليه فالسلسلة مستقرة، وهذا يعني إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل، وعليه سنقوم بتقدير نموذج العلاقة في الأجل القصير لانعكاسات الاقتصاد الموازي على معدل التضخم.

2. تقدير العلاقة في الأجل القصير

من الناحية الإحصائية وبما أننا أثبتنا وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، فإنه من الضروري التقدير بنماذج تصحيح الخطأ غير المقيد **ECM** للعلاقة قصيرة الأجل.

الجدول رقم (41): تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة في الأجل القصير لانعكاسات الاقتصاد الموازي على معدل التضخم

Dependent Variable: D(INFLATION)				
Method: Least Squares				
Date: 08/21/20 Time: 20:04				
Sample (adjusted): 2001 2017				
Included observations: 17 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.242364	0.427218	0.567307	0.5795
D(ECONP)	0.061154	0.181241	0.337419	0.7408
RESID01INFLATION(-1)	-1.208063	0.256288	-4.713684	0.0003
R-squared	0.642752	Mean dependent var		0.308824
Adjusted R-squared	0.591717	S.D. dependent var		2.531928
S.E. of regression	1.617827	Akaike info criterion		3.958830
Sum squared resid	36.64310	Schwarz criterion		4.105868
Log likelihood	-30.65006	Hannan-Quinn criter.		3.973446
F-statistic	12.59425	Durbin-Watson stat		1.793067
Prob(F-statistic)	0.000743			

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 10

من خلال نتائج التقدير لنموذج تصحيح الخطأ للعلاقة في الأجل القصير لانعكاسات الاقتصاد الموازي على معدل التضخم، نلاحظ تحقق المعنوية الكلية للنموذج مع معنوية علاقة التكامل في الأجل الطويل، كما نلاحظ عدم تحقق المعنوية جزئية لمعلمة للاقتصاد الموازي عن مستوى 5%، وعليه فليس للاقتصاد الموازي أثر وذو دلالة إحصائية على معدل التضخم في الأجل القصير، في حين أن الأثر ممكن في الأجل الطويل.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

ثانيا: التحليل والتفسير الاقتصادي لنتائج دراسة انعكاسات الاقتصاد الموازي على معدل التضخم

من خلال نتائج الدراسة القياسية نلاحظ غياب العلاقة المعنوية إحصائيا عند مستوى 5% بين الاقتصاد الموازي ومعدل التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة في الأجل القصير، في حين أنها قد تظهر في الأجل الطويل في شكل علاقة طردية، وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية وكذا بعض الدراسات التطبيقية بالجزائر في هذا المجال، حيث أن زيادة حجم الاقتصاد الموازي بنسبة 1% ممكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بنسبة تفوق 0,19% في الأجل الطويل، كما انه يفسر ما يقارب 36,85% من التغيرات الحاصلة في معدل التضخم في الأجل الطويل، وذلك نظرا لأن الاقتصاد الموازي في الجزائر ليس بالاقتصاد المنتج بالقدر الذي يمكنه من منافسة الاقتصاد الرسمي، فانه لن يساهم في زيادة عرض بعض المنتجات بالقدر الذي يؤدي إلى انخفاض أسعارها، بل نجد أنه يساهم في الزيادة الطلب على منتجات القطاع الرسمي في بعض السلع من أجل إعادة بيعها في القنوات الموازية أو في بعض الحالات يتم احتكارها إلى حين ارتفاع أسعارها نتيجة نقص عرضها ثم إعادة بيعها في القنوات الموازية بسعر أعلى، أو من أجل استعمالها في صنع بعض المنتجات المحدودة في المنشآت الناشطة في الاقتصاد الرسمي، كل هذا من الممكن أن يساهم في زيادة معدل التضخم.

الفرع الثاني: قياس وتحليل انعكاسات الإقتصاد الموازي على معدل البطالة

تشير العديد من الدراسات إلى انه من ابرز أسباب توسع الأنشطة الموازية هو عجز الاقتصاد الرسمي عن توفير فرص العمل للبطالين، هذا ما يدفعهم إلى التوجه نحو العمل في الاقتصاد الموازي للخروج من دائرة البطالة، وبما أن معدل البطالة يعتبر من أهم المؤشرات المعبرة عن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، سنحاول تحديد وتحليل العلاقة بين الاقتصاد الموازي ومعدل البطالة بناء على الاختبارات القياسية.

أولاً: قياس انعكاسات نسبة الإقتصاد الموازي على معدل البطالة

من خلال الجدول رقم (25) نجد أن السلسلة الزمنية المعبرة عن معدل البطالة مستقرة عند المستوى أي من الرتبة (0)I، أما السلسلة المعبرة عن نسبة الإقتصاد الموازي كنسبة من الناتج الداخلي الخام فهي غير مستقر عند المستوى أي الرتبة (1)I، وبالتالي يمكن استخدام نموذج **ARDL** من أجل تحديد انعكاسات الإقتصاد الموازي على معدل البطالة.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

1. تقدير العلاقة في الأجل الطويل

من أجل تحديد نموذج العلاقة بين حجم الاقتصاد الموازي كنسبة من الناتج الداخلي الخام ومعدل البطالة في الأجل الطويل لابد أولاً من التأكد من وجود تكامل أو علاقة توازنية بينهما في الأجل الطويل وذلك من خلال إجراء اختبار الحدود، وإذا تأكدنا من وجود التكامل في الأجل الطويل نقوم بتقدير معاملات الأجل الطويل ومن ثم معاملات الأجل القصير، وقد تم اختبار فترة الإبطاء 3 بناء على الملحق رقم (06).

والجدول الموالي رقم (42) يوضح نتائج اختبار الحدود لنموذج ARDL.

الجدول رقم (42): اختبار الحدود لنموذج ARDL لانعكاسات الاقتصاد الموازي على معدل البطالة

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	7.594752	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 10

من خلال نتائج اختبار الحدود وبملاحظة قيمة $F\text{-statistic}=7.594752$ وهي أكبر من الحد الأعلى (1) الموافق لحالة عينة الدراسة عند المستويين 5% ما يجعلنا نحكم بوجود تكامل مشترك أو العلاقة في الأجل الطويل، وعليه يبقى علينا تقدير النموذج في الأجل الطويل من خلال الجدول الموالي رقم (43).

الجدول رقم (43): تقدير نموذج العلاقة في الأجل الطويل لانعكاسات الاقتصاد الموازي على معدل

البطالة

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECONP	17.09643	208.6869	0.081924	0.9360
C	-823.5225	10163.92	-0.081024	0.9367
EC = CHOMAGE - (17.0964*ECONP - 823.5225)				

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 10

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

من خلال نتائج تقدير العلاقة للأجل الطويل في الجدول رقم (43) لانعكاسات الاقتصاد الموازي على معدل البطالة نلاحظ عدم تحقق معنوية عند مستوى 5%، بمعنى أنه ليس للاقتصاد الموازي أثر ذو دلالة إحصائية في الأجل الطويل على معدل البطالة، وعليه يبقى تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

2. تقدير العلاقة في الأجل القصير

من الناحية الإحصائية وبما أننا أثبتنا وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، فإنه من الضروري التقدير بنماذج تصحيح الخطأ غير المقيد **ECM** للعلاقة قصيرة الأجل.

والجدول الموالي رقم (44) يوضح نتائج نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير.

الجدول رقم (44): تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة في الأجل القصير لانعكاسات الاقتصاد الموازي على معدل البطالة

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(CHOMAGE)				
Selected Model: ARDL(1, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 08/21/20 Time: 19:51				
Sample: 2000 2017				
Included observations: 17				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ECONP)	0.394863	0.154002	2.564012	0.0236
CointEq(-1)*	-0.012331	0.002405	-5.127331	0.0002
R-squared	0.531758	Mean dependent var		-1.045882
Adjusted R-squared	0.500542	S.D. dependent var		1.986064
S.E. of regression	1.403598	Akaike info criterion		3.626086
Sum squared resid	29.55130	Schwarz criterion		3.724111
Log likelihood	-28.82173	Hannan-Quinn criter.		3.635830
Durbin-Watson stat	2.102476			

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 10

من خلال نتائج تقدير معادلة تصحيح الخطأ للعلاقة في الأجل القصير نلاحظ معنوية علاقة التكامل عند مستوى 5% لأثر الاقتصاد الموازي على معدل البطالة، الأمر الذي يأتي مع معنوية أثر فرق الدرجة الأولى للاقتصاد الموازي على معدل البطالة عند نفس المستوى وهذا ما جعلنا نستنتج أنه توجد انعكاسات للاقتصاد الموازي على معدل البطالة في الأجل القصير.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

3. إختبار صلاحية النموذج

من اجل معرفة مدى صلاحية النموذج لابد من التأكد من انه لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي ولا من مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء، ومن أجل ذلك قمنا بإجراء الاختبارين التاليين:

الجدول رقم (45): إختبار استقلال الأخطاء العشوائية للنموذج (اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.089202	Prob. F(2,11)	0.9153
Obs*R-squared	0.271316	Prob. Chi-Square(2)	0.8731

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الجدول رقم (45) استقلال الأخطاء العشوائية وذلك وفقا لنتائج اختبار LM Test إذ أن قيمة $Prob. F(2,11)=0.9153$ وهي أكبر من 0.05 ما يدفعنا لقبول فرضية استقلال الأخطاء العشوائية، وبالتالي ليس هناك دليل على وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

الجدول رقم (46): إختبار تجانس تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.108214	Prob. F(3,13)	0.3812
Obs*R-squared	3.462185	Prob. Chi-Square(3)	0.3257
Scaled explained SS	3.986776	Prob. Chi-Square(3)	0.2629

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الجدول رقم (46) تحقق فرضية تجانس تباينها وذلك وفقا لاختبار تجانس التباين Breusch-Pagan-Godfrey، إذ أن قيمة $Prob. F(3,13)=0.3812$ وهي أكبر من 0.05 ما يدفعنا لقبول فرضية تجانس تباين الأخطاء العشوائية.

من خلال نتائج الجدولين السابقين نجد أن النموذج لا يعاني لا من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي ولا من مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء، وعليه فإن النموذج مقبول من الناحية الإحصائية.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

ثانيا: التحليل والتفسير الاقتصادي لنتائج دراسة انعكاسات الاقتصاد الموازي على معدل البطالة

من خلال نتائج الدراسة القياسية نجد أن هناك علاقة طردية ومعنوية إحصائياً عند مستوى 5% بين الاقتصاد الموازي ومعدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة في الأجل القصير، حيث أن تغير حجم الاقتصاد الموازي بنسبة 1% سوف يؤدي إلى حدوث تغير في نفس الاتجاه لمعدل البطالة بنسبة 0,39%، كما انه يفسر ما يقارب 53,17% من تغيرات معدل البطالة، وبالتالي فان وجود الاقتصاد الموازي ينعكس سلبا على معدل البطالة، وقد يعود ذلك إلى وجود بعض العمال الناشطين في الاقتصاد الموازي اللذين هم في الأصل لديهم منصب عمل في الاقتصاد الرسمي حيث يتجهون إلى العمل في الاقتصاد الموازي لزيادة مستوى دخولهم، وبالتالي فإن فرصة استفادة البطالين من المناصب التي قد يوفرها هذا الاقتصاد سوف تقل، كما أن هناك العديد من الأفراد الذين يفضلون العمل في القطاع الموازي على العمل في القطاع الرسمي لمجموعة من الاعتبارات، إلا أنهم لا يصرحون بان لهم منصب عمل يدر لهم دخلا خلال عمليات إحصاء حجم البطالين من طرف السلطات المحلية، هذا ما يؤدي إلى إدراجهم ضمن قائمة البطالين، وبالتالي سوف لن تعبر النتائج المتوصل إليها من خلال عمليات الإحصاء إلى معدل البطالة الحقيقي، إلا انه ليس هنالك انعكاس له على معدل البطالة في الأجل الطويل، وهنا ما يخالف النظرية الاقتصادية القائمة على أساس أن وجود الاقتصاد الموازي من شأنه أن يخفض من معدلات البطالة من خلال توفيره لمناصب العمل.

الفرع الثالث: قياس وتحليل انعكاسات الإقتصاد الموازي على رصيد ميزان المدفوعات

تعتبر وضعية ميزان المدفوعات أهم مؤشر معبر عن الوضعية الكلية الخارجية للاقتصاد، كما انه من بين الأهداف التي طالما أكد عليها قانون النقد والقرض الجزائري، وبما أن هناك العديد من الأنشطة الموازية التي لا تسجل ضمن حساباته كتهريب السلع سواء إلى الداخل أو الخارج وتحويلات للعملة الصعبة من الخارج في أسواق الصرف الموازية المحلية، سنقوم بمحاولة تحديد وتحليل العلاقة بين الاقتصاد الموازي ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر بناء على الاختبارات القياسية.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

أولاً: قياس انعكاسات الاقتصاد الموازي على رصيد ميزان المدفوعات

من خلال الجدول رقم (25) نجد أن كل من السلسلة الزمنية المعبرة عن رصيد ميزان المدفوعات والسلسلة المعبرة عن نسبة الإقتصاد الموازي كنسبة من الناتج الداخلي الخام متكاملتان من نفس الرتبة (1)I، وبالتالي يمكن استخدام نموذج ECM من أجل تحديد انعكاسات الإقتصاد الموازي على رصيد ميزان المدفوعات.

1. تقدير العلاقة في الأجل الطويل

من أجل تحديد نموذج العلاقة بين الاقتصاد الموازي ورصيد ميزان المدفوعات في الأجل الطويل لابد أولاً من التأكد من وجود تكامل أو علاقة توازنية بينهما في الأجل الطويل، وإذا تأكدنا من وجود التكامل في الأجل الطويل نقوم بتقدير معاملات الأجل الطويل ومن ثم معاملات الأجل القصير.

والجدول الموالي رقم (47) يوضح نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل.

الجدول رقم (47): تقدير العلاقة للأجل الطويل لانعكاسات الاقتصاد الموازي على رصيد ميزان

المدفوعات

Dependent Variable: BPAYMENT				
Method: Least Squares				
Date: 08/21/20 Time: 20:11				
Sample (adjusted): 2005 2012				
Included observations: 7 after adjustments				
Weighting series: RESID01PAYM				
Weight type: Inverse variance (average scaling)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECONP	-1.004840	1.232072	-0.815570	0.4518
C	69.80201	55.10884	1.266621	0.2611
Weighted Statistics				
R-squared	0.117411	Mean dependent var	22.32686	
Adjusted R-squared	-0.059106	S.D. dependent var	15.61273	
S.E. of regression	10.19264	Akaike info criterion	7.716166	
Sum squared resid	519.4498	Schwarz criterion	7.700712	
Log likelihood	-25.00658	Hannan-Quinn criter.	7.525154	
F-statistic	0.665154	Durbin-Watson stat	0.778014	
Prob(F-statistic)	0.451833	Weighted mean dep.	24.96687	

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 10

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

من خلال نتائج التقدير للعلاقة في الأجل الطويل لانعكاسات الاقتصاد الموازي على رصيد ميزان المدفوعات نلاحظ عدم تحقق المعنوية الكلية عند مستوى 5%، وعليه يبقى لنا تقدير العلاقة في الأجل القصير والاكتفاء بنموذج VAR.

2. تقدير العلاقة في الأجل القصير

من أجل تقدير العلاقة في الأجل القصير بين الاقتصاد الموازي ورصيد ميزان المدفوعات لابد من تحديد فترة الإبطاء أولاً، وبناءً على الملحق رقم (07) فقد أشارت معظم النتائج إلى فترة إبطاء قصوى عند 4، ومنها سنقوم بتقدير العلاقة في الأجل القصير بالاعتماد على نموذج VAR.

والجدول الموالي رقم (48) يوضح نتائج العلاقة في الأجل القصير.

الجدول رقم (48): تقدير نموذج VAR للعلاقة في الأجل القصير لانعكاسات الاقتصاد الموازي على رصيد ميزان المدفوعات

Dependent Variable: BPAYMENT				
Method: Least Squares				
Date: 08/21/20 Time: 21:51				
Sample (adjusted): 2004 2017				
Included observations: 14 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	83.71411	52.83369	1.584483	0.1739
BPAYMENT(-1)	0.373354	0.660190	0.565525	0.5962
BPAYMENT(-2)	-0.059513	0.534776	-0.111286	0.9157
BPAYMENT(-3)	0.484091	0.640264	0.756081	0.4837
BPAYMENT(-4)	0.039919	0.819111	0.048735	0.9630
ECONP(-1)	-0.018326	4.543783	-0.004033	0.9969
ECONP(-2)	-0.083725	2.713283	-0.030857	0.9766
ECONP(-3)	-1.442517	2.763111	-0.522063	0.6239
ECONP(-4)	-0.534799	5.588496	-0.095696	0.9275
R-squared	0.769451	Mean dependent var		5.785714
Adjusted R-squared	0.400573	S.D. dependent var		20.02175
S.E. of regression	15.50138	Akaike info criterion		8.575829
Sum squared resid	1201.463	Schwarz criterion		8.986652
Log likelihood	-51.03081	Hannan-Quinn criter.		8.537800
F-statistic	2.085923	Durbin-Watson stat		2.051264
Prob(F-statistic)	0.217022			

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 10

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

من خلال نتائج التقدير للنموذج VAR للعلاقة في الأجل القصير لانعكاسات الاقتصاد الموازي على رصيد ميزان المدفوعات، نلاحظ عدم تحقق المعنوية الكلية لنموذج العلاقة في الأجل القصير، مع عدم تحقق المعنوية جزئية لمعلمة الاقتصاد الموازي عن مستوى 5% ما يدفعنا للقول بأنه ليس للاقتصاد الموازي أثر ذو دلالة إحصائية على ميزان المدفوعات.

ثانياً: التحليل والتفسير الاقتصادي لنتائج دراسة انعكاسات الاقتصاد الموازي على رصيد ميزان المدفوعات

من خلال نتائج الاختبارات القياسية تبين انه ليس للاقتصاد الموازي انعكاسات على ميزان المدفوعات لا في الأجل القصير ولا في الأجل الطويل، وقد يعود ذلك إلى عدم اعتماد الحكومة الجزائرية على تحويلات الأفراد لأموالهم من الخارج بالعملة الصعبة إلى الجزائر، وبالتالي فإن توجه هؤلاء إلى تحويل أموالهم في الأسواق الموازية للصرف لن يؤثر على رصيد ميزان المدفوعات، كما أن العديد من السلع المطروحة في الأسواق الموازية غالباً ما يتم إدخالها في شكل عمليات تهريب عبر الحدود بكل أشكالها أو ما يعرف بتجارة الشنط من قبل التجار الناشطين في الاقتصاد الموازي، وبالتالي عدم تسرب المنتجات من الاقتصاد الرسمي بالشكل الذي قد يزيد العبء على رصيد الميزان التجاري، بالإضافة إلى أن الاقتصاد الموازي في الجزائر هو اقتصاد مستهلك وليس اقتصاد منتج الذي من شأنه أن يحقق الاكتفاء الذاتي لبعض المنتجات وبالتالي التقليل من حصص استيرادها باستثناء قطاع الفلاحة.

كما أن الحكومة الجزائرية تعتمد بشكل كبير على إيرادات البترول في تحسين وضعية ميزان المدفوعات، وبالتالي مهما زاد حجم الاقتصاد الموازي فإنه لن يصل إلى حجم قطاع المحروقات الذي يعتبر القطاع الأساسي المحرك للاقتصاد الجزائري.

الفرع الرابع: قياس وتحليل انعكاسات الإقتصاد الموازي على معدل النمو الإقتصادي

إن تحقيق معدلات ايجابية ومرتفعة للنمو الإقتصادي من أهم أهداف كل الدول ومن بينها الجزائر، فوجود معدل نمو جيد من شأنه أن يخلق العديد من الفرص للنهوض بالاقتصاد وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن وجود الاقتصاد الموازي قد يعتبر من بين العراقيل التي تقف أمام تحقيق هذا الهدف، وبالتالي سنحاول تحديد وتحليل العلاقة بين الاقتصاد الموازي ومعدل النمو الإقتصادي في الجزائر بناء على الاختبارات القياسية.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

أولاً: قياس انعكاسات الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي

من خلال الجدول رقم (25) نجد أن كل من السلسلة الزمنية المعبرة عن معدل النمو الاقتصادي والسلسلة المعبرة عن نسبة الإقتصاد الموازي كنسبة من الناتج الداخلي الخام متكاملتان من نفس الرتبة (1)I، وبالتالي يمكن استخدام نموذج ECM من أجل تحديد انعكاسات الإقتصاد الموازي على معدل النمو الاقتصادي.

1. تقدير العلاقة في الأجل الطويل

من أجل تحديد نموذج العلاقة بين الاقتصاد الموازي ومعدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل لابد أولاً من التأكد من وجود تكامل أو علاقة توازنية بينهما في الأجل الطويل، وإذا تأكدنا من وجود التكامل في الأجل الطويل نقوم بتقدير معاملات الأجل الطويل ومن ثم معاملات الأجل القصير.

والجدول الموالي رقم (49) يوضح نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل.

الجدول رقم (49): تقدير العلاقة للأجل الطويل لانعكاسات الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي

Dependent Variable: CROISSANCE				
Method: Least Squares				
Date: 08/26/20 Time: 00:41				
Sample: 2000 2017				
Included observations: 18				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECONP	-0.110340	0.055084	-2.003126	0.0624
C	8.253002	2.378911	3.469235	0.0032
R-squared	0.200500	Mean dependent var		3.533333
Adjusted R-squared	0.150531	S.D. dependent var		1.511135
S.E. of regression	1.392762	Akaike info criterion		3.604894
Sum squared resid	31.03658	Schwarz criterion		3.703824
Log likelihood	-30.44405	Hannan-Quinn criter.		3.618535
F-statistic	4.012512	Durbin-Watson stat		1.813755
Prob(F-statistic)	0.062405			

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 10

من خلال نتائج التقدير للعلاقة في الأجل الطويل لانعكاسات الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي نلاحظ عدم تحقق المعنوية الكلية عند مستوى 5%، وعليه يبقى لنا تقدير العلاقة في الأجل القصير والاكتفاء بنموذج VAR.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

2. تقدير العلاقة في الأجل القصير

من أجل تقدير العلاقة في الأجل القصير بين الاقتصاد الموازي والنمو الاقتصادي لابد من تحديد فترة الإبطاء أولاً، وبناءً على الملحق رقم (08) فقد أشارت معظم النتائج إلى فترة إبطاء قصوى عند 4، ومنها سنقوم بتقدير العلاقة في الأجل القصير بالاعتماد على نموذج VAR.

والجدول الموالي رقم (50) يوضح نتائج العلاقة في الأجل القصير.

الجدول رقم (50): تقدير نموذج VAR للعلاقة في الأجل القصير لانعكاسات الاقتصاد الموازي على النمو

الاقتصادي

Dependent Variable: CROISSANCE				
Method: Least Squares				
Date: 08/26/20 Time: 00:56				
Sample (adjusted): 2000 2017				
Included observations: 17 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECONP(-1)	-0.134264	0.056754	-2.365708	0.0319
C	9.203562	2.426384	3.793119	0.0018
R-squared	0.271723	Mean dependent var		3.517647
Adjusted R-squared	0.223172	S.D. dependent var		1.556131
S.E. of regression	1.371541	Akaike info criterion		3.579877
Sum squared resid	28.21686	Schwarz criterion		3.677903
Log likelihood	-28.42896	Hannan-Quinn criter.		3.589621
F-statistic	5.596573	Durbin-Watson stat		1.821633
Prob(F-statistic)	0.031889			

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام معطيات الدراسة وبرنامج Eviews 10

من خلال نتائج التقدير لنموذج VAR للعلاقة في الأجل القصير لانعكاسات الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي، نلاحظ تحقق المعنوية الكلية لنموذج العلاقة في الأجل القصير إذ أن $Prob(F)=0.031889$ ، مع تحقق المعنوية جزئية لمعلمة الاقتصاد الموازي عن مستوى 5% ما يدفعنا للقول بأنه للاقتصاد الموازي أثر وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في الأجل القصير.

3. اختبار صلاحية النموذج

من أجل معرفة مدى صلاحية النموذج لابد من التأكد من انه لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي ولا من مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء، ومن أجل ذلك قمنا بإجراء الاختبارين التاليين:

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

الجدول رقم (51): إختبار استقلال الأخطاء العشوائية للنموذج (إختبار الارتباط الذاتي بين البواقي)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.073994	Prob. F(2,13)	0.9291
Obs*R-squared	0.191344	Prob. Chi-Square(2)	0.9088

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول رقم (51) نلاحظ تحقق استقلال الأخطاء العشوائية وذلك وفقا لنتائج اختبار LM Test، إذ أن قيمة Prob F(2,13)=0.9291 وهي أكبر من 0.05 ما يدفعنا لقبول فرضية استقلال الأخطاء العشوائية، وبالتالي ليس هناك دليل على وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

الجدول رقم (52): إختبار تجانس تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	3.388807	Prob. F(1,15)	0.0855
Obs*R-squared	3.132869	Prob. Chi-Square(1)	0.0767
Scaled explained SS	1.636537	Prob. Chi-Square(1)	0.2008

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول رقم (52) نلاحظ تحقق فرضية تجانس تباينها وذلك وفقا لاختبار تجانس التباين Breusch-Pagan-Godfrey إذ أن قيمة Prob. F(1,15)=0.0855 وهي أكبر من 0.05 ما يدفعنا لقبول فرضية تجانس تباين الأخطاء العشوائية.

من خلال نتائج الجدولين السابقين نجد أن النموذج لا يعاني لا من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي ولا من مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء، وعليه فإن النموذج مقبول من الناحية الإحصائية.

ثانيا: التحليل والتفسير الاقتصادي لنتائج دراسة انعكاسات الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي

من خلال الدراسة القياسية اتضح انه ليس هناك علاقة معنوية إحصائيا عند مستوى 5% بين الاقتصاد الموازي ومعدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وبالتالي فإن الاقتصاد الموازي ممكن ليس له انعكاسات على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل، إلا أن انعكاساته تظهر في الأجل القصير، حيث أظهرت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية ومعنوية إحصائيا عند مستوى 5% بين المتغيرين في الأجل القصير، وأن

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

وجود الاقتصاد الموازي يفسر 27% من التغيرات الحاصلة في معدل النمو الاقتصادي وذلك من خلال تخفيضه لمعدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، إذ أن تغير حجم الاقتصاد الموازي بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0,13% في الأجل القصير نظرا لان الاقتصاد الموازي في الجزائر ليس باقتصاد منتج بالقدر الذي يساهم في الرفع من الناتج الإجمالي، بالإضافة إلى أن وجوده يحرم الخزينة من حجم إيرادات ضريبية معتبرة والتي كان من الممكن إنفاقها على الاستثمارات المنتجة من خلال زيادة إنفاق الحكومة، كما أن وجود الاقتصاد الموازي يؤدي إلى انخفاض حجم الادخار الذي يعتبر عنصر أساسي لتحفيز الاستثمار، وبالتالي فإن وجود حجم معتبر من الثروة الكامنة غير المصرح بها في هذا الاقتصاد يعتبر من احد العراقيل التي تواجه برامج النمو الاقتصادي التي سعت الحكومة الجزائرية خلال فترة الدراسة إلى الاستفادة منها بالقدر الذي يحسن من معدل النمو الاقتصادي وبالتالي تحسين الوضعية الاقتصادية للبلاد.

من خلال الدراسة القياسية لانعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) توصلنا إلى أن الاقتصاد الموازي لم تكن له أي انعكاسات ايجابية على الاقتصاد الوطني خلال فترة الدراسة، حيث انه ينعكس سلبا على أهم المؤشرات الاقتصادية والمتمثلة في كل من: معدل التضخم، معدل البطالة، والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تأثيره السلبي على الكتلة النقدية (العرض النقدي M2) والقدرة الشرائية للدينار الجزائري أمام سلة العملات الأجنبية (سعر الصرف الفعلي الحقيقي).

وبالتالي يمكن اعتبار أن الاقتصاد الموازي يمثل ابرز عقبة أمام السياسة النقدية في الجزائر، مما يستدعي من السلطات النقدية أخذه بعين الاعتبار عند وضع خطط واستراتيجيات هذه السياسة، والعمل على التخفيف من انعكاساته قدر الإمكان.

الفصل الثاني: انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

خلاصة الفصل الثاني:

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر، بالإضافة إلى سير السياسة النقدية المنتهجة من طرف بنك الجزائر خلال الفترة (2017-2000)، وكذا قياس انعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال نفس الفترة، وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

1. من أبرز العوامل التي ساعدت على إنتشار الأنشطة الموازية في الجزائر هي تابعات أزمة البترول 1986 التي أجبرت الجزائر إلى التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي، والتي أدت إلى تزايد معدلات البطالة نتيجة تسريح العمال من بعض المؤسسات العمومية، ليبدأ بعدها في التوسع نظرا لوجود عوامل أخرى حيث بلغ ذروته سنة 2015 بمعدل 50,98% من الناتج الداخلي الخام؛
2. شكل حجم التشغيل الموازي نسبة معتبرة من حجم التشغيل الكلي حيث بلغ 45,6% سنة 2010، كما أن الأنشطة الموازية قد مست جل الأنشطة الاقتصادية في الجزائر من أنشطة الصرف، الأنشطة التجارية، والأنشطة الفلاحة بشكل خاص؛
3. تميزت الجزائر الفترة من 2001 إلى 2014 بفائض في السيولة البنكية ما جعل بنك الجزائر ينتهج سياسة نقدية انكماشية من خلال استخدامه لمجموعة من الأدوات الحديثة لامتصاص السيولة، إلا انه وبعد سنة أزمة انهيار أسعار البترول سنة 2014 بدا الاقتصاد الجزائري في الانكماش، هذا ما جعل بنك الجزائر يوقف العمل بأدوات الامتصاص سنتي 2016 و 2017 واتجه نحو انتهاج سياسة نقدية توسعية بدخوله في السوق النقدي كمشتري لسندات الخزينة في إطار سياسة السوق المفتوحة نهاية سنة 2017؛
4. من أبرز أهداف السياسة النقدية في الجزائر هي التحكم في نمو العرض النقدي M2 من أجل الوصول إلى تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في استقرار المستوى العام للأسعار والمعبر عنه بمعدل التضخم؛
5. من خلال الدراسة القياسية لانعكاسات الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية نجد أن الاقتصاد الموازي في الجزائر ينعكس سلبا على أهم المؤشرات الاقتصادية المتمثلة في كل من: سعر الصرف الفعلي الحقيقي، العرض النقدي M2، معدل التضخم، معدل البطالة، ومعدل النمو الاقتصادي، أما باقي الأهداف فليس له أي انعكاسات عليها خلال فترة الدراسة.

الخاتمة العامة

أصبحت ظاهرة الاقتصاد الموازي خلال الأخيرة من أهم الظواهر الاقتصادية التي تستقطب اهتمام الأكاديمين والمختصين في المجال الاقتصادي، وذلك نظرا للتوسع المستمر لأنشطته والتي خلفت العديد من الآثار السلبية على اقتصاديات الدول النامية خاصة نظرا للطبيعة الاقتصادية لهذه الدول والتي عادة ما ترتفع فيها معدلات البطالة نتيجة لعدم تمكن الاقتصاد الرسمي من توفير مناصب الشغل بسبب ضعفه، بالإضافة إلى انتشار الفساد الإداري والمالي وضعف الأجهزة الرقابية الحكومية، هذا ما ساهمت من توسع وتغلغل هذا النوع من الاقتصاد، هذا ما يؤدي في الغالب إلى انتهاج الحكومة لسياسات اقتصادية غير مجدية نظرا لعدم التمكن من التقدير الدقيق والحقيقي لمختلف المعطيات التي تبنى على أساسها هذه السياسات.

وتعتبر السياسة النقدية من أكثر السياسات التي تتأثر بوجود الاقتصاد الموازي، نظرا لطبيعة الاقتصاد الموازي الذي يعتمد أساسا على النقود السائلة والتي هي من أهم ركائز وضع خطط السياسة النقدية، هذا ما قد يحول دون تحقيق هذه السياسة للأهداف المرجو منها، وبالتالي فإن اختلال وضعية احد أقسام السياسة الاقتصادية قد يزيد من تدهور الوضعية الاقتصادية للبلاد.

وتعاني الجزائر كغيرها من الدول النامية من التوسع المستمر للاقتصاد الموازي خاصة في مجال الشغل والصراف، هذا ما أدى إلى زيادة تفاقم الاختلالات الاقتصادية على الرغم من تحسن وضعيتها المالية بعد ارتفاع أسعار البترول سنة 2001، مما دفع بالسلطات النقدية إلى انتهاج سياسة انكماشية للحد من الآثار السلبية المتوقعة نتيجة زيادة المعروض النقدي، والتمكن من إدارته بالنحو الذي يحسن من وضعية المؤشرات سواء النقدية أو الاقتصادية الكلية، إلا أن وجود ثروة كامنة داخل القنوات الموازية من شأنه أن يحد من فعالية هذه السياسة في الجزائر، وبالتالي عدم تمكنها من تحقيق أهدافها التي تحتوي على ابرز المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن الاقتصاد الوطني.

1. نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج وتمثلت في:

- من خلال مختلف التعاريف لمصطلح الاقتصاد الموازي، نجد انه يعبر عن كل حركة من الأموال لا تتم تحت رقابة السلطات الرسمية، سواء كانت في شكل تهرب أو غش ضريبي من خلال عدم الإفصاح الحقيقي عن الدخول أو عدم إظهار بعض معاملات المؤسسات الرسمية، أو في شكل دخول متولدة من أنشطة غير مصرح بها ولا تخضع لأي إطار قانوني أو رقابي؛
- إن وجود أي اختلال أو نقص في هيكل مختلف الأسواق الاقتصادية سواء من ناحية العرض أو من ناحية الأطر القانونية يعتبر كتحفيز لظهور الأسواق الموازية التي تحتوي على أنشطة غير قانونية تسعى إلى تلبية نقائص الأسواق الرسمية، وبالتالي فإن الاقتصاد الموازي ما هو إلا رد فعل لاختلالات ونقائص الاقتصاد الرسمي؛
- هنالك تفاوت في حجم الاقتصاد الموازي بين الدول المتقدمة والدول النامية، حيث يميل حجمه للارتفاع في الدول النامية نظرا وجود الاقتصاد الموازي فيها بشقيه الشرعي وغير الشرعي، عكس الدول المتقدمة التي غالبا ما تتمثل الأنشطة الموازية فيها في الأنشطة غير الشرعية مثل تجارة المخدرات، عمليات التهريب، الأنشطة غير الأخلاقية.....الخ؛
- حظيت السياسة النقدية باهتمام مختلف المدارس الاقتصادية مع اختلاف درجة فعاليتها في كل مدرسة حسب ظروفها، نظرا لما لها من دور في التأثير على النشاط الاقتصادي باعتبار أنها احد أهم محاور السياسة الاقتصادية، حيث أنها تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف النقدية الأولية والوسيطية من أجل المساهمة في تحقيق الأهداف النهائية والمعروفة بمربع كالدور السحري؛
- على الرغم من الدور المهم للسياسة النقدية في التأثير على الوضع الاقتصادي، إلا أن غياب أسسها وشروط نجاحها خاصة في الدول النامية قد يؤدي إلى جعلها غير مجدية في التأثير على الوضع الاقتصادي بالشكل المطلوب، كما أن طبيعة اقتصاديات هذه الدول قد تخلق مجموعة من التحديات للسياسة النقدية أهمها عدم استقلالية البنك المركزي ومدى توسع الاقتصاد الموازي داخل الاقتصاد؛

- اختلف تأثير الاقتصاد الموازي على أهداف السياسة النقدية نظريا بين السلبي والايجابي، حيث انه نظريا يساهم في تخفيض معدلات البطالة والتضخم، في حين انه يعتبر من احد معرقلات النمو الاقتصادي؛
- يشغل الاقتصاد الموازي في الجزائر حجما معتبرا من الاقتصاد الوطني، حيث بلغ سنة 2015 نسبة 50,98% من الناتج الداخلي الخام وهي نسبة لا يستهان بها، حيث يعني ذلك أن قرابة نصف موارد الاقتصاد الوطني وخاصة المالية بعيدة عن أعين رقابة السلطات، وبالتالي فان الاقتصاد الوطني لا يستفيد من هذه الثروة الكامنة في القنوات الموازية، هذا ما يمكن اعتباره من ابرز معيقات النمو والتطور الاقتصادي، حيث على الرغم من تسجيل الجزائر لمعدلات نمو ايجابية إلا أنها لم تصل إلى معدل معتبر من شأنه أن يرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ويؤدي إلى تنويع مصادر الموارد المالية على الرغم من تطبيق برامج النمو والإنعاش الاقتصادي؛
- على الرغم من تحسن الوضعية المالية للجزائر خلال العشرية الأولى من فترة الدراسة إلا أنها لم تسجل قفزة حقيقية في المجال الاقتصادي، حيث أن جل المؤشرات الاقتصادية لم تعرف تحسنا ملحوظا، وقد يعود ذلك إلى اعتماد الحكومة على الإيرادات البترولية بشكل كبير وتوجيهها إلى الإنفاق الاستهلاكي على حساب الإنفاق الاستثماري والإنفاق على البنى التحتية التي تعتبر من ابرز مقومات الاقتصاد الوطني، وبالتالي فان تحسن الوضعية المالية جعل المسؤولين يهملون اثر الاقتصاد الموازي مادام أن الوضعية المالية غير مقلقة؛
- إن تحسن الوضعية المالية للجزائر خلال العشرية الأولى من فترة الدراسة أدى إلى ظهور فائض معتبر في السيولة البنكية، الأمر الذي دفع بنك الجزائر إلى انتهاج سياسة نقدية انكماشية من خلال مجموعة من أدوات امتصاص السيولة من اجل التقليل من الآثار التضخمية المتوقعة، حيث أن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في الجزائر منذ صدور الأمر 03-11 تمثل في المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار والمعبر عنه بمعدل التضخم وذلك من خلال تحديد مجال لنمو العرض النقدي M2 كهدف وسيط.

2. اختبار صحة فرضيات الدراسة:

تتمثل نتائج اختبار الفرضيات التي تستند عليها الدراسة فيما يلي:

الفرضية الأولى: هناك علاقة ايجابية ومعنوية إحصائياً للتغير في حجم الاقتصاد الموازي على سعر الفائدة الحقيقي.

النتيجة الأولى: من خلال نتائج الدراسة القياسية لانعكاسات الاقتصاد الموازي على سعر الفائدة الحقيقي اتضح غياب العلاقة المعنوية إحصائياً عند مستوى 5% بينهما نظراً لغياب سوق موازي للانتمان الذي من شأنه أن يزيد العرض أو الطلب على الأموال المعدة للإقراض الذي قد ينعكس على سعر الفائدة الحقيقي، وهو ما ينفي صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: هناك علاقة سلبية ومعنوية إحصائياً للتغير في حجم الاقتصاد الموازي على سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

النتيجة الثانية: من خلال نتائج الدراسة القياسية لانعكاسات الاقتصاد الموازي على سعر الصرف الفعلي الحقيقي اتضح انه توجد علاقة سلبية ومعنوية إحصائياً عند مستوى 5% بينهما في الأجل الطويل فقط، حيث أن الزيادة في حجم الاقتصاد الموازي بنسبة 1% تؤدي إلى تخفيض سعر الصرف الفعلي الحقيقي بقيمة 0,93 وحدة من العملة المحلية في الأجل الطويل وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: هناك علاقة سلبية ومعنوية إحصائياً للتغير في حجم الاقتصاد الموازي على العرض النقدي M2.

النتيجة الثالثة: من خلال نتائج الدراسة القياسية لانعكاسات الاقتصاد الموازي على العرض النقدي M2 اتضح انه توجد علاقة سلبية ومعنوية إحصائياً عند مستوى 5% بينهما في الأجل الطويل فقط، حيث أن الزيادة في حجم الاقتصاد الموازي بنسبة 1% تؤدي إلى معدل نمو العرض النقدي M2 بنسبة 0,64% في الأجل الطويل، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة: هناك علاقة ايجابية ومعنوية إحصائيا للتغير في حجم الاقتصاد الموازي على معدل التضخم.

النتيجة الرابعة: من خلال نتائج الدراسة القياسية لانعكاسات الاقتصاد الموازي على معدل التضخم اتضح انه توجد علاقة ايجابية ومعنوية إحصائيا عند مستوى 5% بينهما في الأجل الطويل فقط، حيث أن الزيادة في حجم الاقتصادي الموازي بنسبة 1% تؤدي إلى رفع معدل التضخم بنسبة تفوق 0,19% في الأجل الطويل، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

الفرضية الخامسة: هناك علاقة سلبية ومعنوية إحصائيا للتغير في حجم الاقتصاد الموازي على معدل البطالة.

النتيجة الخامسة: من خلال نتائج الدراسة القياسية لانعكاسات الاقتصاد الموازي على معدل البطالة اتضح انه توجد علاقة ايجابية ومعنوية إحصائيا عند مستوى 5% بينهما في الأجل القصير فقط، حيث أن الزيادة في حجم الاقتصادي الموازي بنسبة 1% يؤدي إلى رفع معدل البطالة بنسبة 0,39% في الأجل القصير، وهو ما ينفي صحة الفرضية الخامسة.

الفرضية السادسة: هناك علاقة سلبية ومعنوية إحصائيا للتغير في حجم الاقتصاد الموازي على رصيد ميزان المدفوعات.

النتيجة السادسة: من خلال نتائج الدراسة القياسية لانعكاسات الاقتصاد الموازي على رصيد ميزان المدفوعات اتضح انه لا توجد علاقة معنوية إحصائيا عند مستوى 5% بينهما، وقد يعود ذلك إلى الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات في تحسين رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر، وهو ما ينفي صحة الفرضية السادسة.

الفرضية السابعة: هناك علاقة سلبية ومعنوية إحصائيا للتغير في حجم الاقتصاد الموازي على معدل النمو الاقتصادي.

النتيجة السابعة: من خلال نتائج الدراسة القياسية لانعكاسات الاقتصاد الموازي على معدل النمو الاقتصادي اتضح انه توجد علاقة سلبية ومعنوية إحصائيا عند مستوى 5% بينهما في الأجل القصير فقط، حيث أن الزيادة في حجم الاقتصادي الموازي بنسبة 1% يؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0,13% في الأجل القصير، وهو ما يؤكد صحة الفرضية السابعة.

3. مقترحات الدراسة:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة، يمكننا تقديم بعض الاقتراحات التي نوجزها في النقاط التالية:

- **رقمنة النظام الضريبي وإعادة النظر في مبدأ العدالة الضريبية:** تعتبر عملية رقمنة النظام الضريبي من بين الحلول الفعالة في التقليل من عمليات الغش والتهرب الضريبي من طرف المكلفين بالضريبة إذا ما توفرت كل مقوماتها المادية والبشرية، حيث انه يسهل من عملية المتابعة والرقابة على كل الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي التقليل من جزء معتبر من حجم الاقتصاد الموازي الناتج عن عمليات التهرب الضريبي، كما أن تحقق العدالة في توزيع الضريبة سوف يخفف العبء على الأنشطة الاقتصادية ذات الدخل الضعيف التي في الغالب نجدها تنتشط ضمن الاقتصاد الموازي، هذا ما يعود بالإيجاب على كلا الطرفين سواء الخزينة العمومية أو أصحاب هذه الأنشطة من خلال استفادتهم من مختلف التأمينات والضمانات الاجتماعية بأقل التكاليف؛

- **تفعيل الدفع الإلكتروني:** من أهم النقائص التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري هي شبه غياب في عمليات الدفع الإلكتروني سواء في التداولات المالية البسيطة أو حتى المعقدة، هذا ما ينتج عنه غياب في السيولة وتسربها من القطاع الرسمي إلى القطاع الموازي، حيث أن الفرد الجزائري قد إعتاد على تسوية كل معاملاته في شكل نقدي والاحتفاظ بممتلكاته في شكل سيولة، وهذا ما يعتبر من أهم مصادر تمويل الاقتصاد الموازي خاصة من خلال استثمارها ولو بشكل مؤقت في سوق الصرف الموازي، وبالتالي لا بد من تعزيز ثقافة الدفع الإلكتروني في كل القطاعات وفرض التعامل به إجباريا بقوة القانون في المعاملات المالية التي تتم بمبالغ معتبرة من أجل زيادة الحركات المالية الرسمية في القطاع المالي سواء من خلال البنوك أو بريد الجزائر، إلا أن ذلك يجب أن يسبقه مجموعة من الإجراءات أهمها العمل على تطوير نظام الدفع الإلكتروني وتوفير البنى التحتية الإلكترونية اللازمة في كل مناطق الوطن؛

- **إعادة النظر في محتوى المرسوم التنفيذي رقم 15-153 :** يعتبر المرسوم التنفيذي رقم 15-153 الصادر في 16 جوان 2015 والذي يحدد الحد الأدنى المطبق على عمليات الدفع التي يجب أن تتم بوسائل الدفع الكتابية عن طريق القنوات البنكية والمالية من أهم التسهيلات القانونية المغذية للاقتصاد الموازي والمساهمة في تسهيل عمليات غسل الأموال خاصة عن طريق العقارات، حيث نجد انه يسمح بتسوية عمليات شراء العقارات التي تقل عن خمسة ملايين دينار (5.000.000دج)، والعمليات التي

تقل عن مليون دينار (1.000.000) لشراء بعض السلع في شكل نقدي أي دون مرورها بالقنوات البنكية والمالية هذا ما يقلل من الرقابة على مصادر هذه الأموال، كما يحرم القطاع المالي من حركة أموال مهمة من شأنها أن تحسن من الوضعية المالية للبنوك والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى عدم قدرة السلطات النقدية من تحديد حجم النقود في الاقتصاد من أجل رسم خطط السياسة النقدية بالشكل السليم؛

- **تفعيل نشاط بورصة الجزائر:** أيضا من بين النقائص التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري هو غياب بورصة فعالة نظرا لمجموعة من التعقيدات الموضوعية من طرف المسؤولين عليها، حيث تعتبر البورصة في الدول المتقدمة من أهم مقومات الاقتصاد، عكس بورصة الجزائر تتميز بنوع من الركود نتيجة قلة المؤسسات المدرجة فيها، إلا أن إعادة تفعيل نشاط هذه البورصة من خلال السماح بإدراج مختلف المؤسسات فيها وطرح أدوات مالية موافقة للشريعة الإسلامية من شأنه أن يحفز الأفراد على توظيف أموالهم سواء المكتنزة أو الموظفة في القنوات الموازية فيها، لكن كل ذلك يجب أن يسبقه العمل على شفافية أرقام البورصة من أجل زيادة ثقة الفرد فيها، حيث لا يخفى أن من أهم معيقات تعامل الفرد الجزائري مع مختلف المؤسسات المالية هو غياب عنصر الثقة في هذه المؤسسات خاصة بعد أزمة بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري التي أدت إلى اهتزاز الثقة بين المؤسسات المالية والفرد الجزائري؛

- **العمل على القضاء على الأسواق الموازية للمصرف وإعادة النظر في إجراءات فتح مكاتب الصرف الرسمية:** يعتبر قطاع الصرف الموازي من أكثر القطاعات الموازية نشاطا في الجزائر، لذلك وجب على السلطات المعنية القضاء القضاء على هذه المعاملات لما لها من آثار سلبية على قيمة العملة المحلية، بالإضافة إلى استنزافها لموارد مالية أجنبية معتبرة من الأجهزة الرسمية سواء من خلال تضخيم فواتير الاستيراد من قبل التجار أو حتى من خلال المنحة السياحية السنوية للممنوحة للأفراد الذين غالبا ما يتوجهون إلى إعادة بيعها في الأسواق الموازية للمصرف للاستفادة من الربح الناتج بين سعر الشراء من البنوك وسعر البيع في السوق الموازي، إلا أن ذلك يجب أن يقابله العمل على فتح مكاتب للصرف مقننة من أجل استقطاب ذلك الحجم من العملات الصعبة من السوق الموازي وإدخالها في القنوات الرسمية، وإعادة النظر في بعض إجراءات فتح هذه المكاتب خاصة في جانب الضريبة وتحديد هامش

الربح الذي حدده بنك الجزائر بنسبة 1%، والذي يعتبر من أهم منفردات لجوء تجار الصرف في العمل في هذه المكاتب؛

- العمل على تطبيق الصيرفة الإسلامية بالشكل السليم: لعل من أهم أسباب عدم تعامل الفرد مع البنوك والتوجه إلى استثمار أمواله في القنوات الموازية هو وجود عائق الربا في البنوك التقليدية العمومية نظرا لطبيعة الفرد الذي يثق أكثر في المؤسسات العمومية، وعلى الرغم من سماح بنك الجزائر بطرح مجموعة من المنتجات المالية الإسلامية في البنوك التقليدية العمومية، إلا أن ذلك لم يبعد شبهة الربا عن هذه المنتجات نظرا لان البنك الأم هو بنك تقليدي على الرغم من وضع بنك الجزائر لمجموعة من الإجراءات التي من شأنها الفصل التام بين المعاملات التقليدية ومعاملات النوافذ الإسلامية، لذلك من الواجب القيام بإنشاء بنوك عمومية إسلامية بأطر شرعية واضحة من شأنها أن تستقطب جزء من الموارد المالية الموجودة سواء في الاقتصاد الموازي أو في شكل اكتتاز، نظرا لان التوجه نحو الأنشطة الموازية لا يمكن تبريره كليا بمشكلة الربا في الجهاز البنكي، بل هناك العديد من الناشطين في الأسواق الموازية يميلون إلى العمل في هذه الأسواق حتى في حال وجود البديل الشرعي نظرا لارتفاع الأرباح فيها والتي غالبا ما تكون شبه مضمونة خاصة في مجال الصرف نظرا للانخفاض المستمر لقيمة الدينار، عكس المنتجات الإسلامية التي تقوم أساسا على الربح والخسارة، خاصة في ظل تواضع التجربة الجزائرية في مجال الصيرفة الإسلامية.

4. آفاق الدراسة:

نظرا لأهمية موضوع الاقتصاد الموازي، نقترح بعض المواضيع المتعلقة بمختلف جوانبه من اجل التعمق في دراسته أكثر والمتمثلة في:

- إنعكاسات سعر الصرف الموازي على قيمة الدينار الجزائري.
- إنعكاسات الاقتصاد الموازي على عمل السياسة المالية في الجزائر.
- العلاقة بين التشريع الضريبي والاقتصاد الموازي - دراسة حالة الجزائر.-
- مساهمة التمويل غير التقليدي في توسع الاقتصاد الموازي - دراسة حالة الجزائر.-
- نمذجة قياسية للعوامل الاقتصادية المؤثرة على الاقتصاد الموازي - دراسة حالة الجزائر.-

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1-1-الكتب:

- 1- ابدجمان مايكل. (1999). *الاقتصاد الكلي - النظرية والسياسة*. - (محمد ابراهيم منصور، المحرر) الرياض، السعودية: دار المريض للنشر.
- 2- الحلاق سعيد سامي، العجلوني محمد محمود. (2011). *النقود والبنوك والمصارف المركزية*. عمان، الاردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- 3- الدوري زكريا، السامرائي يسرا. (2013). *البنوك المركزية والسياسات النقدية*. عمان، الاردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- 4- الشراوي مصطفى عبد الحكيم. (2006). *التهرب الضريبي والاقتصاد الاسود*. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية الجديدة للنشر.
- 5- العباسي محمد. (2016). *ظاهرة غسيل الاموال والجهود الدولية لمكافحتها*. الاسكندرية، مصر: مكتبة الوفاء القانونية.
- 6- العلواني عديلة. (2014). *الميسر في الاقتصاد النقدي*. القبة القديمة، الجزائر: دار الخلدونية.
- 7- الغزو حسين احمد الحسين. (2017). *النظرية الاقتصادية الكلية*. ابرد، الاردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
- 8- القريشي علي حاتم. (2016). *السياسة النقدية في العراق "بين ضخامة الدور ومحدودية الادوات"*. بغداد، العراق: مطبعة حوض الفرات.
- 9- القريشي محمد صالح. (2008). *اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية*. عمان، الاردن: دار الإثراء للنشر والتوزيع.
- 10- القطابري محمد ضيف الله. (2011). *دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية-تحليلية-قياسية)*. عمان، الاردن: دار غيداء.

- 11- الموسوي إيهاب علي، البطاط كاظم احمد، و الموسوي صفاء عبد الجبار. (2016). *الاقتصاد الموازي*. عمان، الاردن: دار الايام للنشر والتوزيع.
- 12- اندراوس وليم عاطف. (2005). *الاقتصاد الظلي "مفاهيم, مكونات, اسباب"*. الاسكندرية، مصر: مؤسسة الشباب الجامعية.
- 13- بلعوز بن علي. (2004). *محاضرات في النظريات والسياسات النقدية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 14- بوخاري لحو موسى. (2010). *سياسة سعر الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية*. بيروت، لبنان: مكتبة حسين العصرية للنشر والتوزيع.
- 15- بوفاسة سليمان. (2018). *أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 16- توهامي إبراهيم، قيرة إسماعيل، دليمي عبد الحميد. (2004). *العولمة والاقتصاد غير الرسمي*. عين مليلة، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.
- 17- جوارثيني جيمس، استروب ريجارد. (1988). *الاقتصاد الكلي - الاختيار العام والخاص*. (عبد الفتاح عبد الرحمن، و عبد العظيم محمد، المترجمون) الرياض، السعودية: دار المريخ للنشر.
- 18- خليل عبد القادر. (2014). *مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي* (المجلد الطبعة الثانية). الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 19- خباياة عبد الله. (2013). *الاقتصاد المصرفي*. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.
- 20- شاهين محمد. (2018). *السياسات الاقتصادية واثارها على التوازن والنمو الاقتصادي*. القاهرة، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- 21- شاويش وليد مصطفى. (2011). *السياسة النقدية بين الفقه الاسلامي والاقتصاد الوضعي*. فرجينيا، و.م.ا: المعهد العالمي للفكر الاسلامي.

- 22- عامر وحيد مهدي. (2010). *السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي - النظرية والتطبيق*-. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- 23- عبد العال أحمد رمزي محمد. (2013). *العلاقة التبادلية بين معدلات الدورة وفعالية السياسة النقدية*. القاهرة، مصر: المكتب العربي للمعارف.
- 24- عبد الحميد عبد المطلب. (2013). *الاقتصاد الخفي وغسيل الاموال والفساد "علاقة جهنمية"*. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- 25- عبد الحميد عبد المطلب. (2003). *العولمة واقتصاديات البنوك*. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- 26- علي السيد عبد المنعم، نزار العيسي سعد الدين. (2004). *النقود والمصارف والاسواق المالية*. عمان، الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- 27- محمد محمد عبد الله شاهين. (2018). *أسعار صرف العملات العالية واثرها على النمو الاقتصادي*. القاهرة، مصر: دار حميثرا للنشر والترجمة.
- 28- محمود رمزي، رمزي محمد. (2019). *مافيا اقتصاد الظل وبنوك اوف شور*. الاسكندرية، مصر: دار التعليم الجامعي.
- 29- مفتاح صالح. (2005). *النقود والسياسة النقدية*. القاهرة، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- 30- إيمان عطية ناصف. (2008). *النظرية الاقتصادية الكلية*. الإسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.
- 31- نجا علي عبد الوهاب، السريتي السيد محمد احمد، الفيل اسامة احمد، الشامي محمد حسن. (2019). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. الاسكندرية، مصر: كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الاسكندرية.
- 32- وسام ملاك. (2000). *النقود والسياسة النقدية الداخلية*. بيروت، لبنان: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر.

1-2- الأَطْرُوحَاتِ وَالرَّسَائِلُ:

- 1- اكن لونيس. (2010-2011). السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009). رسالة ماجستير . الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- 2- بن سمينة دلال. (2012-2013). تحليل اثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ظل الاصلاحات الاقتصادية "دراسة حالة الجزائر". اطروحة دكتوراه . بسكرة، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة محمد خيضر .
- 3- بن عمرة عبد الرزاق. (2014-2015). قنوات انتقال تأثير السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1980-2013). رسالة ماجستير . بومرداس، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة احمد بوقرة.
- 4- بوخيظ سليمة. (2014-2015). القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية والتطبيق "الباعة المتجولون بمدينة المسيلة نموذجا". اطروحة دكتوراه . باتنة، قسم العلوم الاجتماعية، الجزائر: جامعة الحاج لخضر.
- 5- بودلال علي. (2006-2007). تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي". اطروحة دكتوراه . تلمسان، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة ابي بكر بلقايد.
- 6- بورعدة حورية. (2018-2019). اثار الاقتصاد الموازي على جلب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر. اطروحة دكتوراه . وهران، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة محمد بن احمد.
- 7- بورعدة حورية. (2013-2014). الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "دراسة سوق الصرف الموازي". رسالة ماجستير . وهران، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة احمد بن بلة.
- 8- توهامي محمد رضا. (2018-2019). دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر. اطروحة دكتوراه . المسيلة، العلوم التجارية، الجزائر: جامعة محمد بوضياف.
- 9- حاجي سمية. (2015-2016). دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات "حالة الجزائر 1990-2014". اطروحة دكتوراه . بسكرة، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
- 10- حرشوش أسماء. (2014-2015). فعالية السياسة النقدية واثرها على استقرار الطلب على النقد - دراسة حالة الجزائر-. رسالة ماجستير . الشلف، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.

- 11- حمودة رشيدة. (2018-2019). اشكالية اندماج المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي في الجزائر بين التحديات والحلول "دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في ولاية بسكرة. اطروحة دكتوراه . بسكرة، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة محمد خيضر .
- 12- سي محمد فايزة. (2018-2019). سعر الصرف الموازي والادداء الاقتصادي الكلي في الجزائر "دراسة قياسية للفترة 1980-2016". اطروحة دكتوراه . تلمسان، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة ابو بكر بلقايد.
- 13- طويل بهاء الدين. (2015-2016). دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق نمو اقتصادي - دراسة حالة الجزائر: 1990-2010. اطروحة دكتوراه . باتنة، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الحاج لخضر .
- 14- عبد الله ياسين. (2013-2014). دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية "دراسة حالة الجزائر". رسالة ماجستير . وهران، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة احمد بن بلة.
- 15- قارة ملاك. (2008-2009). اشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسنغال. اطروحة دكتوراه . قسنطينة، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الاخوة منتوري.
- 16- مزارشي فتيحة. (2017-2018). السياسة النقدية على مستوى المعيشة "دراسة حالة الجزائر". اطروحة دكتوراه . سطيف، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة فرحات عباس.
- 17- مسمش نجاة. (2017-2018). الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر 1980-2014". اطروحة دكتوراه . بسكرة، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة محمد خيضر .
- 18- معتوق سامية. (2011-2012). اشكالية تقييم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر. رسالة ماجستير . تبسة، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة العربي التسيبي.
- 19- مودع إيمان. (2018-2019). اهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1991-2014). اطروحة دكتوراه . بسكرة، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة محمد خيضر .

20- ناصري نفيسة. (2010-2011). اثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في البلدان النامية "دراسة حالة الجزائر". رسالة ماجستير . تلمسان، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة ابو بكر بلقايد.

1-3- المقالات:

- 1- بركان امينة، جليد نور الدين. (2020). مصداقية السياسة النقدية واشكالية استهداف التضخم في الدول النامية -دراسة تحليلية-. حوليات جامعة الجزائر 1 ، 34 (1)، 696-716.
- 2- بلقاط حنان. (2017). اثر الاقتصاد غير الرسمي على التشغيل "دراسة تقييمية للفترة (1990-2017). مجلة الدراسات المالية والمحاسبية (8)، 698-708.
- 3- بلقايد ثورية، بن زاير مبارك. (2016). البطالة والقطاع غير الرسمي في الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية (6)، 122-136.
- 4- بلهاشم مريم، غازي نورية. (2018). اثر علاوة سوق الصرف الموازي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي (التضخم، النمو الاقتصادي، الصادرات): دراسة قياسية لحالة الجزائر (1977-2014). مجلة الباحث الاقتصادي ، 06 (10)، 295-320.
- 5- بلوافي محمد. (2012). السياسة النقدية في الجزائر. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية (02)، 462-491.
- 6- بن سميحة دلال. (2014). انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري. مجلة العلوم الانسانية (36-37)، 405-418.
- 7- بن عزة، اكرام، شليل عبد اللطيف . (2018). تقييم ادوات السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية خلال الفترة 1990-2017. مجلة البشائر الاقتصادية ، 4 (2)، 178-197.
- 8- بن عزة جليدة. (2017). سعر الفائدة الحقيقي واثره على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة تحليلية للفترة (2006-2014)-. مجلة الاقتصاد الصناعي ، 7 (12)، 177-190.
- 9- بن موسى كمال، براغ محمد. (2013). ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي اسبابه واثاره. المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية (04)، 193-211.

- 10- بودة يوسف، كواديك حمزة. (2018). الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر واشكالية دمج انشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي "دراسة تحليلية". مجلة المقار للدراسات الاقتصادية (3)، 160-178.
- 11- بودلال علي. (2018). اعتماد وسائل الدفع الالكترونية كالية للتقليل من الكتلة النقدية غير الرسمية المتداولة في الاقتصاد الجزائري. مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة (5)، 217-225.
- 12- بوشارب لامية. (2019). دراسة قياسية تحليلية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017. مجلة الاقتصاد الجديد ، 10 (3)، 270-290.
- 13- بوعافية رشيد، بن قيدة مروان. (2018). التشغيل غير الرسمي في الجزائر واشكالية تنظيمه. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية (9)، 249-291.
- 14- بوعافية رشيد، يدو محمد. (2017). تطور الاقتصاد غير الرسمي و بروز ظاهرة غسيل الاموال في الجزائر. مجلة ابحاث ودراسات التنمية ، 4 (1)، 07-37.
- 15- خطاب مهدي، الشريف اسيا. (2020). واقع التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017. مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي ، 16 (2)، 127-141.
- 16- خروف منير، ثومرية ريم، فريحة ليندة. (2020). اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري - دراسة قياسية للفترة (2000-2016)-. مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي ، 14 (1)، 19-36.
- 17- دحماني رضا، سليمان همدون، بوزكري جمال. (2019). تحليل العلاقة بين متغيري البطالة والاقتصاد غير الرسمي باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2017. مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي ، 13 (03)، 1-13.
- 18- دحماني رضا، زايد مراد. (2019). تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي باستخدام طريقة نسبة النقود السائلة -حالة الجزائر خلال الفترة (1970-2017)-. مجلة رؤى اقتصادية ، 9 (2)، 15-30.
- 19- رقيق ايسعد دريس، بورعدة حورية. (2018). واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر وموقف الحكومة الجزائرية منه. المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة ، 11 (1)، 76-95.

- 20- رضاني محمد. (2011). الانضباط النقدي في ظل الاقتصاد غير الرسمي وقضايا الاصلاح الاقتصادي. مجلة الاستراتيجية والتنمية ، 01 (01)، 32-44.
- 21- رملي محمد، نزعي عز الدين. (2020). سعر الفائدة والنمو الاقتصادي في الجزائر -تحقيق تجريبي-. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، 12 (3)، 350-360.
- 22- زعلاني محمد. (2011). شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالاشارة الى الاقتصاد الجزائري "تاصيل المعنى- البحث في الاسباب والاثار". مجلة ابحاث اقتصادية وادارية (10)، 194-213.
- 23- ساعو باية، سيار زوبيدة. (2020). اشكالية الاقتصاد غير الرسمي واثاره على الاقتصاد. مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي ، 14 (1)، 64-74.
- 24- شنايدر فريدريك، انستي دومينيك. (2002). الاختباء وراء الظل "تمو الاقتصاد الخفي". مجلة قضايا اقتصادية (30)، 1-16.
- 25- صاري علي. (2013). السياسة النقدية غير التقليدية: الادوات والاهداف. المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية ، 04 (01)، 51-78.
- 26- قهواجي امينة، مطالي ليلي، بغود راضية. (2020). القطاع غير الرسمي وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري. مجلة دراسات اقتصادية ، 22 (01)، 138-149.
- 27- قوري يحيى عبد الله. (2018). تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج Mimic للفترة 1970-2016. مجلة الابعاد الاقتصادية (8)، 37-53.
- 28- قوري يحيى عبد الله. (2018). اثر الاقتصاد الموازي على الناتج الداخلي الخام في الجزائر (1995-2016). مجلة الباحث ، 18 (1)، 189-201.
- 29- كيفاني شهيدة. (2020). دور السياسة النقدية في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2016)-. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، 4 (2)، 99-117.
- 30- مراكشي حياة، ملياني حكيم . (2019). اشكالية قابلية تحويل الدينار الجزائري ودورها في الحد من اللجوء الى السوق الموازية "دراسة التجربة الترمكية". مجلة الاستراتيجية والتنمية ، 9 (16 مكرر)، 165-189.

- 31- مفتاح صالح، بن الزاوي عبد الرزاق. (2008). واقع التشغيل والبطالة في الجزائر -تحليل للوضعية-. مجلة البحوث والدراسات (6)، 117-132.
- 32- موسوس مغنية. (2018). ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة إيرادات الخزينة العامة. مجلة الاقتصاد والمالية ، 4 (2)، 177-187.
- 33- يحيوي نسرين. (2016). الاقتصاد الموازي في الجزائر: الحجم، الاسباب، النتائج. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية (6)، 290-307.
- 1- 4- القوانين والأوامر والأنظمة:**
- 1- الامر 03-11 المؤرخ في 26 اوت 2003. (2003). قانون متعلق بالنقد والقرض. الجريدة الرسمية ، (52) . الجزائر، الجزائر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- 1- الامر 10-04 المؤرخ في 26 اوت 2010 . (2010). قانون متعلق بالنقد والقرض. الجريدة الرسمية (50) . الجزائر، الجزائر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- 2- القانون 17-10 المؤرخ في 11 اكتوبر 2017. (2017). قانون متعلق بالنقد والقرض. الجريدة الرسمية . الجزائر، الجزائر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- 3- القانون 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990. (1990). قانون متعلق بالنقد والقرض. الجريدة الرسمية (16) . الجزائر، الجزائر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- 4- النظام رقم 04-02 المؤرخ في 04 مارس 2004. (2004). نظام يحدد شروط تكوين الحد الأدنى للاحتياطي الإلزامي. أنظمة سنة 2004 . الجزائر، الجزائر: بنك الجزائر.
- 5- النظام رقم 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009. (2009). نظام متعلق بعمليات السياسة النقدية، أدواتها، وإجراءاتها. أنظمة سنة 2009 . الجزائر، الجزائر: بنك الجزائر.
- 6- النظام رقم 15-01 المؤرخ في 19 فيفري 2015. (2015). نظام متعلق بعمليات خصم السندات العمومية، إعادة خصم السندات العامة، التسبيقات والقروض للبنوك والمؤسسات المالية. أنظمة سنة 2015 . الجزائر، الجزائر: بنك الجزائر.

7- النظام رقم 03-17 المؤرخ في 6 ديسمبر 2017. (2017). نظام متعلق بعمليات السياسة النقدية، أدواتها، وإجراءاتها. أنظمة سنة 2017. الجزائر، الجزائر: بنك الجزائر.

1- 5- التقارير:

1- التقرير السنوي 2008 لبنك الجزائر. (2009). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر: موقع بنك الجزائر.

2- التقرير السنوي 2010 لبنك الجزائر. (2011). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر: موقع بنك الجزائر.

3- التقرير السنوي 2012 لبنك الجزائر. (2013). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر: موقع بنك الجزائر.

4- التقرير السنوي 2017 لبنك الجزائر. (2018). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر: موقع بنك الجزائر.

1- 6- المواقع الإلكترونية:

1- عبد الحفيظ العيد. (21 جانفي, 2017). ايلاف. تاريخ الاسترداد 9 مارس, 2020، من بوابة ايلاف:

<https://elaph.com/Web/News/2017/1/1130249.html>

2- عبد السلام سكية. (20 جوان, 2017). تاريخ الاسترداد 9 مارس, 2020، من بوابة الشروق:

<https://www.echoroukonline.com/%D9%86%D8%B5%D9%81-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6-%D9%88%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7/>

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

2-1 - Articles:

- 1- Abdelli, R., & Bekkouche, K. (2018). **The Role of Monetary Policies in Achieving The Objectives of Sustainable Development in Algeria.** *Journal of The New Economy* , 1 (20), 219-231.
- 2- Andrews, D., sanchez, A. C., & Johansson, A. (2011). **Towards a Better Understanding of The Informal Economy.** *Organisation for Economic Co-operation and Development* (873), 1-45.
- 3- Bendob, A., & Si Mohammed, K. (2014). **L'impact du taux de change parallèle sur la demande de la monnaie -Cas de l'Algerie durant 1980-2010: Etude économétrique.** *El-Bahith Review* , 14 (14), 17-25.
- 4- Bill, R. (2006). **The Informal Economy in Non-Metropolitan Canada.** *Concordia* , 43 (1), 1-43.
- 5- Elgin, C., Kose, A., & Othnsorgee, F. (2019, October). **Measuring The Informal Economy Business Cycles.** (W. Bank, Éd.) 1-47.
- 6- Schneider, F., & Medina, L. (2019). **Shedding Light on the Shadow Economy: A Global Database and the Interaction with the Official One.** *CESifo Working Paper* (7981), 1-52.
- 7- svensson, j., & larsson, c. w. (2018). **Mobile Phones in The Transformation of The Informal Economy.** *Jornal of Eastern Africa Studies* , 12 (3), 533-551.

2-2 - Sites Web:

- 1- https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_langues.htm
- 2- <https://data.worldbank.org/country/algeria>
- 3- <https://www.imf.org/en/Countries/DZA>

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): البيانات المستخدمة في الدراسة القياسية (معطيات الدراسة)

المتغير المستقل	المتغيرات التابعة									السنوات
	الأهداف النهائية				الأهداف الوسيطة			الأهداف الأولية		
ECONP (%) (10)	CROISSANCE (%) (9)	BPAYMENT (M.DOLLAR) (8)	CHOMAGE (%) (7)	INFLATION (%) (6)	CHANGE (DZD/\$) (5)	INT (%) (4)	M2 (%) (3)	RESERV (M.DINAR) (2)	BASM (%) (1)	
34.1	3.8	7.57	29.77	0.34	119.41	(-10.33)	13		22.4	2000
32.38	3.0	6.19	27.3	4.23	123.2	10.02	22.3	126.7	41.4	2001
33.88	5.6	3.66	25.9	1.42	114.22	7.17	17.3	59.2	8.8	2002
36.51	7.2	7.47	23.71	4.27	103.08	(-0.19)	13.7	234.5	36.1	2003
37.83	4.3	9.25	17.65	3.96	103.51	(-3.78)	10.5	115.8	0.7	2004
38.15	5.9	16.94	15.27	1.38	101.74	(-7)	11.7	60.8	0.3	2005
40.18	1.7	17.73	12.27	2.31	101.31	(-2.3)	18.6	31.24	14.8	2006
43.68	3.4	29.53	13.79	3.68	99.91	1.51	24.2	70.5	29.5	2007
43.67	2.4	36.99	11.33	4.86	102.24	(-6.34)	16	0	11.4	2008
42.93	1.6	3.86	10.16	5.74	100.27	21.56	3.2	45.72	15	2009
44.43	3.6	15.58	9.96	3.91	100	(-6.99)	15.4	78.22	18.2	2010
47.57	2.9	20.14	9.96	4.52	99.12	(-8.65)	19.9	71.9	19.9	2011
50.45	3.4	12.06	10.97	8.89	103.91	0.5	10.9	75.01	18.2	2012
46.23	2.8	0.13	9.82	3.25	101.77	8.1	8.4	78.02	11.6	2013
49.53	3.8	(-5.88)	10.2	2.92	102.88	8.32	14.6	67.4	12.9	2014
50.98	3.7	(-27.54)	11.2	4.78	96.49	15.45	0.1	84.4	11.7	2015
47.43	3.2	(-26.03)	10.2	6.38	95.52	6.35	0.8	221.9	3.5	2016
50	1.3	(-21.76)	11.99	5.59	97.83	3.15	8.4	233.6	14.4	2017

- **ECONP**: نسبة الاقتصاد الموازي من الناتج الداخلي الخام.

- **BASM**: نمو القاعدة النقدية.

- **RESERV**: حجم الاحتياطات الحرة.

- **INT**: سعر الفائدة الحقيقي.

- **CHANG**: سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

- **M2**: نمو العرض النقدي M2.

- INFLATION: معدل التضخم.
- CHOMAGE: معدل البطالة.
- BPAYMENT: رصيد ميزان المدفوعات.
- CROISSANCE: معدل النمو الاقتصادي.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- (1)، (3): الجداول الإحصائية للتقارير السنوية لبنك الجزائر
- (2): التقارير السنوية لبنك الجزائر
- (4)، (5)، (6)، (7)، (9): معطيات البنك الدولي (<https://data.worldbank.org/country/algeria>)
- (10): - قوري يحي عبد الله؛ تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج MIMIC للفترة 1970-2016؛ مجلة الأبعاد الاقتصادية؛ العدد 8؛ جامعة بومرداس؛ الجزائر؛ جويلية 2018؛ ص 49
- بن تركي أمينة، زعموم صبرين؛ الاقتصاد الموازي في الجزائر -أسبابه ونتائجه-؛ مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية؛ المجلد 3؛ العدد 2؛ المركز الجامعي الونشريسي؛ الجزائر؛ سبتمبر 2019؛ ص 66

الملحق رقم (02): تحديد فترة الإبطاء لنموذج انعكاسات الاقتصاد الموازي على القاعدة النقدية

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: ECONP BASM						
Exogenous variables: C						
Date: 08/20/20 Time: 22:46						
Sample: 2000 2017						
Included observations: 14						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-87.31949	NA	1193.519	12.75993	12.85122	12.75148
1	-75.67995	18.29072*	405.9797	11.66856	11.94245*	11.64321
2	-72.67573	3.862563	493.2036	11.81082	12.26729	11.76856
3	-66.13719	6.538545	391.3647*	11.44817*	12.08723	11.38901*
4	-63.36119	1.982854	618.9084	11.62303	12.44467	11.54697

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (03): تحديد فترة الإبطاء لنموذج انعكاسات الاقتصاد الموازي على الاحتياطات الحرة

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: RESERV ECONP						
Exogenous variables: C						
Date: 08/21/20 Time: 17:29						
Sample: 2000 2017						
Included observations: 13						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-107.0246	NA	66030.70	16.77302	16.85994	16.75516
1	-95.07168	18.38916*	19745.18*	15.54949*	15.81023*	15.49589
2	-92.95450	2.605750	28192.16	15.83915	16.27373	15.74983
3	-89.05140	3.602862	33941.97	15.85406	16.46247	15.72901
4	-83.64954	3.324224	40251.48	15.63839	16.42063	15.47761*

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (04): تحديد فترة الإبطاء لنموذج انعكاسات الاقتصاد الموازي على سعر الفائدة الحقيقي

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: INT						
Exogenous variables:						
Date: 08/15/20 Time: 13:37						
Sample: 2000 2017						
Included observations: 13						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	-29.39955	NA	6.292017	4.676854	4.720312	4.667922
2	-29.08070	0.539595	7.002253	4.781646	4.868562	4.763781
3	-26.43874	4.064553*	5.471897*	4.529037*	4.659410*	4.502240*
4	-25.89889	0.747492	5.945031	4.599829	4.773659	4.564099
5	-25.00799	1.096491	6.174549	4.616613	4.833902	4.571951
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (05): تحديد فترة الإبطاء لنموذج انعكاسات الاقتصاد الموازي على العرض النقدي M2

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: OM2 ECONP						
Exogenous variables: C						
Date: 08/21/20 Time: 18:06						
Sample: 2000 2017						
Included observations: 14						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-86.39982	NA	1046.576	12.62855	12.71984	12.62010
1	-72.65989	21.59132	263.7143	11.23713	11.51101	11.21177
2	-63.33391	11.99055*	129.8495	10.47627	10.93274*	10.43402
3	-58.20266	5.131244	125.9817*	10.31467*	10.95372	10.25551*
4	-55.52993	1.909098	202.1895	10.50428	11.32592	10.42822

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (06): تحديد فترة الإبطاء لنموذج انعكاسات الاقتصاد الموازي على معدل البطالة

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: CHOMAGE ECONP						
Exogenous variables: C						
Date: 08/21/20 Time: 19:48						
Sample: 2000 2017						
Included observations: 14						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-66.95430	NA	65.06248	9.850615	9.941909	9.842164
1	-44.57397	35.16909*	4.771173	7.224853	7.498735	7.199500
2	-39.06303	7.085500	4.051580*	7.009004	7.465473*	6.966749
3	-34.62425	4.438780	4.339640	6.946321*	7.585378	6.887165*
4	-32.11314	1.793645	7.127428	7.159020	7.980666	7.082962

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (07): تحديد فترة الإبطاء لنموذج انعكاسات الاقتصاد الموازي على رصيد ميزان

المدفوعات

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: BPAYMENT ECONP						
Exogenous variables: C						
Date: 08/21/20 Time: 21:46						
Sample: 2000 2017						
Included observations: 14						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-98.90008	NA	6241.844	14.41430	14.50559	14.40585
1	-82.65595	25.52650*	1099.790	12.66514	12.93902	12.63978
2	-80.46986	2.810681	1501.724	12.92427	13.38074	12.88201
3	-71.26945	9.200413	814.7001	12.18135	12.82041	12.12219
4	-62.18109	6.491681	522.8904*	11.45444*	12.27609*	11.37838*

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم (08): تحديد فترة الإبطاء لنموذج انعكاسات الاقتصاد الموازي على معدل النمو الاقتصادي

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-61.45347	NA	29.65155	9.064781	9.156075	9.056330
1	-51.20778	16.10036*	12.30837*	8.172540	8.446422*	8.147188
2	-47.91000	4.240002	14.33868	8.272858	8.729327	8.230603
3	-42.58328	5.326721	13.52847	8.083326	8.722383	8.024170
4	-37.82388	3.399574	16.11531	7.974840*	8.796485	7.898782*

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام معطيات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 10